



بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة الشيخ عبد الله البدري
كلية العلوم الإدارية والاقتصادية



قسم الاقتصاد
تخصص تحليل كمي

عودة التطبيق مع العالم الخارجي وأثره على الاقتصاد السوداني

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة البكالوريوس

إعداد الطلاب :

الفضل ادم أبوه محمد
عمر الربيع فضل المولى
نزار فتحي الماحي عثمان
منال عبد الحميد عطرون
مناهل إسماعيل بشير

إشراف د/ بابكر محمد ابوبكر

الآية

((بسم الله الرحمن الرحيم))

قال تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير) .

صدق الله العظيم

سورة الحجرات الآية (١٣)

إهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد إلي من بدعائهما اهتديت وبعطائهما
خطوت في طريق النجاح والانجاز ، إلي أبائنا وأمهاتنا الذين
علمونا أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار
، أطال الله بقائهم وألبسهم ثوب الصحة والعافية ، وامتعنا
ببرهم.

إلي كل من يبتغي العلم لذاته ويبحث عن الحقيقة والي من
بذلوا لنا العطاء دون مقابل.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعنا علي أداء هذا الواجب ووفقنا إلي إنجاز هذا العمل ، ونتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلي أهل الفضل فضلهم وهم جامعة الشيخ عبد الله البدري ممثله في رئيسها ، وكوادرها الإدارية ولكل من أسهم في إنجاز هذا البحث، ونخص بالذكر

الدكتور المشرف /بابكر محمد أبوبكر

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً ودافعاً لنا في إتمام هذا البحث.

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد علي هذا الإنجاز ووقف معنا في ما واجهنا من صعوبات.

الفهرس

الصفحة	الموضوع	رقم
	الاية	١
	الإهداء	٢
	شكر و عرفان	٣
الفصل الأول		
الإطار المنهجي للبحث		
	المقدمة	٤
الفصل الثاني		
الإطار النظري العام للعلاقات الدولي		
	المبحث الأول : ماهية العلاقات الدولية	٥
	المطلب الأول : مفهوم العلاقات الدولية	٦
	المطلب الثاني : نشأة العلاقات الدولية	٧
	المبحث الثاني : العلاقات الدولية في ظل التغيرات الاقتصادية الجديدة	٨
	المطلب الأول : التغيرات السياسية وأثرها علي العلاقات الدولية	٩
	المطلب الثاني : التغيرات الاقتصادية وأثرها علي العلاقات الدولية	١٠
	المطلب الثالث : التغيرات الإيديولوجية وأثرها علي العلاقات الدولية	١١
	المبحث الثالث : مبادي العلاقات الدولية	١٢
	المطلب الأول : العوامل المؤثرة علي العلاقات الدولية	١٣

الفصل الثالث

علاقة السودان مع مؤسسات التمويل الخارجي

١٤	المبحث الأول :علاقة السودان مع مؤسسات النقد الدولية
١٥	المطلب الأول: مساهمة صندوق النقد في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان
١٦	المطلب الثاني : مساهمة مجموعة البنك للإنشاء والتعمير في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان
١٧	المطلب الثالث: مساهمة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في التنمية وتمويل التنمية الاقتصادية في السودان
١٨	المطلب الرابع : مساهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إقاد) في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان
١٩	المبحث الثاني : مساهمة مؤسسات التمويل الإقليمية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان
٢٠	المطلب الأول :مساهمة المؤسسات الإقليمية العربية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان
٢١	المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الإقليمية الأوروبية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان
٢٢	المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الإقليمية الإفريقية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان
٢٣	المبحث الثالث: علاقة السودان مع دول التعاون الثنائي في تمويل التنمية في السودان
٢٤	المطلب الأول: مساهمة مؤسسات التمويل القطرية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان

٢٥	المطلب الثاني: مساهمة دول التعاون الثنائي في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان
الفصل الرابع	
تقييم مساهمة مؤسسات التمويل في التنمية الاقتصادية	
٢٦	المبحث الأول: تقييم التمويل الخارجي في النشاط التنموي في السودان
٢٧	المطلب الأول : تقييم التمويل الخارجي في السودان
٢٨	المطلب الثاني:ترتيب المؤسسات والدول حسب حجم التمويل
٢٩	المطلب الثالث : أكثر القطاعات استفادة من التمويل الخارجي في السودان
٣٠	المطلب الرابع : دور مؤسسات التمويل المختلفة في تمويل القطاعات الاقتصادية
٣١	المبحث الثاني: معايير فعالية التمويل الخارجي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في السودان
٣٢	المطلب الأول: مدى مساهمة مؤسسات التمويل الخارجي في سد عجز الميزانية العامة في السودان
٣٣	المطلب الثاني: مدى مساهمة التمويل الخارجي في سد عجز ميزات المدفوعات في السودان
٣٤	المطلب الثالث: مدى مساهمة التمويل الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي
٣٥	المبحث الثالث: أسباب عدم فعالية التمويل الخارجي في إحداث التنمية في السودان
٣٦	المطلب الأول : الأسباب الاقتصادية لعدم فعالية التمويل الخارجي في إحداث التنمية في السودان

المطلب الثاني: نماذج قطاعية من عدم كفاءة التمويل في إحداه التنمية في السودان	٣٧
المطلب الثالث : العوامل الغير الاقتصادية التي حدثت من فعالية التمويل الخارجي في إحداه التنمية في السودان	٣٨
المطلب الرابع : الأسباب السياسية التي حدثت من فعالية التمويل الخارجي من حدوث التنمية في السودان	٣٩
المطلب الخامس : طرق فعالية التمويل الخارجي المقدم من مؤسسات التمويل الخارجي المختلفة	٤٠
النتائج	٤١
التوصيات	٤٢
المصادر والمراجع	٤٣
الخاتمة	٤٤

المصادر و المراجع

- (١) أشواق عباس ,العلاقات العامة الدولية ,منشورات الجامعة الإفتراضية السورية ,سوريا
- (٢) الاطوفي محمد , حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية,مجلة المستقبل العربي .
- (٣) بابكر محمد ابوبكر , جامعة أم درمان الإسلامية , التمويل الخارجي لمشاريع التنمية في السودان , المعوقات والبدائل الإسلامية , ١٩٧٠-٢٠١٠م , رسالة دكتوراه غير منشورة
- (٤) بشيرو جان ٢٠١٠م , تطور القانون الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد , كردستان , منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية
- (٥) بوقنطار ,الحسان و عبدا لوهاب معلمي ١٩٩٦ , العلاقات الدولية ,الدار البيضاء .
- (٦) بول هيرست واجراعام طوميسون ٢٠٠٥ م , ما العولمة :الاقتصار العالمي وإمكانية التحكم , ترجمة فالح عبد الجبار , بغداد .
- (٧) بول ويلكينس ٢٠١٣ , العلاقات الدولية مقدمه قصيرة جدا , ترجمه لبنى عماد تركي , القاهرة الهداوي للتعليم والثقافة .
- (٨) بيير ريوفان , جان باتيست , ١٩٩٨م , مدخل إلي تاريخ العلاقات الدولية
- (٩) جلال عصام الدين ١٩٩٢م , قضايا الدين والنظام العالمي الجديد , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٠٠ .
- (١٠) جهاد , عودة ٢٠٠٥ ,النظام الدولي , نظريات وإمكانيات ط١ , القاهرة , دار الهدى للنشر والتوزيع .
- (١١) جون سبيرو ١٩٧٣ , سياسات العلاقات الدولية , ترجمه محمد علي ,عمان .
- (١٢) سعد , محمد و آخرون ٢٠١٠ العولمة , النظام الدولي الجديد ,بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية .
- (١٣) سلامة غسان , ٢٠٠٣م , التحولات في النظام الدولي وإبعاده العربية , مجلة المستقبل العربي , العدد ٢٨٨ .
- (١٤) سمير باهي ٢٠١٤م , تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة علي السياسات الخارجية للدول المغاربية .
- (١٥) طشطوش , هائل عبد المولى ٢٠١٠ , مقدمة في العلاقات الدولية , الأردن , جامعة اليرموك .
- (١٦) عبد الناصر ,وليد محمود ٢٠١٥م , جذور الصراعات في الشرق الأوسط .

- (١٧) علي عودة العقابي ' العلاقات الدولية ' دراسة تحليلية في الأصول و النشأة والتاريخ و النظريات ' بغداد
- (١٨) العمر ، علي شقيق ١٩٩٠ م ، العلاقات الدولية في العصر الحديث ، الرباط ، دار النشر للمعرفة ، ص ٧٢-٧٤ .
- (١٩) العويني محمد علي ، ١٩٨٢ ، العلاقات الدولية المعاصرة ، النظرية و التطبيق ، القاهرة ،
- (٢٠) مارتن ، غريفيش ، تيري اوكلامان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، جده
- (٢١) موسى محمد ١٩٩٤ م ، أضواء علي العلاقات والنظام الدولي ، بيروت ، دار البيارق ، ص ٢٢ .
- (٢٢) ميثاق الأمم المتحدة ، المادة ٥١ .
- (٢٣) يادكار ، طالب رشيد ٢٠٠٩ م ، مبادئ القانون الدولي العام ، اربيل ، مؤسسة موكرياني للبحوث

موقع الجزيرة علي الانترنت ، WWW.ALGZERA.COM

في ختام هذا البحث الذي يحمل عنوان : "عودة التطبيع مع العالم الخارجي وأثره علي الاقتصاد السوداني " ، سنحاول أن نذكر ابرز النتائج والخلاصات التي توصلنا إليها :
أن العلاقات الدولية ظاهرة تاريخية ، ولها مبادئ تحكمها وعوامل تؤثر عليها ، أن العلاقات الدولية تأثرت بالإحداث التاريخية التي عرفها العالم والتي أبرزها الحربتين العالميتين وظاهرة القطبية .

التمويل الخارجي في السودان مر بثلاثة مراحل المرحلة الأولى انحصر التمويل علي مجموعة البنك الدولي والصندوق الكويتي والولايات المتحدة وبعض دول أوروبا
المرحلة الثانية تميزت بتدفق موارد مالية كبيرة أقيمت بها العديد من مشاريع التنمية في القطاعات المختلفة .

المرحلة الثالثة مرحلة الضمور وانقسمت إلي مرحلتين الأولى تميزت بالكوارث الطبيعية من جفاف وتصحر ومجاعات وأمطار وسيول ، المرحلة الثانية تراجع التمويل إلي ادني مستوي له ١٩٩٠ - ١٩٩٩ بسبب تراكم الديون وتداعيات حرب الخليج وزوال الحرب الباردة
وخلاصة القول أن حقل العلاقات الدولية هو حقل كبير وغني بالتفاعلات والتقلبات كما انه يتميز بحركة مستمرة .

المقدمة

التطبيع مصطلح اقتصادي سياسي يشير الي جعل العلاقات طبيعية بعد فترة من التوقف والقطيعة لاي سبب كان حيث تعود العلاقات وكان لم يكن هناك اختلاف او قطيعة سابقة

العلاقات الدولية وجدت منذ القدم أي مند وجدت المجتمعات الانسانية علي وجه البسيطة وقد كانت الشعوب والمجتمعات البشرية عبارة عن وحدات بشرية متفرقة ، الا ان العلاقات الدولية بالمفهوم المتعارف عليه الان لم تنشأ الا بعد نشوء الدولة بمفهومها الحالي

العلاقات الدولية تستهدف التوصل الي تحليل دقيق لحقائق الوضع الدولي الذي يمتاز بالديناميكية السريعة وذلك من خلال معرفة طبيعة القوة التي تتحكم في تشكيل الاتجاهات السياسية للدول وتحيد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوة

ومن المتوقع ان يستفيد السودان بعد التطبيع مع العالم الخارجي ورفع اسمه من قائمة الدول الراحية للارهاب حيث يمكنه التعامل اقتصاديا مع المؤسسات المالية العالمية والحصول علي قروض ومنح تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي المتدهور

مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة البحث في ان الحظر الاقتصادي الذي فرض علي السودان منذ عام ١٩٩٧م وامتد تاثره ليشمل الجهاز المصرفي وانخفاض معدل النمو ،وكذلك ادى تقوية عدد من الاستثمارات الأجنبية اضافة الي انخفاض الصادرات .

وعليه نصرح تساؤلات المشكلة كالاتي :-

١. هل سيستفيد السودان من التطبيع مع العالم الخارجي ؟
٢. هل وجود السودان في قائمة الدول الراحية للارهاب اثرة علي الاقتصاد السوداني ؟
- ٣ هل وجود علاقة جيدة مع العالم الخارجي يؤثر على الاقتصاد السوداني؟

فرضيات البحث :-

١. يرى ان التطبيع سيحقق مصلحة السودان ،خاصة في ما يتعلق بالنهوض بالاقتصاد ،وايضا سيفتح للسودان طريقة التعاون مع المجتمع الدولي .

٢. سيفتح للسودان المجال امام إعفاء ديونه المتراكمة الخارجية والعودة الي الاسواق الدولية.

٣ وجود علاقة جيدة وحميدة يؤثر على الاقتصاد السوداني

اهمية البحث :-

الاهمية العلمية: تهدف هذه الدراسة الي التعرف علي التطبيع وطبيعة اثر هذه التطبيع علي الوضع الاقتصادي في السودان .

الأهمية العملية: تحديد الاجراءات والتوصيات الازمه لتلقي الفوائد المترتبة علي التطبيع والوسائل التي يمكن بها رفع الاقتصاد الوطني .معرفة الاقتصاد السوداني قبل وبعد التطبيع .

منهجية البحث :-

المنهج الوصفي - المنهج التحليلي

حدود البحث :-

المكانية : السودان

الزمانية : ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م

مصادر جمع المعلومات :-

الأولية: المراجع

الثانوية : الاوراق العلمية ،التقارير ،والمجلات

هيكل البحث:

يتكون البحث من أربعة فصول الفصل الأول الاطار المنهجي للبحث والثاني الاطار النظري للعلاقات الدولية الثالث علاقة السودان مع العالم الخارجي والرابع تقييم التمويل الخارجي في النشاط التنموي في السودان

مقدمة:

ان دراستنا للعلاقات الدولية تستهدف التوصل الي تحليل دقيق لحقائق الوضع الدولي الذي يمتاز عادة بالديناميكية السريعة , وذلك من خلال معرفة طبيعة القوى التي تتحكم في تشكيل الاتجاهات السياسية للدول ازاء بعضها وتحديد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى والامام بمختلف التأثيرات وردود الفعل التي تتركها علي اوضاع المجتمع الدولي!

ومنذ ان خلق الله تعالي الانسان واستخلافه في الارض ووجوده يركز علي التواصل , فالانسان اجتماعي بطبيعته , وبسبب هذه الطبيعة استطاع الانسان خلق مجتمعات وبناء وتكوين علاقات بين الافراد داخل المجتمع الواحد وعلاقات بين المجتمعات الاخرى, لكن العلاقات هذه لم تكن دائما علاقات تواصل وتضافر وتعاون بين المجتمعات البشرية , بل ان هذه العلاقات عرفت التصارع بشكل دائم ومستمر , باحجام مختلفة ومتعددة وفق الظروف ومتغيراتها ومقتضيات المصالح المشتركة!

^١ / علي عودة العقابي العلاقات الدولية "دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات" بغداد ص ٧
^٢ / مارتن , غريفيش وتيري او كالاهان , الفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية , ط ١ , جدة , مركز الخليج للابحاث , ص ١٥ .

الفصل الأول

الاطار النظري: العام للعلاقات الدولية

المبحث الأول: ماهية العلاقات الدولية

المبحث الثاني: العلاقات الدولية في ظل التغييرات الدولية الجديدة

المبحث الثالث: مبادئ العلاقات الدولية

المبحث الاول

ماهية العلاقات الدولية

لم تبرز العلاقات الدولية كعلم اكايمي الا في اعقاب الحرب العالمية الاولى , اذ كانت قبل ذلك محاولات متواضعة لدراسة العلاقات الدولية فرضتها ضرورات واقع السياسة الدولية , كون الاهتمامات الرسمية بالعلاقات والمبادرات والمعاهدات والوثائق الدبلوماسية سيطرت علي هذا المجال , لكن التطورات التي شهدتها التفاعلات الدولية من جهة , وواقع العلوم الاجتماعية واتجاهاتها نحو التخصص والاستقلال عن الحقول الاخرى من جهة اخرى , الي تغيير هذه الاهتمامات نحو افاق اوسع , وبدا الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية كعلم مستقل.^٣

والبحث في تحديد ماهية العلاقات الدولية وتعريفها من الامور المعقدة والشائكة , فعلي الرغم من الجهود المبذولة والمحاولات المتكررة منذ معاهدة "وستفاليا ١٦٤٨" التي انبثق عنها نظام الدول القومية الحديثة الي حيز الوجود حتى الوقت الحالي , إلا انه لم يتم ايجاد تعريف جامع وشاكل للعلاقات الدولية من قبل الباحثين والدارسين في حقل العلاقات الدولية , ولتعريف بشكل مفصل علي العلاقات الدولية من حيث التطرف الي التعريفات المتعددة التي وضعت لها ونشأتها وتطورها وصلتها بالعلوم الاخرى فانه كان لا بد من توضيح الامور التالية:

المطلب الاول: مفهوم العلاقات الدولية

يعتبر مفهوم العلاقات الدولية من المفاهيم المرنة والفضفاضة , فهو مفهوم لا يستخدم فقط للتعبير عن العلاقات بين الدول فحسب , بل يشمل كذلك العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات من غير الدول ايضا , مثل الكنائس والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية كالامم المتحدة والاتحاد الاوروبي وجامعة الدول العربية كما تتضمن العلاقات الدولية العلاقات القائمة بين الشعوب وبين الاشخاص الذين يؤلفون هذه الشعوب , كتبادل الخدمات والمنتجات وتداول الافكار؛

حظى مفهوم العلاقات الدولية بالكثير من التعريفات , ويرد الباحثون هذا التعدد الي اختلاف رؤية الدارسين والمتخصصين والمهتمين به نحو الاهمية التي يجب ان تكون عليها العلاقات الدولية.^٤

^٣ ., محمد علي العويني , العلاقات الدولية المعاصرة : النظرية والتطبيق , القاهرة , المكتبة الانجلو مصرية ١٩٨٢ , ص ٢٤ .

^٤ بول ويلكينسن , العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا , ترجمة لبنى عماد تركي , القاهرة مؤسسة الهداوي للتعليم والثقافة ٢٠١٣ ص ٩ .

^٥ اشواق عباس , العلاقات العامة الدولية , منشورات الجامعة الافتراضية السورية , سوريا , ص ١

أ/ تعريفات متفرقة

تعريف جان باتيست ديروزيل :

بحسب ديروزيل فان علم العلاقات الدولية هو تلك العلاقات المتكونة عن طريق العلاقات السياسية لدولة اخري , ومن ثم علاقات مجموعات او افراد من جانبي حدود , ومظهرها الاول السياسة الخارجية وهو الالهم والاسر مثالا!

٢. تعريف محمد طه بدوي:

يقدم بدوي في كتابة مدخل الي علم العلاقات الدولية تعريفا علميا للعلاقات الدولية , اذ يقول انها "العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب او المقارنة من اجل التفسير والتوقع " ويحدد بدوي الهدف الاساس لهذا العلم بالتحليل الموضوعي لاحداث الواقع الدولي لكونه يرتكر الي الواقع المحسوس.

*تعريف جيمس برايس :

يعرف برايس علم العلاقات الدولية بانه ذلك العلم يعني بالعلاقات بين الدول والشعوب المختلفة .

*تعريف ريمون ارون :

يعرف ارون علم العلاقات الدولية بانه العلاقات مابين الامم، والعلاقات مابين الوحدات السياسية .

المطلب الثاني نشأة العلاقات الدولية

ظهرت العلاقات الدولية في المجتمع البشري في المراحل التاريخية القديمة كوسيلة للاتصال والتفاهم بين تلك الشعوب, وارتبط تطور هذه العلاقات بالتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي ظهر في ذلك المجتمع , الامر الذي ادى الي قيام اسلوب وطريقة محددة لتكون اداة التفاهم والتعاون من اجل السلم والاستقرار .

ويمكن ارجاع نشأة وتطور العلاقات الدولية في خمس فترات وهي القبلي ثم فترة الاغريق والرومان ثم العصور الوسطى ثم عصر النهضة واخيرا العلاقات الدولية في العصر الحديث وتعتبر المعاهدة التي ابرمت في عهد (رمسيس الثاني) في عهد الدولة المصرية القديمة المهمة في تاريخ بداية نشأة العلاقات الدولية في المجتمعات البشرية القديمة , فقد انتهت المعاهدة عهدها

^٦ راجع ادمون : "علاقات دولية " , ترجمة منصور القاضي , بيروت , ١٩٩٣ , ص ١٢

طويلا من النزاعات مع الحيثيين ,وتعرف هذه المعاهدة بـ "اللؤلؤة" والاسم الاكثر تداولاً لها هو معاهدة "قادش" وقد وصفها المؤرخون بانها اول معاهدة دولية من نوعها في تاريخ البشرية وهي معاهدة مكتوبة انتت لنتهي حالة الحرب بين الدولتين بل وقادت المعاهدة الدواتين الي التعاون والتحالف سويا

وتعتبر القواعد العامة لتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدوليات في بلد الاغريق من القواعد الاساسية الاولى التي ساهمت بنشأة العلاقات الدولية، فبلاد الاغريق عرفت مبدا السفراء وتطبيق اعراف الحصانه الدبلوماسية وقواعد حماية الاجانب ,بالاضافة الي ابتدعهم طريقة عقد المؤتمرات الاقليمية التي كان يطلق عليها المؤتمرات "الامفكتيونية" للتوصل الي مبادئ جديدة تحفظ المصالح المشتركة وتلزم الاعضاء بتطبيقها وفرض عقوبة علي من يخالفها ,كما يمكن اعتبار "مجلس الامفكتيون" اول شكل من اشكال المنظمات الدولية، حيث كان هنالك علاقات دولية بين الدوليات الاغريقية ,والعلاقات الدولية ما بين دوليات الاغريق والاطراف الاخرى التي كانت تقوم علي الحرب والقتال بشكل كبير وذلك سببه التصور الاغريقي الراسخ بانهم عرق سامي والباقي مجرد برابره^٧.

وفي عهد الاسلام شهد تاريخ العلاقات الدولية تطورا كبيرا وملحوظا، فالعلاقات الدولية كانت سائدة منذ عهد النبي صلي الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ,حيث اقرت الشريعة الاسلامية وغيرها من الشعوب، وتبادل جميع اشكال المعاملات والعلاقات الدبلوماسية والدولية.^٨

وفي العصر الحديث بدأت العلاقات الدولية مع انهيار النظام الاقطاعي وظهور الدول القومية الحديثة واحلالها محل الكيانات الاقطاعية ,بدأت العلاقات الدولية بالتطور وبروز ملامحها ,حيث بدا في هذا العصر عقد المؤتمرات الجماعية التي تحدد بعض المبادئ العامة التي تسيّر جميع الدول وفقا لها ,ومن اهم هذه المؤتمرات مؤتمر "وستفاليا ١٦٤٨" والذي يعتبر فاتحة جديدة في عهد العلاقات الدولية لانها جاءت بمبادئ وافكار لم تكن معروفة من قبل كمبدا المساواة بين الدول ومبدا توازن القوى ومبدا البعثات الدبلوماسية ,واستمرت هذه المبادئ بالعمل بها في العلاقات الدولية حتى نشوب العديد من الاحداث الدولية التي اثرت في المجرى التاريخي للعلاقات الدولية ,ومن هنا نشوب الحرب العالمية الاولى ,كما عقد العديد من المؤتمرات لاعادة تنظم العلاقات الدولية , ومن اهم هذه المؤتمرات (مؤتمر فيينا ١٨١٥م) الذي اقر من جديد مبدا توازن القوى الخاصة بعد ظهور روسيا كقوة لها وزنها وتأثيرها في النظام الدولي كما اقر

^٧ بوقنطار ,الحسان وعبدالوهاب معلمي (١٩٩٦),العلاقات الدولية ,الدار البيضاء ,دار توبقال للنشر ,ص٩.

^٨ المرجع نفسة ص ٤٣_٤٤

مبدأ الحياد وتنظيم العلاقات الدبلوماسية وتحريم تجارة الرق وغيرها من المبادئ الهامة التي تخص تطور العلاقات الدولية.^٩

كما عرفت العلاقات الدولية في القرن العشرين نشاط ملحوظ نتيجة قيام عدة تحالفات اوروبية ادت الي صراعات دولية , كان اولها الحرب العالمية الاولى , حيث تم فيا عقابها انشاء اول منظمة دولية ذات اتجاه عالمي وذات طابع سياسي وهي "منظمة عصبة الامم" لكن هذه المنظمة فشلت في تحقيق اهدافها التي اسست من اجلها وذلك نتيجة عدم تطابق وتوافق مبادئها مع اهداف الدول الكبرى التي كانت لها نزعة استعمارية , ومع فشل عصبة الامم ونشوب حرب عالمية ثانية , راي المجتمع الدولي ضرورة العمل علي توطيد السلم والانتقال الي مرحلة جديدة من العلاقات الدولية يكون اساسها مبدأ المساواة في السيادة بين الامم ورفع مستواها الاقتصادي الاجتماعي , ولتنفيذ ذلك تم تاسيس هيئة الامم المتحدة علي اثر التوقيع علي ميثاق "سان فرانسيسكو ١٩٤٥ م" بعد ذلك اخذت العلاقات الدولية منحى جديدا علي اساس نبذ القوة او التلويح بها في العلاقات الدولية , لكن اغلب المبادئ التي جاءت بها منظمة الامم المتحدة والتي قامت عليها بقيت حبرا علي ورق ولم يتم ترجمتها علي ارض الواقع^{١٠}

^٩ العويني , محمد علي , مرجع سابق , ص ٥٠ .

^{١٠} العمر , علي شقيق ١٩٩٠م , العلاقات الدولية في العصر الحديث , الرباط , دار نشر المعرفة , ص ٧٢-٧٤ .

المبحث الثاني

العلاقات الدولية في ظل التغيرات الدولية الجديدة

تكمن التغيرات الدولية الجديدة في تبدل القواعد والاسس التي كانت تحكم البيئة الدولية قبل الحرب الباردة نتيجة تغير نسق العلاقات الدولية وتغير مواضع القوة بين الانتشار والتركيز، فقد شهد العالم عدة تحولات جذرية كان لها الاثر الاكبر بتشكيل العلاقات الدولية في العصر الحديث، فبعد خروج العالم من الحرب العالمية الثانية وبروز ظاهرة المد التحرري الذي ادى الى استقلال البلدان المستعمرة في منتصف القرن العشرين^{١١}، واصبح العالم يتحرك في إطار قطبية ثنائية (قطب الولايات المتحدة وقطب الاتحاد السوفيتي) لكن الحرب الباردة التي سادت العلاقات بين القطبين افرزت تحولات سياسية واقتصادية وعسكرية وايدولوجية جديدة، فقد شهد العالم خلال العقد الاخيرين من القرن العشرين عدة احداث هامة تمثلت علي وجه الخصوص انهيار الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩١م، مما ادى الي بروز وضع دولي جديد اثر علي العلاقات الدولية وخصوصا في طريقة معالجة القضايا والمشاكل المطروحة^{١٢}.

وتبعاً لانهيار الاتحاد السوفيتي وبروز قطب سياسي واقتصادي وحيد متمثل في الولايات المتحدة الامريكية تم اعادة تشكيل الخارطة العالمية حيث فقد العالم توازنه الاستراتيجي وسيطرت العلاقات الدولية النزعة الاحادة التي برزت بالخصوص في مجال اتخاذ القرار العالمي ومعالجة القضايا الدولية مما اداء هذا الوضع الي المساس بدور الامم المتحدة وبقية المنظمات الدولية الي جانب التخلي عن مبدأ احترام سيادة الدول الذي هو احد المقومات الاساسية التي بني عليها القانون الدولي^{١٣}.

فالتغيرات المعاصرة التي شهدتها النظام الدولي دفعت نحو التوجه لاعادة هيكلة بعض الاحلاف والتكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية والاعلا من شان الجغرافية الاقتصادية والسمات التعاونية علي حساب الهندسة السياسية، ومفاهيم المصلحة القومية وتوازن القوي

وتغير النظرة الي مفهوم الامن الذي لم يعد امن الدولة كما كان سائداً، فالحديث الذي برز في اطار النظرة الليبرالية الجديدة هو ان الامن الاقليمي لا يرتكز فقط علي البعد السياسي بمعناه التقليدي المعروف، وانما تعده الي ابعاد اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية تركز علي المصالح المتبادلة وتبادل المنافع والنظر الي هذه الابعاد نظرة متكاملة، فكل هذه المستجدات

^{١١} طشوش، هايل عبدالمولي، مرجع سابق، ص ٣١-٣٢.

^{١٢} سمير، باهي (٢٠١٤م)، تاثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة علي السياسات الخارجية للدول لمغربية، ص ٢٠.

^{١٣} موسى، محمد (١٩٩٤م)، اضواء علي العلاقات والنظام الدولي، ج ١، بيروت، دار البيارق، ص ٢٢.

تدفعنا للبحث في طبيعة العلاقات الدولية في ظل هذه التطورات العالمية الجديدة وذلك علي النحو التالي:

المطلب الاول : التغييرات السياسية واثارها علي العلاقات الدولية.

المطلب الثاني : التغييرات الاقتصادية واثارها علي العلاقات الدولية.

المطلب الثالث : التغييرات الايديولوجية واثارها علي العلاقات الدولية.

المطلب الاول : التغييرات السياسية واثارها علي العلاقات الدولية.

ظهرت تبادلات وتغييرات عميقة غيرت النظام الدولي واثرت في العلاقات الدولية خاصة في ظل التحولات التي شهدها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفيتي في عام (١٩٩١م)، فكل هذه التغييرات وضعت النظام الدولي في مواجهة تصورات جديدة وعولميات متنوعه وتغييرات سريعة وأساليب عديدة في الأندماجات لم تكن معروفة من قبل فالتغييرات الجديدة ادات الي تبادلات رئيسية في هيكل وتوزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية، كما ان الاحداث والتغييرات العالمية التي حصلت في اواخر القرن العشرين وما تلاها من احداث حتى الان ساهمت في بلورة الملامح العامة للبيئة الدولية، من ابرز هذه التحولات سياسية التي اثرت في السياسية الدولية هي كما يلي :

اولا: نهاية الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفيتي .

عرف العالم بعد الحرب الثانية تغير في مسار العلاقات الدولية نتجة برون قطبين وكتلين مختلفتين التوجة والتوجة والمصالح وهما الكتلة الشرقية بز عامة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وقد ادئ التنافس بينهما علي زعامة العالم واستقطاب مناطق نفوذ الي توتر العلاقات بينهما، فهذه التغييرات العميقة التي حصلت في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ادت تغييرات في ميزان القوى الدولية حيث اصبح هناك قوتين عالميتين فقد لقيادة العالم وهما (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي) ولذلك لم تعد اوروبا وحدها مركز للسياسية الدولية والاقتصاد الدولي كما في السابق، واعتمدت اوروبا علي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ومساعدتهما لاعادة بناء الاقتصاد المدمر الذي نتج عن الحرب العالمية الثانية، وهذاالتراجع الاقتصادي والسياسي لاوروبا ادئ الي الاحتكاك المباشر بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظيمتين تطمحان الي دور فعال في السياسة الدولية، وفي ضوء هذه التغييرات وانقسام العالم الي معسكرين معسكر غربي ومعسكر شرقي والتنافس بينهما تحول فيما بعد الي توتر سياسي سمي بالحرب الباردة ، لذلك يمكن القول

بان الحرب الباردة اصطلاح يطلق علي العلاقات الدولية الجديدة التي نشأت بين حلفاء الحرب العالمية الثانية ، خلال الفترة ما بين نهاية هذه الحرب وانهاير الاتحاد السوفيتي اي انها استمرت ما بين الاعوام ١٩٤٥م الي ١٩٩١م^{١٤}

وخلال الحرب الباردة كان لكل قطب استراتيجية اثرت في طبيعة العلاقات ولية ،فالقطب السوفيتي انصبه اهتمامه في الحرب الباردة علي محاولة تثبيت النفوذ السوفيتي وتعميقة في دول شرق اوروبا وعقد سلسلة من الاتحاد السوفيتي التوسعية عن طريق تطويقه بجدار صلب عازل من الاحلاف والقواعد العسكرية الموائيق الامنيه المتبادله بين الاتحاد السوفيتي وهذه الدول ،مما اعطى الاتحاد السوفيتي فرصه في السيطرة المباشرة علي تلك الدول وفرض انظمه شيوعية فيها ،اما الولايات المتحدة تمثلت استراتيجتها في الحرب الباردة في سياسة الاحتواء من اجل احباط نزعة (الناتو، السيتو، حلف بغداد)، وكذلك استهدفة سياسة الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية لضغط علي النظام السوفيتي حتى ينهار^{١٥}

لكن في بداية الثمانيات من القرن الماضي شهدت العلاقات الدولية تحولات مهمة ادت الي نهاية الحرب الباردة بين القطبين عندما تحولت السياسة الخارجية السوفيتية الي الانفتاح علي الخارج وتعديل العلاقات مع الكتلة الغربية في الاتجاه الي انهاء الحرب الباردة وسباق التسلح، ولكن هذه السياسة جعلت المتشددين في الاتحاد السوفيتي يحولون الاطاحه بهذه السياسة والعودة بالنظام الي ما كان عليه .

وفي اطار سياسة الانفتاح التي أنتجتها الرئاسة السوفيتية تم اقتراح عقد مؤتمر الأمن التعاون الاوروبي عام ١٩٩٠م ،لمناقشة قضايا الامن الاوروبي والتي تم فيها إصدار وثيقتين هما " ميثاق باريس "،"اتفاقية خفض الاسلحة التقليدية في أوروبا " وبموجب ميثاق باريس اعلنت الدول الموقعة انتهاء حقبة العداء وبدء حقبة جديد من المشاركة ، واتفقت دول اوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفيتي علي تصفيه الكتلة الشرقية وفي يناير ١٩٩١م تم الاعلان عن حل الكوميكون وفي ٣١ مارس سنة ١٩٩١م تم توقيع برتوكول "بودابست" الذي بموجبه تم تصفية الهيكل العسكري لحلف وارسو ،وفي السنه نفسها تم توقيع "برتوكول براج" الذي الغى الهيكل السياسي للحلف ايضا وتتبعث الاحداث والقرارات في خاتمة انهاير الوحدة السوفيتية واهمها

^{١٤} بيشرو جان(٢٠١٠)،تطور القانون الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد ،كردستان،منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،ص١٢.

^{١٥} العمر ،علي شفيق(١٩٩١)،العلاقات الدولية في العصر الحديث،الرباط، دار النشر المعرفه ،ص٥٥.

اعلان عشرة جمهوريات من اصل ١٥ استقلالها ومطالبة جمهوريات البلطيق بانسحاب الجيش السوفيتية من اراضيها قبل نهاية ١٩٩١ م .

فشكلت الفترة الاخيرة من القرن الماضي نقطة مفصلية في تطور السياسة والعلاقات الدولية ،ففي تلك الفتر انتهت الحرب الباردة بتوقيع ميثاق باريس في اطار مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي ،كما تم حل المؤسسات السياسية والعسكرية للكتلة الشرقية ،ورثت روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي وترسانة النووية ،لكنها تحولت لكي تصبح قوة من الدرجة الثانية ، كما تحولت الي التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بالشروط الامريكية ،وقد اتبع الرئيس الروسي يلسن سياسة اوروبية اطلنطية تقوم علي قبول الرؤية الامريكية للسياسة الدولية ، فكل هذه التغيرات والتحويلات في طبيعة السياسة والعلاقات الدولية ادت لخلق مناخ يوحي لمقدمات عملية ثابتة لنظام دولي جديدة.^{١٦}

ثانيا :بروز النظام العالمي الجديد .

تتصف السياسة الدولية للحركة والتغير لانها بطبيعتها لا تتسم بالثبات الدائم ،فهى تتاثر بمعطيات البيئة الدولية مما يعني نسبية الديمومية او الاستمرارية في انماط او تفاعلات وعلاقات السياسة الدولية ، والواقع ان التحويلات المتتالية التي شهدها العالم خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين تعطي بوادر ظهور ملامح نظام عالمي جديد .

فقد شهدت الساحة الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي نظاما دوليا احادي القطبية ،انفردت فيه الولايات المتحدة بالهيمنة دون اي منازع من الدول الاخرى ،فاصبح النظام الدولي بعد الحرب الباردة نظام يحكمه قطب واحد يهيمن علي منظومة الدول الراسمالية بقيادة الولايات المتحدة .

فادى ذلك الي حدوث تناقض بين القواعد القانونية الدولية التي تحكم التفاعلات والعلاقات الدولية وبين توزيع القدرات الشامله في النظام الدولي ،هذا التناقض اوجد حالة من الفوضى في معالجة المشكلات الدولية جراء عدم ملائمة القواعد القانونية لحكم التفاعلات الدولية الجديدة ، وهو ما اسفر عن وجود ازمات عدة في النظام الدولي التى عجزت الشرعية الدولية التقليدية المستمدة من القواعد القانونية التي اوجدها نظام القطبية الثنائية عن حل المشكلات الدولية الجديدة ، فدفع ذلك الوضع الي اعتبار ميثاق الامم المتحدة غير صالح لحم التفاعلات والعلاقات الدولية الجديدة ، ولذلك يجب تطويع مبادئة وتكيفها لتلائم الواقع الدولي الجديد .

^{١٦} سلامة ، غسان(٢٠٠٣) ، التحويلات في النظام الدولي وابعاده العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٨٨ ، ص ١٠ .

فأصبحت العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد أكثر تعقيدا وتشابكا ، خاصة ان النظام العالمي يتعامل مع معطيات البيئة الدولية في إطار يخدم اهدافها ويتلائم مع استراتيجياتها الدولية ، خاصة وانها تنظر للمتغيرات الدولية من منظور مصالحها دون اخذها في الإعتبار مصالح الدول الاخرى ،

مثلا تنظر الي اسلوب المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي علي انه عمل ارهابي يهدد مصالحها او امنها ، او الي سياسية القتل والتدمير التي تنتهجها إسرائيل ضد العرب في فلسطين المحتلة .

المطلب الثاني:التغيرات الاقتصادية واثرها علي العلاقات الدولية

ادت المشكلات الاقتصادية وتنوعها الي تزايد وتعدد المشكلات الاقليمية والدولية ،لذلك كان نشوء المنظمات الدولية مرهونا بالاساس بدوافع اقتصادية ،فجد انه بعد اعقاب الحرب العالمية الثانية سعت الدول الاوربية التي عانت من مضاعفات الحرب الي إقامة تنظيمات ذات اهداف اقتصادية،كما شهد العالم منذ اوائل السبعينات في القرن الماضي مجموعه من الاحداث السياسية والاقتصادية والتي ساهمت بصورة او اخري في تزايد الاتجاه نحو تكوين المجتمعات الاقتصادية ومن ابرزها التضخم العالمي وانهيار نظام النقد العالمي، وارتفاع البترول فكان لهذه الاحداث تداعيتها التي تمثلت بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة والتي جمعت الدول المتقدمة ،فوجد ان العوامل الاقتصادية هي التي تدفع بصورة أو بأخري الي التجمع الاقليمي او الدولي ،فالعوامل السياسي والاعتبارات الامنيه والدفاعيه المشتركة في بعض الاحيان كانت الاساس في قيام بعض المجتمعات الاقتصادية ، فمثلا قيام مجلس التعاون الخليجي وان كان قيامه لاسباب اقتصادية الا ان بعض التطورات السياسي عجلت بقيامه واثرت في قيامه من اهم هذه . الاحداث قيام الثوره الايرانية وسقوط الشاه والغزو السوفيتي لافغانستان واندلاع الحرب الايرانية العراقية.^{١٧}

ولان الاقتصاد يلعب دور كبير لا يستهان به في بناء العلاقات الدولية وتشكيلها خاصه انه لايمكن لأي مجتمع ان يحقق اي تقدم بدون تعاون دولي وبسبب ذلك كان للتغيرات والتحويلات الاقتصادية العالمية اثر كبير في العلاقات الدولية والتعاون الدولي ، خاصه ان هذه التطورات الدولية المتمثلة بـ(العولمة) اوجدت انماط جديدة من ديناميكية الاقتصاد العالمي اثرت بشكل كبير في العلاقات والسياسة الدولية ومن ابرز هذه التغيرات ماييلي:

^{١٧} هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص ٦٥.

أولاً: العولمة

كانت المجتمعات البشرية تعيش في شكل تكتلات مستقلة عن بعضها البعض ومع الاستمرار في التطور دخلت المجتمعات في مراحل جديدة خاصة حيث زادت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعد اكتشاف أمريكا ومع موجة التطور الصناعي الذي شهدته أوروبا ليمتد الي باقي دول العالم خاصة مع ابتكار الآلات الصناعية (الثورة الصناعية)، وفي نهاية القرن العشرين اثرت الاحداث الدولية السياسية كنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي في تحقيق تطور بدرجات اكبر في مجالات عدة منها الاتصالات والمواصلات والبحث العلمي والصناعات التقنية وغير ذلك الكثير، كما تطورت اساليب استخدام الطاقة الامر الذي ترتب عليه التغيير في المبادئ الاقتصادية والسياسية والتركيبات الاجتماعية لأبينه تلك المجتمعات علي نحو ما يشهده العالم اليوم وهذه المرحلة التي تمثل مرحلة العولمة^{١٨}

وتعرف العولمة بأنها: (مجموعة مسارات متشابكة اقتصاديا وماليا وتكنولوجيا وثقافيا وسياسيا واجتماعيا وقيمية تشمل كل العالم وتحركه فواعل فوق وطنية كالمنظمات الدولية ووكالاتها البورصات العالمية والشركات المتعدده الجنسيات والمجتمع المدني العالمي).^{١٩}

ومن خلال هذا التعريف يتبين ان هناك عدة جوانب للعولمة ،الجانب السياسي والمتجلي في تراجع دور الدولة القومية وسيادة فكرة الديمقراطية والمطالبة بحقوق الانسان ،والجانب الاجتماعي والثقافي المتمثل في الاتجاه نحو التجانس الثقافي بين الدول وانفتاح الانظمة الاجتماعية وبخاصة نظام التدرج الاجتماعي ،وكذلك الجانب التكنولوجي او التقنية المتمثلة بالكمبيوتر ووسائل الاتصالات التي تستخدم تقنيات الاقمار الصناعية والجانب الاقتصادي المتمثل في الاسواق الحرة والشركات المتعدده الجنسيات ومتعدية الحدود وتتجلي اهم مؤسسات العولمة الاقتصادية في البنك الدولي

وهو عبارة عن جهاز متخصص للأمم المتحدة تأسس عام ١٩٤٤م يهدف لمساعدة الدول الاعضاء فيه علي تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاسراع في عملية التنمية، وصندوق النقد الدولي الذي تتمثل وظيفته في دعم استقرار اسعار الصرف، والمحافظة علي التدابير المنظمه للصرف بين دول الاعضاء، ومنظمة التجارة الحرة التي انشئت في عام ١٩٩٥م وهي واحدة من اصغر المنظمات العالمية عمرا ولقد انشأت في اعقاب الحرب العالمية الثانية والهدف الاساسي لمنظمة

^{١٨} لاطرش ،محمد(٢٠١٢)، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ،العدد ٢٦، ص٣٢_٣٣.

^{١٩} سمير ،باهي ، مرجع سابق ،ص٥٥..

التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بثلاثة وبصورة متوقعة وبحرية، وتقوم المنظمة بذلك عن طريق ادارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة ومعاونه الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب، والشركات المتعدده الجنسية وهي عبارة عن شركات تمتاز لحد بطابعها الوطني قانونيا، ومتعدده الجنسيات بالنسبة لرأسمالها الاجتماعي وغير وطنية بالنسبة لمجال اعمالها وخدماتها.^{٢٠}

ويتضح تأثير العولمة في العلاقات الدولية من خلال ان العولمة تعتبر ظاهره كونية ولكنها ذات طابع حركي مستمر تعكس طبيعه التفاعلات القائمة في النظام الدولي، فالعولمة تهيمن على كل جوانب العلاقات الدولية حيث ان العولمة السياسية اكثر الابعاد الهمة للعولمة، لأن العولمة السياسية لاتعترف بسيادة الدول ولا بالحدود ولا حتي بخصوصية الدول ومن ثم شؤونها الداخلية بمعنى ادق تكون البيئة الداخلية للدول مسرحا مفتوحا لجميع التفاعلات الواردة من النسق الدولي وخاصة في ظل تزايد اهمية دور الشركات المتعدده الجنسيات في تسيير العلاقات الدولية وتحديد اذا تعارضت مصالحها مع المواقف السياسية لدولها.^{٢١}

ثانيا: التكتلات الاقتصادية :

لأنتهاء الحرب الباردة في النصف الاول من تسعينات القرن الماضي، وما رافقها من تحركات علي الصعيد العالمي بهدف إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغه نسق العلاقات الدولية في اطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، ومن اهم تلك المتغيرات التي اثرت في العالم اجمع ما شهده يوم ١٥ نيسان ١٩٩٤م حيث تم التوقيع من قبل مئة واحد عشر دولة على اتفاقية مراكش لإنشاء (منظمة التجارة العالمية) ايذانا لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وتدويل الحياة الاقتصادية.^{٢٢}

بعد تلك التحولات والتغيرات الدولية اصبحت القوة الاقتصادية صاحبة الدور الاكبر في التأثير في العلاقات الدولية، إضافة الي الأهتمام المتزايد بالأمن الأقتصادي بدل الأمن العسكري بصورة نسبية وخاصة في ظل حركية العولمة، فأصبح الاتجاه العام للعلاقات الدولية منصبا نحو التركيز على اقامة التكتلات الاقتصادية الامر الذي اثر على انماط التفاعلات الدولية.

^{٢٠} اسعد ، محمد واخرون(٢٠١٠) ، العولمة والنظام الدولي الجديد ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص١١٢.

^{٢١} بول هيرست وجراعام طومبسون(٢٠٠٥) ، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وامكانية التحكم ، ترجمة فالح عبد الجبار ، بغداد ، (د-ن)، ص١١٢.

^{٢٢} جون سبيرو ، مرجع سابق ، ص٦٥.

المطلب الثالث: التغيرات القيمية وأثرها علي العلاقات الدولية:

ادت الاحداث التي شهدتها اواخر القرن العشرين الي تسارع وتيرة التفاعلات الدولية كزيادة الاهتمام بالعامل الإقتصادي وتطور مجال العولمة وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية علي مجمل مجريات السياسة الدولية فانعكست كل هذه المعطيات علي منظومة القيم الدولية حيث اصبح الحديث شائع عن الديمقراطية في مقابل تراجع الفكر الشيوعي ، وسادة نظريات كثيرة تحاول تفسير الواقع الدولي الجديد لفترة ما بعد الحرب الباردة اهمها نظرية صدام الحضارات ، كما تزايد الاهتمام الدولي بقضايا التنمية والطفولة والمرأة والإرهاب والمخدرات والفقير.^{٢٣}

كما ان الاحداث السياسية والدولية ايضا ادت الي إنهيار الايديولوجيا الدولية وبروز التمايزات القائمة علي المنشأ والانتماء والثقافة فقبل إنهيار الاتحاد السوفييتي كانت الايديولوجية عاملا محركا واساسيا في تفاعلات النظام الدولي وكانت مبنية علي فكرة ان الخلاف مع الاخر ينبثق من الاختلاف في تقييم الامور العامة ، فلا يهم المنشأ أو العرق او الدين بقدر ما يهم التوافق في الاتجاهات والاراء والافكار ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي برزت التمايزات القائمة علي الإنتماء والثقافة والدين من خلال تعدد النزاعات العرقية مثل النزاعات في شرق اوروبا وافريقيا وغيرها الكثير.^{٢٤}

لذلك اكد اغلب العلماء والباحثين في الشؤون الدولية حدوث تغيرات قيمية في العالم ، فقد اكد " صامويل هنتغتون" من خلال نظرية (صدام الحضرات) ان النزاع بين الحضرات سيكون سمة رئيسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد افترض ان المصدر الاساسي للنزاع في العالم الجديد سيكون ثقافي وان النزاعات الرئيسية في السياسة العالمية ستحدث بين امم وجماعات تنتمي لحضرات مختلفة سيسود صدام الحضرات السياسية العالمية وستكون خطوط التماس بين الحضرات خطوط معارك المستقبل ، لذلك فمعيار القوة الدولية سوف يتحدد وفقا للابعد الثقافية والحضارية ، وما يؤكد ذلك الحرب في البوسنة كانت حربا بين الحضرات كون اطرافها كانوا من حضرات مختلفة ومرتبطين باديان مختلفة^{٢٥}

وبعد الحرب الباردة وانتشار الايديولوجية الليبرالية بدلا الاشتراكية واتجاه العديد من الدول نحو التحول الي الديمقراطية وتفعيل الية المشاركة السياسية وتنظيم الاستفتاءات فيما يخص بعض

^{٢٣} جلال ، عصام الدين(١٩٩٢) ، قضايا الدين والنظام العالمي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٠، ص٧٥_٧٨.

^{٢٤} هنري كيسنجر ، مرجع سابق ، ص١٨٩.

^{٢٥} عوم تشومسكي ، مرجع سابق ، ص٨٥.

الدول في تقرير مصيرها خاصة علي الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي سابقا، نجد ان الصراعات التي حصلت بعد ذلك هي صراعات ايديولوجية حيث ظهرت صراعات جديدة بين الايديولوجية الليبرالية والاسلام

فعلى الرغم من ان الاسلام يشكل ايديولوجية منسقة ومتماسكة شأنه شأن الليبرالية والشيوعية وله معايير الاخلاقية الخاصة به ونظريته المتصلة بالعدالة الاجتماعية والسياسية الا ان انصار الايديولوجية والليبرالية كان لديهم تخوف من انتشار الاسلام في العالم خاصة وان الاسلام تمكن من الانتصار على الديموقراطية الليبرالية في انحاء كثيرة من العالم وبالتالي سوف يشكل الاسلام خطرا على الممارسات الليبرالية حتى في الدول التي لم يصل فيها الاسلام الى السلطة الاساسية بصورة مباشرة^{٢٦}

ولقد تأكد الصراع بين الايديولوجية والليبرالية والايديولوجية الاسلامية بعد ان كانت نظرية الى واقع، حيث تأكدت هذه النظرية (صدام الحضارة) بعد احداث (١١ سبتمبر ٢٠٠١) حيث تم بناء تحالف دولي لما اصبح يسمى بظاهرة (الارهاب) والتي ترجمت في التدخلات العسكرية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية لبعض الدول الاسلانية كونها اضحت تمثل تهديدا واضحا للغرب حسب زعمهم، فقد تم التوافق لذلك الاطاحه بنظام طالبان عام ٢٠٠١، كذلك

بالاطاحه بنظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، وكذلك تصنيف بعض الدول بأنها مصدر للأرهاب العالمي مثل سوريا وايران وكوريا الشمالية وليبيا^{٢٧}

اضافة الى ذلك نجد ان الصراع الايديولوجي قد زاد في منطقة الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرون، خاصه بعد بروز (البعد الطائفي) تحديدا منذ الحرب الاهلية اللبنانية، وهو ما يعد مستجدا نسبيا بشكله الراهن وبدرجة كثافته الحالية على المنطقة في تاريخها الحديث والمعاصر، الا ان هذا البعد تضاعف في تأثيره ودلالاته ومخاطره على المنطقة، خاصه على قلبها العربي في السنوات الاخيرة على وجه الخصوص منذ اندلاع احداث الربيع العربي، بحيث صار الصراع الطائفي يشمل حاله اكثر من دوله عربية، ويهدد سياده ووحدة اراضي بعض الدول العربية، ويلوح بتقسيم وتجزئة العديد من هذه الدول^{٢٨}

^{٢٦} جهاد ، عودة(٢٠٠٥) ، النظام الدولي : نظريات واشكاليات ، ط١، القاهرة ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، ص١٥٨

^{٢٧} سمير ، باهي ، مرجع سابق ، ص٤٩ ..

^{٢٨} عبدالناصر ، وليد محمود(٢٠١٥) ، جزور الصراعات في الشرق الاوسط: مسلرتها ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢ ، ص٦٥

المبحث الثالث

مبادئ العلاقات الدولية

يعد علم العلاقات الدولية كغيره من العلوم والمجالات الاخرى، له مبادئ اساسية تحكمه وتحكم الاطراف الفاعلة فيه منذ نشاته في العصور القديمة, لكن طرا تعديل جوهرى وهام علي هذه المبادئ التي عرفتها العلاقات الدولية, فقد كانت هذه المبادئ في فترة زمنية تخدم مصالح الدول الاستعمارية, لكن ومع تطور العلاقات الدولية نتيجة الاحداث الكبيرة التي عرفتها واصطدمت بها كالحربين العالميتين وانشاء منظمين دوليتين(عصبة الامم وهيئة الامم المتحدة) فقد تطورت المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية.

ومن ابرز هذه المبادئ مايلي :

١_ تحريم الحرب وعدم الاعتداء ونزع السلاح : لقد ادرج مبدا تحريم وعدم الاعتداء في ميثاق باريس عام ١٩٢٨م, كما تم تحريم الاستعدادات من اجل الحرب ومنع التهديد باستخدام القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لاية دولة , او علي وجه لايتفق مع مقاصد الامم المتحدة , وقد حدد ميثاق الامم المتحدة الحالات التي يجوز استخدام القوة فيها وهي:

الاجراءات الجماعية التي تتخذ بقرار من مجلس الامن , لمنع تهديد السلم والامن الدولي , او ادانة اعمال العدوان .

الدفاع الشرعي عن النفس , الفردي والجماعي في حالة العدوان المسلح ويتبع تحريم الحرب الدعاية لها, والتحريض عليها^{٢٩}

٢_ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية وحق تقرير المصير: ويقصد بالمساواة وفقا لميثاق الامم المتحدة المساواة القانونية بين الدول وليست المساواة السياسية

تشمل المساواة القانونية للدول بان تتمتع كل دولة بحقوق ملازمة للسيادة الكاملة , ووجوب احترام شخصية الدول الاخرى, وحرمة الوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول , وحق الدول في اختيار وتنمية نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي بحرية , كما ان كل دولة ملزمة

^{٢٩} ميثاق الامم المتحدة, المادة (٥١).

بواجب تنفيذ التزاماتها الدولية بشكل كامل وبحسن نية وان تتعايش بسلام مع الدول الاخرى
، اضافة الي عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول وهو مبدا معترف به ويقضي
بعدم شرعية التدخل في شؤون الدول الخرى، سواء بالاكراه او ممارسة الضغوط السياسية
والاقتصادية من قبل الدول الكبرى علي الدول الصغرى بما يتنافى مع حق السيادة والاستقلال^{٣٠}

وللشعوب الحق في تقرير مصيرها بحرية كاملة، وتأكيد مستقبلها بعيد عن اية وصاية يمكن ان
تمارس عليها من قبل قوى خارجية، فحق تقرير المصير من المسائل المهمة التي تداولها المجتمع
الدولي، كما ان الدول لها الحق والحرية في ادارة شؤونها الداخلية علي النحو الذي تراه مناسباً
ومتلائماً مع مصالحها^{٣١}

٣. التعايش السلمي وحل النزاعات بطرق سلمية :يقوم مبدا التعايش السلمي علي التعايش بين
انظمة سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة ومختلفة وقبول كل طرف بالآخر ، وعدم التدخل في
الشؤون الداخلية ، وعدم الاستعداد للحرب والتهديد باستخدامها ، وقد ورد مبدا التعايش السلمي
في وثائق دولية كثيرة ، منها التصريح السوفيتي الصيني المشترك عام ١٩٥٧ م ، وقرارات قمة
باندونغ عام ١٩٥٥ م، والجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٥٧ م، وقد حددت الوسائل والطرق
السلمية في حل النزاعات اما بطرق ووسائل سياسية تتمثل في المفاوضات المباشرة ، المساعي
الحميدة ، الوساطة ، التحقيق ، التوفيق ، او المصالحة ، او اللجوء الي وسائل قانونية وقضائية وهي
التحكيم ، او القضاء الدول^{٣٢}

المطلب الاول العوامل المؤثرة علي العلاقات الدولية

تأثرت العلاقات الدولية منذ نشأتها وتطورها بالعديد من العوامل التي اثرت بها اما بشكل
يطورها او يرجعها الي خلف ، وفي عصرنا الحاضر نجد ان العامل الاقتصادي هو العامل
المحوري والاساسي المؤثر في العلاقات الدولية ، بالاضافة لوجود عدة عوامل سوف نذكرها
علي النحو التالي :

١. العامل الاقتصادي: للعامل الاقتصادي تأثير مباشر علي حياة الافراد والمؤسسات والدول ذاتها
، لان القوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي ، وبالتالي تتوفر الامكانية للدولة علي
تقديم المساعدات المادية والمعنوية لاصدقائها عندما تدعو الحاجة لذلك، ونتيجة ذلك يعتبر العامل

^{٣٠} الحمداني ، قحطان احمد ، مرجع سابق ، ص ٣٣٤ .

^{٣١} يادكار ، طالب رشيد (٢٠٠٩)، مبادئ القانون الدولي العام ، اربيل ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، ص ١٤٦ .

^{٣٢} يادكار ، طالب رشيد ، مرجع سابق ، ص

الاقتصادي في زماننا الحاضر العنصر الاكثر فاعلية في التأثير في مجال العلاقات الدولية وابرزها ,له تاثير بشكل مباشر في تكوين قوة الدولة, فالقوة الاقتصادية في السلم تعمل علي تحدد اوضاع المعيشة والرفاه للسكان وتزود الدولة بالوسائل اللازمة لتحقيق سياسة خارجية ناجحة ,وفي الحرب تعتبر اساس للتسليح ويعتمد عليها كثيرا اثناء الحرب ,وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول النامية للدول الفقيرة فهذا الجانب

يجب عدم اغفاله من ناحية تاثيره في العلاقات بين الدول ,وفي هذا الاطار تقوم الدول العظمى والدول الكبرى الصناعية بتقديم المساعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها وصولا الي تحسين نوعية حياة الانسان في تلك الدول , فالقوة الاقتصادية تنعكس علي قدرة الدولة في التأثير علي اتجاهات وسياسات الدول الاخرى , لذلك ليس من المستغرب ان نجد اقوى دول العالم في حقل العلاقات الدولية هي اقواها علي المستوى الاقتصادي

٢. التطور العلمي والتكنولوجي :من العوامل المهمة والمؤثرة في العلاقات تتفوق علي غيرها وتحتل مكانه ذات تاثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية . ومن امثلة الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتكنولوجية اليابان والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول التي تطورها العلمي والتكنولوجي جعل لها مكانه خاصة ومميزة في الميزان الدولي^{٣٣}

٣. العامل السكاني :لعنصر السكان اهمية كبيرة في تكوين القوة القومية للدولة , فحجم السكان يلعب دورا كبيرا في ذلك , لان عدد السكان ان كان كبيرا ورفقه عوامل اخرى كالمستوى التعليمي والتقني فانه يجعل السكان اكثر تماسكا من الناحية الاجتماعية والابتعاد عن التفرقة بين الاجناس وسيادة التسامح بينهم والترابط الروحي والمعنوي , كل ذلك يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفرقة وقوية ولها مكانه مؤثرة في العلاقات الدولية.^{٣٤}

٤. العامل الجغرافي :هنالك ارتباط وثيق بين قوة الدولة ومساحة اقليمها , ويشمل العامل الجغرافي العديد من العناصر :

اولها الموقع :له اهمية كبرى بالنسبة للدول كونه يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهان سياستها ,فالدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاع المياه تكون اكثر اتصالا بالعالم , كما انها تتمتع بعلاقات سياسية تجارية نشطة مع الدول الاخرى , وقد تنبتهت الدول الي مثل هذا الموضوع

^{٣٣} طشوش , هابل عبدالمولى (٢٠١٠), مقدمة في العلاقات الدولية , الاردن , جامعة اليرموك , ص ٨_٩

^{٣٤} المرجع السابق ص ٣٣_٣٤.

فحاولت باستمرار السيطرة علي المياه والبحار من اجل استمرار تجارتها وبالتالي انعكاس ذلك علي اجتهادها وقوتها ومكانتها الدولية.^{٣٥}

الثاني المساحة: فحجم الدولة لة بعض التأثير علي قوتها , لذلك نجد ان كل دول في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الفراغ الذي تشغلة وكل دول متينه التنظيم , تحاول زيادة مساحتها , وذلك لان هذا الامتداد يؤمن لها موارد اكثر غزارة ويؤمن لها سلامه اكبر , فسعة الارض عامل جوهري في الادراك الذي يكونه كل الشعب عن مصيره.^{٣٦}

والثالث الحدود: وله تاثير كبير علي العلاقات بين الدول , فهو مصدر نزاع مستمر بين الكثير من والنزاعات الحدودية المعروفة تاريخيا حيث صنعتها الدول المستعمرة لخدمة مصالحها , لذلك فالصراعات الحدودية هي ظاهرة دولية لا تقتصر علي دولة اخرى بل انها قد تصيب الاسرة الدولية كاملة , وذلك تلبية لغريرة الاستحواذ التي يبني عليها نفسية الانسان.^{٣٧}

٥. العامل العسكري :تلعب القوة العسكرية بكافة عناصرها المادية , البشرية دورا كبيرا في تغيير شكل العلاقات بين الدول والعالم وفرض مفاهيم واوضاع جديدة لم تكن معروفة من قبل , فالقوات المسلحة في اية دولة وجدت للحفاظ علي سيادتها وكيانها واستغلالها من اي عدوان خارجي , وعلي المقابل فان الدول الضعيفة عسكريا تتبع سياسات خارجية ضعيفة نظرا لضعف قوتها العسكرية , بينما الدول التي تبني جيوشا حديثة , ومسلحه تسليحا جيدا , وقادرة علي صنع الاسلحة وتمتلك جميع انواع تكنولوجيا السلاح , وتتمتع بروح معنوية عالية فهي التي تكون الطرف الاقوى في العلاقات الدولية

وتكون محتملة تحكمة وتملى شروطها في علاقاتها مع الدول الاخرى كالتفاوض , وعقد المعاهدات , شراء الاسلحة او تصديرها , واستخدام الردع والارغام لتحقيق اهداف سياستها الخارجية , غير ان العامل العسكري من التغيرات التي ترتبط بعوامل كثيرة , خاصة في ظل تغيير اسلحة الحرب بسرعة , واساليبها واستراتيجياتها , وقدرة الدول علي مواكبة هذا التغيير والتطور , ومن امثلة ذلك في تاريخنا المعاصر هو قدرة الولايات المتحدة العسكرية , والتي اصبحت تستخدمها في ادوار كثيرة وكبيرة في مختلف ارجاء العالم مثل مكافحة الارهاب والتخلص من الانظمة الدكتاتورية كما حصل في حروبه مع طالبان في افغانستان والعراق

^{٣٥} مقلد , اسماعيل صبري , مرجع سابق , ص ١٨٤ .

^{٣٦} بيير رينوفان , جان باتيست (١٩٩٨) , مدخل الي تاريخ العلاقات الدولية , ص ٣٩ .

^{٣٧} طشطوش , هایل عبدالمولى . مرجع سابق , ص ٢٨ .

,وتهددها باستخدام القوة العسكرية ضد الدول التي قد تمتلك السلاح النووي او التي قد تهدد الامن والسلم الدوليين مثل كوريا وايران^{٣٨}

كما ان القوة العسكرية ومدى تطورها وتقدمها ترتبط بعدة عناصر كالتقدم التكنولوجي في انتاج الاسلحة ,والقدرة علي التخطيط الاستراتيجي الذي يتفق وطبيعة مشكلات الامن القومي التي تواجهها الدولة ,ومدى كفاءة القيادات المسؤولة عن عمليات التخطيط الاستراتيجي ,ومدى كفاءة التدريب ومستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة ,كما ان مدى القدرة علي حشد طاقات الدولة وامكانياتها بالسرعة الواجبة في الظروف التي تضطر الي اجراء تعبئه لقواتها

^{٣٨} الحمداني ، قحطان احمد ، مرجع سلبق ، ص٤٠٢ر

الفصل الثاني:

علاقة السودان مع مؤسسات التمويل الخارجية

المبحث الأول:علاقة السودان مع المؤسسات النقد الدولية

المبحث الثاني:علاقة السودان مع المؤسسات الإقليمية

المبحث الثالث:علاقة السودان مع دول التعاون الثنائي:

تمهيد:-

يتناول هذا الفصل مساهمة المؤسسات التمويلية الإقليمية ودول التعاون الثنائي في التنمية الاقتصادية في السودان وذلك من خلال التركيز على المشاريع التي مولتها وحجم التمويل المقدم وقد قسم الفصل الى المباحث الأتية وهي كما يلي:-

المبحث الأول ويتناول علاقة السودان مع مؤسسات النقد الدولي

المبحث الثاني يتناول علاقة السودان مع المؤسسات الإقليمية

المبحث الثالث يتناول علاقة السودان مع دول التعاون الثنائي

المبحث الأول

علاقة السودان مع مؤسسات النقد الدولي

تشمل مؤسسات التمويل الدولية في التنمية في السودان ما يلي:-

صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للأنشاء والتعمير، وكالة الأمم المتخصصة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(ايقاد)، وفيما يلي نتناول كل منها على حده.

المطلب الأول: مساهمة صندوق النقد في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

انضم السودان الى عضوية الصندوق عام ١٩٥٧م، وبدا تعامله المالي معه في عام ١٩٦٥م، وقد استمرت هذه العلاقة حتي عام ١٩٨٤م، حيث قدم الصندوق للسودان في تلك الفترة مبلغ ٢٢٨٦ مليون دولار^{٣٩}، وقد كانت حصه السودان ١٦٩,٧ مليون وحدة سحب خاصه، اي ما يعادل ٢٢,٦ مليون دولار، اي حوالي ١٩,١% من اجمالي الحصص الاخرى لدي الصندوق.^{٤٠}

توقف الصندوق عن منح التمويل الذي كان يقدمه للسودان في شكل تسهيلات دفع عرفت بسياسات التصحيح الهيكلي والتكيف الاقتصادي في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وذلك بسبب تراكم المديونية، اذ بلغت حوالي (٣٠٠) مليون دولار، استمرت تلك الديون في التراكم بسبب الفوائد الي ان وصلت في عام ٢٠٠٣م ، ٥٤٦,٨٤٦,٠٠٠ دولار منها ١,٣٢٢,٧٦٩ اصل المديونية والباقي فوائد تعاقدية وجزائية^{٤١}

وفي ما يلي جدول يوضح الدعم المقدم من الصندوق الي السودان خلال تعامله معه.

جدول رقم (٤-١): الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي للسودان في الفترة (١٩٦٥-١٩٨٤م)

^{٣٩} بابكر محمد ابوبكر، جامعة ام درمان الاسلامية، التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية(١٩٧٠_٢٠١٠م)، رساله دكتوراه غير منشورة، ص١٦٢.

^{٤٠} بابكر محمد ابوبكر، جامعة ام درمان الاسلامية، التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية(١٩٧٠_٢٠١٠م)، رساله دكتوراه غير منشورة، ص١٦٣، نقلا عن الاتي:

^{٤١} محمد خير الزبير، ندوه حول علاقة السودان بصندوق النقد الدولي، وزارة المالية، الخرطوم، ١٩٩٦م.

القيم (بمليون دولار)

العام	التسهيل الائتماني	حجم التمويل	توجيه التمويل
١٩٦٥م	تمويل تعويضي	٢٥,١١	الخطه العشرية
١٩٦٦م	برنامج دعم	٢٨,٥٠	دعم ميزان المدفوعات
١٩٦٧م	برنامج دعم	١٠,٠٠٠	تطبيق برامج الاستقرار الأقتصادي
١٩٦٨م	برنامج دعم	١٢,٠٠٠	تمويل عجز الميزانية
١٩٧٢م	برنامج دعم	٤٠,٠٠٠	برنامج التركيز والاصلاح المالي
١٩٧٣م	برنامج دعم	٢٤,٠٠٠	معالجه ميزان المدفوعات
١٩٧٤م	برنامج دعم	٢٠,٠٠٠	تسهيل البترول
١٩٧٥م	تمويل تعويضي	١٨,٠٠٠	تسهيل البترول
١٩٧٦م	تمويل تعويضي	٢٦,٧٠	تسهيل البترول
١٩٧٨م	تمويل تعويضي	٧,٣٠	تمويل عجز الميزانية
١٩٧٩م	تمويل تعويضي	٤٢٧,٠٠٠	تحسين وضع ميزان المدفوعات
١٩٧٩م	تمويل ممتد	٣٦,٠٠٠	تحسين وضع ميزان المدفوعات
١٩٨٠م	تمويل تعويضي	٢١,٨٠	تمويل العجز الكلي في الميزانية
١٩٨١م	تمويل تعويضي	٤٥,٨٠	تمويل العجز الكلي في الميزانية
١٩٨٢م	برنامج دعم	١٩٨,٠٠٠	تمويل العجز الكلي في الميزانية
١٩٨٣م	برنامج دعم	١٧٩,٠٠٠	تحسين وضع ميزان المدفوعات
١٩٨٣م	تمويل تعويضي	٣٩,١٠	تحسين وضع ميزان المدفوعات
١٩٨٤م	برنامج دعم	٩٠,٠٠٠	تحسين وضع ميزان المدفوعات

من الجدول أعلاه يتضح ان الصندوق انقطع عن التقديم التمويل في الفترة من عام ١٩٦٨م إلا انه اعاد نشاطه مرة أخرى عام ١٩٧٢م بعد تغيير الدولة لسياساتها الأشرافية، حيث شهدت الفترة من عام ١٩٧٨م -١٩٨٤م نشاطا تمويليا أكبر للصندوق وبدأت برامج التركيز والأصلاح المالي في الفترات من(١٩٧٨م-١٩٧٩م)، (١٩٨٠م-١٩٨١م)،(١٩٨١م-١٩٨٤م)، استفاد السودان من هذه التسهيلات التمويلية في معالجة مشاكل موازين المدفوعات وتسهيل التمويل التعويضي، تسهيل البترول وصندوق الأئتمان وتسهيل الأئتمان التكميلي وتسهيل تمويل مخزون الأحتياطي ، ويعتبر بذلك اكثر الدول العربية استعمالا للتسهيلات الصندوق بأنواعها المختلفة ولا تفوقه الا مصر ، حيث قدم الصندوق في الفترة من (١٩٧٨م-١٩٨٢م) حوالي ٥٧١ مليون دولار، وفي الفترة من (١٩٨٢م-١٩٨٤م) حوالي ٣٨٩ مليون دولار، التزم السودان في الفترة من (١٩٧٨م-١٩٨٤م) ببرامج الصندوق التي تتصل بالأصلاح والتكيف الهيكلي، ترتب علي ذلك ان استفاد السودان من تسهيلات الصندوق التي يقدمها للدول النامية التي تلتزم بالبرامج الأقتصادية الأصلاحية التي يفرضها الصندوق، حيث يلاحظ ان جملة المبالغ التي تلغاها السودان من الصندوق بلغت ٩٦٠ مليون دولار ، لم يستغل السودان كل هذه المبالغ ، لأن الصندوق كان يوقف السحب مره بعد أخرى بحجة أن السودان لم يلتزم بتطبيق السياسات التي تم الأتفاق عليها والمتعلقة بالنواحي النقدية والمالية وتحرير الأسعار والأسواق والتجارة الخارجية، ونسبة لهذا لم يستغل السودان من الأتفاقيات التي عقدت في تلك الفترة الا مبلغ (٨٣٠) مليون دولار في عام ١٩٨٦م بدأ الصندوق في تطبيق سلسله من الأجراءات العقابية ضد السودان والجدول التالي يوضح تطور علاقة الصندوق بالسودان في الفترة من (١٩٨٤م-٢٠٠٣م).

جدول رقم (٢-٤): تطور علاقة السودان بصندوق النقد الدولي في الفترة من(١٩٨٤م-٢٠٠٣م)

العام	القرار	حجم المبالغ
١٩٨٤م	بدايه تراكم المتأخرات	٣٠٠
١٩٨٦م	اعلان السودان دوله غير مؤهلة لأستخدام موارد الصندوق	—
١٩٩٠م	اعلان السودان غير متعاونه	١,١مليار دولار
١٩٩٣م	تعليق حق التويت وتجميد الحقوق الأخرى	—
١٩٩٤م	تقديم شكوى بالأنسحاب الأجبارى	—

١٩٩٥م	تمديد فترة المراقبة	—
١٩٩٦م	التهديد بطرد السودان من عضوية الصندوق	—
١٩٩٨م	البدء في دفع الاجراءات العقابية	—
١٩٩٩م	اعلان السودان دولة متعاونه	—
٢٠٠٠م	استعادة السودان عضوية الصندوق	—
٢٠٠١م	اجازة برنامج الحقوق المتراكمة	—
٢٠٠٣م	دفع الاجراءات العقابية عن السودان ودعوة الدول المانحة لتقديم التمويل للسودان وتأهيلة للدخول في مبادرة الدول المثقلة بالديون	١,٣٢٢,٧٦٩

المصدر: الباحثون ، جمهورية السودان ، وزارة المالية.

الجدول رقم (٢-٤) يوضح تطور علاقة الصندوق بالسودان من عام ١٩٨٦م_٢٠٠٣م.

في الفترة من (١٩٩٤-١٩٨٦م) بدأ الصندوق في تطبيق سلسله من الاجراءات العقابية ضد السودان، تمثلت في أنه دوله غير مؤهلة لأستخدام الموارد وكذلك بأنه دوله غير متعاونه، وبناءا على ذلك علق السودان حق التصويت ، وأمر بالأنسحاب الأجبارى وقرار طرده من عضوية الصندوق، وحتى يستفيد السودان من موارد الصندوق لابد من كسب الثقة، وبالتالي كسب ثقة ودعم المؤسسات المالية الأخرى، بما في ذلك العلاقات الثنائية مع الدول. حيث ان تقديم التمويل من الجهات الاخرى مرهون بتقارير من الصندوق او ما يسمى بالمشروطيه ، واعترافا بهذه الاهميه سعت الدول بالتطبيع مع الصندوق ،حيث كثفت الدول اتصالاتها في منتصف التسعينات من القرن الماضي للتفاوض حول الخطوات اللازمه لتحسين العلاقه ،ولقد تم الاتفاق علي ان يبدا السودان بدفع مبالغ شهرية لتخفيض المديونييه ،وتنفيذ برنامج اصلاح اقتصادي شامل تحت رعايه الصندوق تمثلت المحاور الرئيسييه للبرنامج في اتخاذ اجراءات تهدف الي تحقيق الاستقرار الاقتصادي بما في ذلك توحيد سعر الصرف وضبط الانفاق الحكومي والنزول بمعدلات التضخم والاصلاح الضريبي وتقويه دور القطاع الخاص ،وتضيق هذه الاجراءات اثبتت مدي جديه السودان، ثم استعاد العضويه في عام ٢٠٠٠م ، وفي عام ٢٠٠١م اجاز برنامج الحقوق المتراكمه ، وفي عام ٢٠٠٣م تأهيل السودان للأستفاده من مبادره الدول المثقله بالديون (هيبك)

فيما يلي جدول يوضح البرامج الاقتصادية التي رأي الصندوق انها تحتوي علي سياسات اصلاح اقتصادي جيده والتي كانت تحت اشرافه ومراقبته

جدول رقم (٣-٤)

اهداف برامج صندوق النقل الدولي

رقم	البرنامج	المحقق فعليا
	اهداف برنامج ١٩٩٧م	
١	تحقيق معدل نمو ٤,٥%	٥,٥%
٢	خفض التضخم الي ٦٥%	٣٢%
٣	خفض الاستدانه الي ٠,٩% من اجمالي الناتج المحلي	٠,٨%
٤	تقليل الفجوه بين سعر الصرف في البنوك الي ٨%	٧,٢%
	اهداف برنامج ١٩٩٨م	
١	تحقيق معدل نمو ٦%	٦,١%
٢	خفض التضخم الي ٢٠%	١٤,٧%
٣	خفض الاستدانه الي ٠,٥% من اجمالي الناتج المحلي	٠,٥%
٤	خفض نمو عرض النقود الي ٢١%	١٩%
٥	توحيد سعر الصرف	تم توحيد

اهداف برنامج ١٩٩٩م_٢٠٠٢م		
١	تحقيق معدل نمو ٦%	٦,٥%
٢	خفض التضخم الي ٦٠%	٨,٩%
٣	خفض الاستدانه ٠,٤	٠,٥%
٤	خفض نمو عرض النقود الي ٢٤%	—
٥	خفض العجز في الميزان التجاري الي ٢%	—
٦	بناء احتياط ضخم من النقد الاجنبي	—
٧	زياده دفعات سداد الديون	—
٨	اعاده تأهيل البنيات الاساسيه	—
٩	تطبيع العلاقات مع المؤسسات الماليه	—
١٠	استقطاب الاستثمار الاجنبي	—
١١	الاستفاده من مبادره الغاء الديون	—

المصدر: الباحثون (جمهورية السودان، وزاره الماليه الاقتصاد الوطني، اداره التعاون الدولي)

مشاكل السودان الاقتصادي لم تؤدي الي اصلاح اقتصادي يذكر، بل ادت الي زياده البطالة كما انه لم يتم الاستفاده من حصيله بيع المؤسسات الحكوميه في تخفيض حجم المديونيه الخارجيه ١

حرص السودان علي تنفيذ برنامج الاصلاح الاول عام ١٩٩٧م الذي حقق معدل نمو اقتصادي قدره ٤,٥% وتم خفض معدلات التضخم من ٦٦% الي ٤٤% كما تم تضيق الفجوه بين سعر الصرف من ٤٧% الي ١٤%، شجع تنفيذ البرنامج الصندوق علي وضع برنامج متوسط المدي ١٩٩٩م_٢٠٠٢م والذي حقق السودان خلال سنواته متوسط نمو سنوي بلغ ٦%، انخفض معدل التضخم الي ٥٥%، ساعد علي تنفيذ البرنامج انتاج وتصدير البترول وتنفيذ برنامج الخصصه،

وبعد تنفيذه اصدر الصندوق سجل الاداء الجيد،والذي يعتبر بمثابة النداء للمؤسسات الاخرى لتقديم التمويل للسودان ،ونتيجة لذلك استطاعت الدولة تطبيع علاقتها مع الصناديق القطرية والعربية وبدأت المفاوضات مع البنك الدولي، الذي بدأ في تقديم عون فني، ومع بنك التنمية الافريقي والذي بدأ في تقديم بعض المنح للسودان ،كم بدأ السودان استعادة علاقتها مع الاتحاد الاوربي ،والذي بدوره افرج ع مخصصات السودان لدعم العائد من الصادرات والبالغ قدره ١٩١ مليون يورو^{٤٢}

وقد اوضحت تقارير الصندوق ان تنفيذ البرامج الاقتصادية تم علي اسس سليمة ،وبناء علي هذا تم رفع الاجراءات العقابية علي السودان ،وامر باصدار سجل اثبات الاداء الجيد ،كما اقترح خريطة زمنية لمعالجة الديون في اطار برنامج الحقوق المتراكمة ومبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون ،اشتملت هذه الخريطة علي ما يلي :

١. عام ٢٠٠١م تم الاتفاق علي برنامج جديد ،يراقب بواسطة الصندوق وعقد اجتماع مع بعض الدول الداعمة للسودان بغرض الوصول الي اتفاق علي حجم التمويل المطلوب ،وتمت اجازة برنامج الحقوق المتراكمة لمدة معينة ، وذلك لتحديد توقيت قرار في مبادرة الدول المثقلة بالديون .

٢. في عام ٢٠٠٢م وعام ٢٠٠٣م يتم الغاء تدريجي لديون المؤسسات الدولية .

٣. في عام ٢٠٠٣م ينتهي برنامج الحقوق المتراكمة وتتم زيادة حصة السودان .

٤. في عام ٢٠٠٤م اتخاذ قرار بدخول السودان في مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون .

٥. في عام ٢٠٠٥م تقدم المؤسسات المالية مساعدات مالية في شكل اعفاء ٦٠% من خدمة الديون ،كما يقوم نادي باريس والدائنون الاخرون باعداد جدول الديون باعفاء ٩٠% .

٦. في عام ٢٠٠٦م تنتهي مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون ٢ .

يتضح من السرد السابق لنشاط الصندوق الدولي في السودان ومدى مساهمته في احداث التنمية الاقتصادية في السودان ،ان الصندوق فرض سياسات اقتصادية معينة يجب علي السودان الالتزام بها حتي يقدم له التمويل ،وهذه السياسات تتمثل في الاتي :-

^{٤٢} / بابكر محمد أبوبكر ، جامعة أم درمان الإسلامية ، التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الإسلامية (١٩٧٠_٢٠١٠م) ، رساله دكتوراه غير منشورة ، ص١٦٨ ، نقلا عن الاتي:

١. تخفيض قيمة العملة وزيادة الضرائب واقامة اسواق للعملات والاسهم .

٢. تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف والسماح بدخول الاستثمارات الاجنبية دون قيود.

٣. خصخصة القطاع العام والغاء الحماية عن السلع المحلية؛^{٤٣}

ولكن من الملاحظ ان السودان عندما تبنى هذه السياسات نتج عن ذلك اثار سالبة علي التنمية، منها تراكم ازمة المديونية، كما ان هذه السياسات لم تؤدي الي احداث تغييرات هيكلية في القطاعات الرئيسية المكونة للنتاج المحلي، فسياسة تحرير التجارة الخارجية ادت الي زيادة العجز في الميزان التجاري، وذلك لانها تؤدي الي فتح الباب امام صادرات الدول الراسمالية الامر الذي يعمق الفجوة في الميزان التجاري، كما ان السياسة زيادة الضرائب ادت الي تخفيض قيمة الناتج المحلي الاجمالي، لانها تؤدي الي تخفيض الادخار وبالتالي تخفيض الاستثمار ثم تخفيض قيمة الناتج المحلي الاجمالي وهكذا .

كذلك نجد ان سياسة تخفيض العملة بحجة زيادة الصادرات ادت الي زيادة الانفاق علي الواردات، كما انها افقدت الصادرات السودانية جزءا كبيرا من مقدرتها التنافسية في السوق العالمي . ايضا نجد ان سياسة الخصخصة لم تؤدي الي اصلاح اقتصادي يذكر، بل ادت الي زيادة البطالة، كما انه لم يتم الاستفادة من حصيلة بيع المؤسسات الحكومية في تخفيض حجم المديونية الخارجية؛^{٤٤}

المطلب الثاني : مساهمة مجموعة البنك الدولي للانشاء والتعمير في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان :

انضم السودان لعضوية البنك في العام ١٩٥٨م، ويعتبر من أوائل الدول الأفريقية التي استفادت من قروض مجموعه البنك الدولي ، حيث قدمت المجموعة حوالي (٨٥) قرضا، تقدر بحوالي (١٤٢٤٠٤) مليون دولار.^{٤٥}

^{٤٣} / زكريا بشير إمام ، في مواجهة العولمة ، ط١، مركز قاسم للمعلومات ، الخرطوم ، ٢٠٠٠ م ، ص ١٣٣ .

^{٤٤} / بشير الطاهر حسن ، صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، بنك السودان ، العدد ٢٠٠٢، ٢٩م.

^{٤٥} / بابكر محمد أبوبكر ، رسالة سبق ذكرها ، ص ١٥٩ .

في الفترة من عام ١٩٨٥_١٩٩١م، استخدمت في مجالات متعددة شملت مجموعه البنية الأساسية والزراعية والصناعية والخدمات الاجتماعية وغيرها.

استمرت المجموعه في تقديم التمويل للسودان في شكل قروض ومنح منذ بداية انضمام السودان اليها الي أن توقف عن تقديم التمويل في عام ١٩٩٣م بعد تجميد العلاقات بين السودان وصندوق النقد الدولي وعدم سداد مديونية وتراكم المتأخرات والتي بلغت حوالى ١,٢٥٥,٥٥٤ ألف دولار في عام ٢٠٠٣م.^{٤٦}

اشترط البنك لاستئناف نشاطه في السودان قيام الدولة بسداد متأخرات وتطبيع العلاقات مع صندوق النقد الدولي ،وقد استجابت الدولة لهذا الشرط حيث بدأت في دفع مبالغ شهرية بواقع مليون دولار شهريا منذ يوليو ١٩٩٩م وحاليا ٤,٥٠٠ الف دولار شهريا كدفعيات رسمية ،وبناء على ذلك قدمت مجموعة البنك الدولي مجموعة من الاعانات الفنية للسودان تمثلت في الاتي :

١.اصلاح القطاع المروي (مشروع الجزيرة).

٢.ارسل البنك خبراء التنمية لاعداد دراسات حول قضايا الفقر والنازحين واوضاع الطفل والنساء.

٣.دخول السودان في المبادرة الدولية لتنمية حوض النيل ،والغرض منها هو احداث تنمية في هذه البلد ،تمكن من الاستغلال الامثل والاستفادة من موارد.

اما بالنسبة لآخر اعمال مجموعة البنك الدولي في السودان بعد توقف دام اكثر من عشر سنوات وهي مايلي^{٤٧}:

١.اعد وثيقة قطرية عن السودان عام ٢٠٠٣م

٢.اعد تقارير قطاعية في مجال التعليم والصحة والبنيات التحتية واللامركزية .

٣.اعد تقارير عن فرص التنمية المستدامة في مشروع الجزيرة .

^{٤٦} / جمهورية السودان ، بنك السودان ، التقرير السنوي ٢٠٠٣م، ص١٢٨

^{٤٧} بابكر محمد أبوبكر ،جامعة ام درمان الاسلامية ،التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية(١٩٧٠_٢٠١٠م)،رساله دكتوراه غير منشورة ،ص١٧٠،نقلا عن الاتي:

جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ورقة مقدمة عن التعاون المالي الدولي في القطاع الزراعي، ١٩٩٦م

٤. مشاركة الامم المتحدة في مرحلة السلام في تنسيق تمويل العديد من برامج بعثة التقييم المشتركة .

٥. اعد استراتيجية مناهضة الفقر .

٦. اقام العديد من ورش العمل لمناقشة كيفية ادارة التمويل في السودان بعد مرحلة السلام .

٧. قدم البنك ١,٥ مليون دولار كبرنامج لما بعد الحرب، يقوم بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعمل البرنامج علي احداث التنمية بواسطة مبادرات المجتمع وقد تم سحب مبلغ ٩ مليون دولار.

٨. اعد وثيقة عن الفقر في السودان مع صندوق النقد الدولي.^{٤٨}

وقد بلغ اجمالى التمويل المقدم من مجموعه البنك الدولي للسودان من ١٩٥٨م_١٩٩١م حوالى ٤,٤٢٤,٤ مليون دولار.

وان اغلب هذا التمويل تمثل في تمويل لمشاريع السكه حديد والطاقة والزراعة، حيث نجد ان المجموعه قد مولت عشرة مشاريع طرق، وخمسة مشاريع ري، وخمسة وعشرون مشروع زراعة، وأربعة مشاريع صناعه، وخمسة مشاريع طاقة، وأربعة مشاريع تعليم، وثلاثة مساعدات فنية، وأثنين طيران مدني، وثلاثة مكافحة الجفاف والتصحر، وأثنين دعم مؤسسات حكومية ويلاحظ أن البنك قد ركز في تمويله علي القطاع الزراعي، كما ساهم في برامج التدريب التي تناولت موضوعات التخطيط والتقييم واعداد المشروعات الادارة الفنية والاقتصادية.

المطلب الثالث : مساهمة وكالات الامم المتحدة المتخصصة في التنمية وتمويل التنمية الاقتصادية في السودان

بدأت وكالات الامم المتحدة نشاطها التنموي في السودان في الستينات من القرن الماضي وتمثلت وكالاتها في البرامج الاتية :-

١. برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٢. منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) .

٣. برنامج الغذاء العالمي .

٤. صندوق الامم المتحدة للانشطة الإسكانية

وفيما يلي نتناول كل برنامج علي حدا في التنمية الاقتصادية في السودان . اولا : برنامج الامم المتحدة الانمائي

بدأ البرنامج عام ١٩٧٨م ويعتبر احد مصادر التمويل التي تساهم في مشروعات التنمية في السودان ويهدف الي رفع مستوى معيشة السكان عن طريق التنمية القاعدية وتحسين كفاءة القوى العاملة واستحداث برامج موجهة للفئات الضعيفة في المجتمع والمتاثرة بالكوارث الطبيعية والحروب ، يقدم التمويل في شكل برامج دورية لمدة خمس سنوات لكل برنامج^{٤٩}

ركز برنامج الامم المتحدة الانمائي في الفترة من (١٩٩٧م __ ٢٠٠١م) علي مشاريع تنمية

المناطق المختارة ومشاريع إعادة التاهيل ، بتمويل حجمة ٣٠ مليون دولار ، تهدف مشاريع تنمية المختارة الي تنفيذ المشاريع المدرة للدخل ، تقديم الخدمات الارشادية والفنية بصورة مباشرة للمجتمعات الريفية في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والصناعات الصغيرة والخدمات الاساسية اما مشاريع إعادة التاهيل فهي مشاريع تهتم بالمناطق المتاثرة بالحروب والنزاعات كلقاوة.^{٥٠}

وقد تركز نشاط برنامج الامم المتحدة الإنمائي للفترة من ١٩٩٧ __ ٢٠٠١م في الاهتمام بالقطاع (بشقية النباتي والحيواني) حيث نجد ان جملة التمويل المقدم لهذا البرنامج كان ٢٩,٩٦٠,٣٠٦ مليون دولار، استخدمت في تاهيل المناطق الريفية المتاثرة بالحروب والكوارث الطبيعية ، وفي الاهتمام بالبيئة وفي دفع الكفاءة والقدرات للسكان .

وقد شملت أشكال المساعدات التي يقدمها البرنامج التالي :

^{٤٩}بابكر محمد ابوبكر ،جامعة ام درمان الاسلامية ،التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية(١٩٧٠ _٢٠١٠م)،رساله دكتوراة غير منشورة ،ص١٧١.

^{٥٠}بابكر محمد ابوبكر ،جامعة ام درمان الاسلامية ،التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية(١٩٧٠ _٢٠١٠م)،رساله دكتوراة غير منشورة ،ص١٧١ _١٧٢، نقلا عن الاتي:

عادل صغيرون ،ورقة حول التعاون الدولي بين الحكومة ومنظمات الامم المتحدة العاملة في السودان ،مؤتمر ملتي السوداننيين العاملين بالمنظمات ومؤسسات التمويل الدولية ،مجلس الوزراء ،الخرطوم ٢٠٠٥،ص٢.

١. خدمات الخبراء الاستشاريين والمستشارين .
٢. خدمات الخبراء والتنفيذيين وخدمات اعضاء التنفيذيين ، خدمات متطوعي الامم المتحدة.
٣. المعدات واللوازم غير المتوفرة في السودان .
٤. الحلقات الدراسية والبرامج التدريبية والمشاريع الارشادية .
٥. المنح الدراسية ومنح إستكمال التخصص .

والبرنامج القطري الحالي الموقع بين حكومة السودان وبرنامج الامم المتحدة الانمائي يغطي الفترة ما بين (٢٠٠٢__٢٠٠٦) بتكلفة تبلغ ٤٦,٥ مليون دولار ، ويعمل البرنامج على توفيرها ويشمل البرنامج المالي المحاور التالية:

١. محور الحكم الرشيد:-

مشروع دعم الحكم المؤسسي لمحليات ولاية الخرطوم يهدف الى تدريب الكوادر في المحليات في اعداد الميزانيات وكيفية استغلال الموارد وتوفير أجهزة الحاسوب وتدريب العاملين علي وتحليل المعلومات وقد رصد لهذا المشروع مبلغ ١,٤٠٠,٠٠٠ مليون دولار.

٢. محور القدرات:

مشروع تنمية القدرات المؤسس بوزارة التعاون الدولي، ويهدف المشروع لتنمية القدرات في مجال المتابعه والتقييم والتفاوض وقاعدة المعلومات وتنسيق الجهود مع المانحين وقد رصد له مبلغ ٢٤١ ألف دولار.

٣. محور السلام

مشروع بناء القدرات وتحفيف السلام وعودة النازحين رصد له مبلغ ٣٩٨,٦١٨ ألف دولار.

٤. محور الفقر:-

أ. مشروع استدامة تنمية المناطق المختارة واعادة التأهيل، ويهدف المشروع الى تدريب الكوادر وبناء القدرات للمؤسسات والدعم المركزي في كل من كدادة، الأبيض ، أدني نهر النيل، البطانه، سنكات، جوبا.

ب. مشروع تخفيض مدة النزاعات بين الرعاة والمزارعين في دارفور وحوض السوبات، والهدف من المشروع تقليل مدة الصرعات والنزاعات في مجال الزراعة والمراعي بتكلفة قدرها ١,٨١٦,٧٣٩ دولار.

ج. مشروع الإصلاح الأقتصادي لمحابة الفقر، الهدف من المشروع دعم سياسات الدولة لتخفيف حدة الفقر بالمشاركة مع المجتمع المدني رصد لهذا المشروع مبلغ وقدره ٩٠٠ ألف دولار.^{٥١}

د. مشروع الحملة الوطنية للتنمية البشرية وأهداف الألفية للتنمية يهدف هذا المشروع لأعداد التقرير الوطني للسودان حول موقف تنفيذ أهداف الألفية للتنمية بمبلغ وقدره ٣٤٠,٢٠٠ دولار.

هـ. محور البيئة:-

أ. مشروع التكيف مع المتغيرات المناخية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ومرفق البيئة العالمية بمبلغ وقدره ٢٥٠ ألف دولار.

ب. مشروع تقييم وبناء القدرات للمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية بمبلغ وقدره ٢٠٠ ألف دولار.

ج. مشروع تنمية حظيرة الدندر، الهدف منه تعميم الحظيرة بمبلغ وقدره مليون دولار.

د. مشروع ازالة العوائق لضمان النشر التجاري لتقنيات الطاقة الشمسية يهدف المشروع لوضع برامج التوعية للطاقة المتجددة بمبلغ وقدره ١,٦٥٠,٠٠٠ دولار.

هـ. مشروع السلامة البرية

و. مشروع مبادرة حوض النيل الأقليمي لدول حوض النيل.

ثانيا: منظمة اليونيسيف (منظومه الأمم المتحدة للطفولة)

هي احدى منظمات الأمم المتحدة المتخصصة التي تختص ببرامج الأمومه والطفوله وتعمل على ترقية حياة الطفل والمرأة فى اطار اتفاقية حقوق الطفل بدأ عملها فى السودان عام ١٩٩٤م، وبلغ حجم التمويل الذى قدمته فى الفترة من ١٩٩٧م_٢٠٠١م حوالى ٥٦,٥ مليون دولار، وتركز

^{٥١}بابكر محمد ابوبكر جامعة ام درمان الاسلامية ،التمويل الخارجى لمشاريع التنمية الاقتصادية فى السودان المعوقات والبدائل الاسلامية(١٩٧٠_٢٠١٠م)،رسالة دكتوراه غير منشورة ،ص١٧٣،نقلا عن الاتي: عادل صغيرون ،ورقة حول التعاون الدولى بين الحكومة ومظمات الامم المتحدة العاملة فى السودان ،مؤتمر ملتقى السودانين العاملين بالمنظمات ومؤسسات التمويل الدولية،مجلس الوزراء،الخرطوم ،٢٠٠٥م،ص٢

اهتمام منظمة اليونيسيف في تقديم الغذاء وفي توفير مياه الشرب النقية والأصحاء البيئي، وفي رفع قدرات المرأة، وفي توفير المأوى للمتشردين واللقطاء ، مما يعني اسهام المنظمة التنموى يركز على الجانب الاجتماعي للتنمية وفي التنمية البشرية بصورة أكبر من التركيز علي التنمية الاقتصادية.^{٥٢}

حاليا تم تنفيذ البرنامج القطرى الحالى بين السودان ومنظمة اليونيسيف للفترة ٢٠٠٢_٢٠٠٦م بتمويل وقدره ١٣٨,٨ مليون دولار، وهو يهدف الى الاتي:-^{٥٣}

١. خفض أمراض الأطفال وسوء التغذية.

٢. زيادة فرص التعليم الأساسي.

٣. توفير مياه الشرب النقية.

٤. العمل على حماية ومساعدة المجموعات الأشد فقرا.

تغطي استراتيجية البرنامج المجالات الآتية:-

١. حماية حقوق الطفل.

٢. العمل على دعم ومساعدة البرامج والسياسات الوطنية.

٣. التدخل لمساعدة أكثر الولايات فقرا وهي(جنوب وشمال دارفور ، جنوب وغرب كردفان ، القضارف ، كسلا ، جنوب النيل الأزرق).

ويغطي البرنامج المجالات الآتية:-

١. برنامج حماية حقوق الطفل وبناء السلام : يهدف البرنامج الى تعزيز بناء السلام والعمل على حماية الحقوق الانسانية للأطفال والامهات ، وتم تخصيص مبلغ ١,٦٥٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٤م ومبلغ ٨,٣١٩ مليون دولار افترة البرنامج.

٢. برنامج الأتصال والتوعية : يهدف الى تقوية الجانب الاعلامي في مجال بناء السلام وخلق مناخ ملائم لأيجاز الاهداف الخاصة بحقوق الامهات والاطفال خصص له ١,٠٨٢ مليون دولار لعام ٢٠٠٤م ، ومبلغ ٦,٤٠٥ مليون دولار افترة البرنامج التبقية.

^{٥٢} بابكر محمد ابوبكر ،جامعة ام درمان الاسلامية ،التمويل الخارجى لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية(١٩٧٠_٢٠١٠م) ،رسالة دكتوراة غير منشورة،ص١٧٥.

^{٥٣} بابكر محمد ابوبكر ،جامعة ام درمان الاسلامية ،التمويل الخارجى لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية(١٩٧٠_٢٠١٠م) ،رسالة دكتوراة غير منشورة،ص١٧٦،نقلا عن الاتي: جمهورية السودان،وزارة التعاون الدولي والاستثمار،الانفاقية الموقعة مع الجهات الاجنبية ،١٩٩٨م،ص٣.

٣. برنامج الصحة والتغذية : يهدف البرنامج الى التقليل من وفيات الامهات والاطفال عند الولادة وسوء التغذية ، خصص له مبلغ ٧,٧٢٨ مليون دولار لعام ٢٠٠٤م ومبلغ ٣٨,٦٢٩ مليون دولار لفترة البرنامج ، ويشمل البرنامج المشروعات الآتية:-

أ. مشروع التحصين الموسع.

ب. الخدمة الصحية المتكاملة للأمهات والأطفال.

ج. النمو الصحى والتغذية.

٤. برنامج المياه واصحاح البيئة : يهدف البرنامج الى رفع حصه مياه الشرب النقية للتقليل من الأمراض المرتبطة بالمياه ، وتحسين أصحاح البيئة في المجتمعات المحتاجه ، خصص له مبلغ ٣,٨١٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٤م ، ومبلغ ١٩,٠١٤ مليون دولار لفترة البرنامج.

٥. برنامج تعليم الأساس : يهدف الي زيادة الفرص المتاحة للأطفال في التعليم الأساسى ، خصص له مبلغ ٣,٩٣٧ مليون دولار لهذا العام ، ومبلغ ١٩,٦٧٦ مليون دولار لفترة البرنامج ومنها مشاريع تعليم أطفال الرحل ، التعليم النوعي.

٦. برنامج التخطيط والبحوث والمتابعة والتقييم : يهدف الى متابعة وتحليل أوضاع الأطفال والأمهات ، خصص له مبلغ ١,٣٤٢ مليون دولار ، ومبلغ ٦,٧,٤ مليون دولار لفترة البرنامج ، ويحتوى على مشروع مبادرة التجمعات الصديقة للأطفال. وتبلغ جملة المساعدات التي تقدمها منظمة اليونيسيف مبلغ ١٠٠ مليون دولار، مساهمه الحكومة منه ٣٨ مليون دولار.

ثالثا : برنامج لىذاء العالمى

بدأ البرنامج نشاطة في السودان ١٩٦٢م بعملية لاعادة توطين سكان وادي حلفا بسبب بناء السد العالى ثم توسعت انشطته لتشمل برامج اللاجئين والنازحين والى اغائة^{٥٤}

يرتكز نشاطة التنموي في السودان في تقديم الغذاء خاصة للطلاب في المناطق المتأثرة بالحرب والمعرضة للكوارث الطبيعية وفي توفير المياة وحفر الابار وفي تقديم المساعدات للاجئين الامر يعنى اهتمام الامم المتحدة بالتنمية البشرية بصورة خاصة حيث قدمت الامم المتحدة لهذا البرنامج تمويل قدرة ٤٦,٩ مليون دولار

يهدف البرنامج الي تعزيز الذات للاسر الفقيرة التي تعيش في المناطق المتأثرة بالحرب والمعرضة للكوارث الطبيعية

^{٥٤}بابكر محمد ابوبكر جامعة ام درمان الاسلامية ،، التمويل الخارجى لمشاريع التنمية في السودان المعوقات والبدائل ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ص ١٧٧ نقلا عن وزارة التعاون الدولى والاستثمار ، الاتفاقيات الموقعة مع الجهات الاجنبية ١٩٩٨م ، ص ٥.

بلغ حجم مساعدات البرنامج ٢٤٥ مليون دولار للطوارئ ، معظمها للجنوب ٦٧,٧ مليون دولار للاجئين ٤٢,٤٢ مليون دولار للمشاريع الانمائية ، كما عمل البرنامج علي توفير الاغذية ومحاربة و ثم البرنامج القطري ٢٠٠٢م _ ٢٠٠٦م وتم رصد مبلغ ٨٠,٦ مليون دولار للبرنامج مشروعات الاغذية بمبلغ ٥٦,٦ مليون دولار ، ومشروع التغذية المدرسية بتمويل قدرة ٢٠ مليون دولار ومشروع الغذاء من اجل التنمية بتمويل قدرة ١٨,٧٥ مليون دولار^{٥٥}

UNFPA رابعا صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية

بدأ الصندوق نشاطه بالسودان عام ١٩٧٣م يهتم الصندوق بالامور المتعلقة بالسكان والتنمية ورعاية لامومة والطفولة وتنمية الموارد البشرية .

وقد قدم الصندوق تمويل قدرة ٧,٨ مليون دولار استخدم في تنظيم الاسرة وفي الرعاية الصحية الاولية ، وفي توعية الشباب و ثم عمل برنامج ٢٠٠٢م _ ٢٠٠٦م بتمويل قدرة ٣٨,٨ مليون دولار والذي يتكون من المحاور الاتية:^{٥٦}

أ.الصحة الانجابية :- ويهدف الي تدريب الكوادر الصحية وتوفير الخدمات الصحية للنساء في سن الانجاب ، رصد له مبلغ ٥,١٢٥,٤٩١ مليون دولار

ب.مشروع بناء القدرات ورفع الوعي لمكافحة الايدز والامراض المنقولة جنسيا ، ورصد له مبلغ ٩١٢,٧٣١ مليون دولار

ج. مشروع المساعدات الانسانية بولايات دارفور :- يهدف الي توفير الادوية و المعدات الطبية ، رصد له مبلغ ١,٤ مليون دولار

د. مشروع الصحة الانجابية بولاية القضارف :- ويهدف الي توفير الخدمات الصحية والصحة الانجابية ، رصد له مبلغ ١٦٢,٧٥٢ مليون دولار

^{٥٥} بابكر محمد ابوبكر ، جامعة ام در مان الاسلامية ،التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل (١٩٧٠ _ ٢٠١٠م) ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ص ١٧٨ نقلا عن ١ تقرير وزارة التعاون الدولي والاستثمار ، ١٩٩٦م ، ٢) جمهورية السودان وزارة التعاون الدولي ،الاتفاقيات الموقعة مع الجهات الاجنبية ١٩٩٨م ص

^{٥٦} ابكر محمد ابوبكر،جامعة ام درمان الاسلامية ،التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية(١٩٧٠ _ ٢٠١٠م)رسالة دكتوراة غير منشورة

٥. مشروع الصحة الانجابية بالحاج يوسف :- يهدف تحسين الصحة الانجابية ، رصد له مبلغ ٤٦٤,١٥٩ مليون دولار

٦. محور إستراتيجية السكان والتنمية :-

أ. مشروع دعم نظم المعلومات القومية المتكاملة والنفط والسكان ، رصد له مبلغ ٢٦٠.٧٠٧ دولار

ب. مشروع دراسات النوع والتنمية ، رصد له مبلغ ٣٢٨,٣١٤ دولار

ج. دعم البنيات المؤسسية المجلس القومي للسكان ، رصد له مبلغ ٥٣٢,٩٧ دولار

د. مشروع التدريب القصير والطويل الأجل ، يهدف الي تدريب الكوادر في مجال السكان والتنمية ، ومنح درجة الماجستير والدكتوراة في هذا المجال رصد له مبلغ ٣٨٤,٧٣٠ دولار

هـ. مشروع تنمية المرأة وادماج النوع في التنمية رصد له مبلغ ٤٧١,٦٠٤ دولار

٧. محور التوعية بالقضايا السكانية:- يهدف الي نشر التوعية بالقضايا السكانية من خلال وسائل الاعلام المختلفة ، رصد له مبلغ ٨٢٨,٣١٠ دولار

خامسا : منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو)

بدأت نشاطها في السودان عام ١٩٧٣م يهتم بالامور متعلقة بالزراعة والانشطة الزراعية التي ساهمت في تنفيذها في السودان فيما يلي :-

١. الحفاظ علي البيئة والتنمية للموارد الطبيعية

٢. تنمية قطاعات الغابة

٣. المشاركة الشعبية للمجتمعات المستهدفة لتنمية قدراتها في التخطيط والتنفيذ وذلك لتمكينهم من الاعتماد علي ذاتهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لتنمية الأنشطة المدرة للدخل علي اسس مستدامة (مثل لذلك مشاريع تيلفور)

٤. تقوية الخدمات التعليمية التي تخدم القطاع الزراعي

٥. تقديم العون الفني وتوزيع نتائج الاحصاء الزراعي القومي للجهات المعنية بالامر

٦. منح تمويل للمزارعين بالولايات المتضررة والذين تاثرو بالفيضانات وذلك بغرض إعادة تاهيل تلك البنيات

٧. تقديم الإعاشة للمتضررين من المزارعين بجنوب السودان وتقديم النصيحة للقائمين بأمر المشاريع الزراعية بالأمن الغذائي الجنوبي

٨. تقديم التقاوي للمتأثرين بالجفاف والفيضانات بالجنوب وتمكين المزارعين من إنتاج غذائهم بانفسهم

٩. وقد بلغ اجمالي التمويل المقدم من (الفاو) في الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠١ حوالي ٣٦,٩٨٦ مليون دولار^{٥٧}

١٠: اما المشاريع التي تشرف علي تنفيذها المنظمة هي ما يلي :-

١١. برنامج التعاون الفني الخاص بتوفير المدخلات لصغار المزارعين بمناطق جنوب كردفان ، ويركز البرنامج علي توفير البزور المجسنة وتبلغ الكمية الكلية للبرنامج حوالي ٣٧٧ الف دولار

١٢. برنامج التعاون الفني الغذائي بالمناطق المتأثرة بالحروب بالجنوب ومناطق جنوب كردفان وذلك بتقديم المدخلات في مجالات الانتاج الزراعي ، قيمة التمويل تبلغ ٥٤ الف دولار

١٣. برنامج التعاون الفني لتطوير خدمات الحجر الزراعي ويهدف الي تأهيل المعامل الخاصة لادارة ووقاية النباتات وتدريب العمليين تبلغ قيمة البرنامج ١٩٨ الف دولار

١٤. برنامج التعاون الفني لتوسيع خيارات المحاصيل الزراعية وتكوين روابط مستخدمى المياه بمشروع الجزيرة ، يهدف البرنامج الي توسيع خيارات المزارعين في اختيار المحاصيل التي يزرعونها في المشاريع وتبلغ قيمة البرنامج ٢٩٦ الف دولار

١٥. برنامج التعاون الفني للامن الغذائي بمنطقة خور ابوحبل يهدف البرنامج الي حصاد مياه الامطار بغرض الاستفادة منها في زراعة المحاصيل بالمنطقة وتقدر قيمة البرنامج ٢٨٨ الف دولار

^{٥٧} بابكر محمد ابوبكر ، جامعة ام درمان الاسلامية، التمويل لخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية المعوقات والبدائل الاسلامية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ،ص١٨٠، نقلا عن الاتي: جمهورية السودان ، وزارة الزراعة والغابات ، نشاط المنظمات الدولية والاقليمية في مجال الزراعة ، ٢٠٠١ ، ص١٨٠.

١٦. تمويل أربعة مشاريع محاصيل برنامج تليفود بتكلفة قدرها ٣٦,٩٨٦ الف دولار كما يلي :-

أ. دعم دعم جمعية حسب الله التعاونية بعد الفرسان بتمويل قدره ١٧,٠٠٠ دولار

ب. تحسين إنتاج الاسماك بجبل اولياء بتمويل قدره ١٠,٠٠٠ دولار

ج. تحسين الانتاج الزراعي بالخرطوم بحري بتمويل قدره ٩,٩٨٦ دولار

د. مشروع تصنيع العجوه بولاية نهر النيل بتمويل قدره ١٠,٠٠٠ دولار

كما ساهمت المنظمة في إعداد استراتيجيية القطاع الزراعي حتي عام ٢٠١٥م ويُلاحظ من السرد السابق نشاط برنامج الامم المتحدة ووكالاتها في السودان انها تهتم بالتنمية الاقتصادية ، حيث نجد أنها تركز علي تنمية المشروعات المتعلقة بالسكان والمرأة والطفل و البيئة والتعليم والتدريب ، كما تهتم بالتنمية المتعلقة بالقطاعات الإقتصادية والزراعة والصناعة

كما لاحظ أن هذه المنظمات قدمت دعما مقدرا ووفيا وعينيا في شتي المجالات إلا ان الاستفادة من برامج هذه المنظمات لم يتم بالصور المثلي وذلك للأسباب الآتية :-

١. عدم وجود رقابة ومتابعة من قبل الدولة للوقوف علي معالجة السلبيات

٢. ضعف التمويل المحلي من قبل الدولة الأمر أدي الي خلل في تنفيذ بعض البرامج .

وفيما يلي جدول مختصر جدول يوضح التمويل الذي قدمته منظمات الامم المتحدة للسودان في الفترة من ١٩٩٠م-٢٠٠٣م .

جدول رقم (٤-٤)

يوضح التمويل المقدم من منظمات الامم المتحدة للسودان في الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٣

^{٥٨} بابكر محمد ابوبكر، جامعة ام درمان الاسلامية، التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية (١٩٧٠-٢٠١٠م)، رسالة دكتوراة غير منشورة، ص ١٨١.

اسم المنظمة	اجمالي التمويل (مليون دولار)	النسبة %
اليونيسيف	٨١,٧٠٠,٠٠٠	١١,٤
برنامج الغذاء العالمي	٤٥٤,٩٠٠,٠٠٠	٦٤
الصحة العالمية	٩,٥٦٠,٥٨٩	١,٣
صندوق الامم المتحدة للسكان	١٣,٨٠٤,٢٠٧	٢
برنامج الامم المتحدة الانمائي	٧٣,٤١٣,٧٩١	١٠,٣٥
الزراعة والاذنية العالمية	٨٢,٤١٣,١٠٩	١١
الجملة	٧١٥,٨٣٨,٦٩٦	١٠٠

المصدر: الباحثون (الامم المتحدة ، إستراتيجية مناهضة الفقر في السودان
هنالك منظمات اخري تهتم بجوانب الصناعة والصحة تابعة للأمم المتحدة لها نشاطات متعددة
في البلاد هي ما يلي :-

١. WIDO . منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

٢. منظمة الصحة العامة

٣. منظمة العمل الدولية

٤. الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

٥. المنظمة العالمية للتجارة

**المطلب الرابع : مساهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إقاد) في تمويل التنمية
الاقتصادية في السودان**

بدأ الصندوق نشاطه في السودان عام ١٩٧٩م ويهدف الي وقف تدهور المستمر في الانتاج
والانتاجية في القطاع الزراعي ١ ، واستمر في تقديم التمويل الي الان ، والجدير بالذكر أن
الصندوق لم يوقف تمويله في الفترة التي توقفت فيها جميع مؤسسات التمويل الأخرى من تقديم
التمويل للسودان بحجة تراكم المديونية أو غيرها من الأسباب .

وقد مول الصندوق (١٣) مشروعا زراعيًا في مناطق السودان المختلفة ، وأن التمويل المقدم كان في شكل قروض ، وقد بلغ إجمالي التمويل المقدم من الصندوق في الفترة من ١٩٧٩م- ٢٠٠٤ حوالي ١٥٤,٩ مليون دولار .

تمثلت أهداف المشاريع الممولة في توفير المدخلات الزراعية وتقديم الخدمات الزراعية ، وإصلاح شبكات الري ، وتقديم التسليف الزراعي ، وتنمية المرأة وزيادة مقدرات المجتمع وتحقيق الأمن الغذائي^{٥٩}

^{٥٩} بابكر محمد ابوبكر ، جامعة ام درمان الاسلامية ، التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية (١٩٧٠_ ٢٠١٠م) ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ص١٨٣ . نقلا عن الآتي:
١. بنك السودان المركزي ، تقرير عام ١٩٧٩م ، ص٧

المبحث الثاني

مساهمة مؤسسات التمويل الاقليمية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان

تتكون مؤسسات التمويل الاقليمية التي ساهمت في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان من الآتي:-

صندوق الأوبك ، صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي ، الاتحاد الأوربي والصندوق الاوربي ن مجموعة بنك التنمية الأفريقي ، بنك الاستثمار الأوربي ، البنك الإسلامي للتنمية بالشركة العربية للاستثمارات البترولية ، الهيئة العربية للاستثمار والأمناء الزراعي ، وفيما يلي نتناول:

المطلب الأول : مساهمة المؤسسات الاقليمية العربية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

أولاً: مساهمة صندوق الأوبك في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

بدأ تعاونه مع السودان عام ١٩٧٦ م ، بتقديم قروض ميسرة بشروط ميسرة تمتد لفترة مداها ما بين ١٥_٢٠ عام ، مع منح اعفاء خمس سنوات ، استمر في تقديم القروض منذ عام ١٩٧١م الى عام ١٩٩٥م حيث توقف بعد ذلك بسبب تراكم المتأخرات والتي بلغت في تلك الفترة ١٢,٨ مليون دولار ، ثم استأنف نشاطه مرة أخرى عام ٢٠٠٠م ، بعد أن تم الاتفاق على جدولة المتأخرات والبدء في سداد ٠,٧ مليون دولار شهريا ، لتصبح ١,٥ مليون دولار فيما بعد ، وبعد التزام الدولة بهذه الدفعيات وافق الصندوق على تقديم القروض مرة أخرى.

وقد قدم الصندوق ستة عشر قرضا للسودان منذ بدء عمله بالسودان عام ١٩٧٦م الى عام ٢٠٠٣م ، منها (٨) قروض لدعم ميزان المدفوعات ، قرضين لمشاريع الري ، وقرضين للطاقة ، وقرضين للطرق ، قرضين للزراعة ، وقد بلغ اجمالي التمويل المقدم من الصندوق حتي عام ٢٠٠٣م حوالي ١٢٥,٧ مليون دولار.

ثانياً:- مساهمة صندوق النقد العربي في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

بدأ تعامله مع السودان عام ١٩٧٩م ، حيث قدم(٧) قروض لدم ميزان المقدرت بحوالي ٣٠ مليون دينار عربي ، أي مايعادل ١٣٢,٥ مليون دولار^{٦٠}، توقف تعامله مع السودان عام ١٩٨٤م لعدم الوفاء بالمتأخرات التي وصلت أنذاك الي أكثر من ٢٣٠مليون دولار

ثالثاً:مساهمة الصندوق العربي للأئماء الأقتصاديون الأجماعي في تمويل التنمية في السوان:

بدأ علاقة مع السودان منذ عام ١٩٧٤م خلال الفترة من ١٩٧٤م_١٩٨٨م وقدم البنيات الاساسية ، بلغت في جملته حوالي ٣٩٤مليون دولار١، ثم توقف نشاط استمرار هذا التوقف حتي عام ٢٠٠١م،حيث أستأنف نشاطه مجدداوذلك بعد تطبيق العلاقات والتزاما لدوله بدفع ١٠٥ مليون دولار شهريا،وقد قدم قروض ومنح قدرها ٣٨٤,٦مليون دولار^{٦١}..

وقد بلغاجمالي التمويل المقدم من الصندوق للسودان من عام ١٩٧٤م_٢٠٠٣م حوالي٦٤٣,٦مليون دولار.

التمويل في مطلع التسعينات بسبب تراكم المتأخرات وتداعيات حرب الخليج وقد بلغ اجمالي التمويل المقدم من الصندوق للسودان من عام ١٩٧٤م_٢٠٠٣م حوالي ٦٤٣,٦مليون دولار.

رابعاً:مساهمة البنك الاسلامي للتنمية الاقتصادية في السودان

بدا نشاطه في السودان عام ١٩٧٧م وتوقف بسبب تراكم المتأخرات خلال الفترة من ١٩٨٣م_١٩٨٥م ، استأنف نشاطه عام ١٩٨٩م بعد ان عولجت مشكلة المتأخرات من خلال اتفاق يقضي بدفع جزء من مبلغ المتأخرات بالدولار وعلي أقساط ودفع الجزء المتبقي بالعملة المحلية ، بلغ حجم التمويل المقدم من البنك الي السودان في الفترة من ١٩٧٧م_١٩٩٠م ، ٤٠٠,٢ مليون دولار^{٦١}.

^{٦٠} بابكر محمد ابوبكر ،جامعة ام درمان الاسلامية ،التمويل الخاجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية(١٩٧٠_٢٠١٠م)،رسالة دكتوراة غير منشورة،ص١٨٦، نقلًا عن الاتي: وزارة المالية،تقرير ادارة التعاون الدولي لعام ٢٠٠١م،ص٨.

^{٦١} جمهورية السودان وزارة المالية، تقرير ادارة التعاون الدولي، ٢٠٠٠م، ص٣٥

المطلب الثاني :مساهمة المؤسسات الاقليمية الاوربية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

اولا:مساهمة الاتحاد الاوربي في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

انضم السودان للاتحاد الأوربي ضمن مجموعة الدول الأفريقية الكاريبية والباسيفيكية ضمن اتفاقية لومي الأولى عام ١٩٧٥م^{٦٢}.

ثم استمر تعاون الاتحاد الأوربي مع السودان بموجب الاتفاقيات الثلاث للومي والتي تغطي الفترات (١٩٨٠-١٩٧٥م) (١٩٨٠-١٩٩٠م),تحصل خلالها علي تمويل قدره ١٨٤ مليون دولار , ٢٩٣ مليون دولار, ٣٦١ مليون وحدة اوروبية علي التوالي .

تغطي اتفاقات لومي المجالات المختلفة في التعاون المالي والفني والزراعي والتجاري والصناعي والنقل والمواصلات والعون والطارئ سداد ديون الدول الأكثر فقرا وتنفيذ برامج الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية والبيئية ودعم العائد من الصادرات .

خصص للسودان من موارد اتفاقية لومي الرابعة (١٩٩٥-١٩٩٠م)حوالي ١٦٥ مليون وحدة حسابية أوربية لم يتم الاستفادة منها بسبب تجميدها وتعلق العضوية عام ١٩٩٠م ,بسبب المتأخرات ,بدات الدولة في تطبيع العلاقات مع الاتحاد عام ١٩٩٩م وذلك بعد أن التزمت الدولة بدفع مستحقات العائد من عائد الصادرات ,وبناء علي ذلك فقد قدم الاتحاد مشروع إعادة التعمير بمبلغ ١٥ مليون يورو ,كما مول استشارات لإعداد مشروع لدعم السكرتارية الدائمة لدعم السلام وبالإيغاد والثالث لتمويل مشروع التخطيط من اجل السلام

ومول مشروع إقليمي لمكافحة أمراض الحيوان المستزطنة بمبلغ ٤,٥ مليون يورو ,كذلك تم الاتفاق علي اتفاقية لومي جديدة لمدة ثمانية سنوات ,تبدأ من عام ٢٠٠٠م وتنتهي عام ٢٠٠٧م

ثم عدلت الاتفاقية لتستمر لمدة عشرون عاما وفك مستحقات السودان من دعم الصادرات بمبلغ ٣٥,٩ مليون يورو.^{٦٣}وقد بلغ اجمالي التمويل المقدم من الاتحاد الأوربي للسودان في الفترة (١٩٧٥-١٩٩٠م) أي خلال اتفاقيات لومي الثلاث حوالي ١٤١,٣٠٢ دولار .

^{٦٢}بابكر محمد ابوبكر ,رسالة سبق زكرها , ص ١٩٠ نقلاً عن محمد عيسى ,السياسة الخارجية للسودان وغلاقانة الاقتصادية ,مؤتمر اركويت العاشر ,١٩٨٦م ,ص ٨ .

^{٦٣} /بابكر محمد ابوبكر ,رسالة سبق زكرها , ص ١٩١ ,نقلاً عن ١ عرفة عبدالله ,خمسة وعشرون عاماً من العطاء المتواصل ,مجلة الاقتصادي ,تصدرها وزارة المالية , العدد ٥٩ , يوليو ٢٠٠٤م ,ص ٩

ثانيا :مساهمة الصندوق الأوربي في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان

انضم السودان للصندوق عام ١٩٧٧م ,استمر الصندوق في تقديم التمويل الي السودان منذ ذلك الحين الي ان توقف عام ١٩٩٣م بسبب تراكم المتأخرات^{٦٤}

وقد قام الصندوق الأوربي للتنمية الاقتصادية بتقديم تمويل قدره ٢٥٣,٦ مليون دولار في الفترة من عام (١٩٧٧م-١٩٩٣م),تركز التمويل في مشاريع الطرق والتنمية الريفية ,حيث نجد أنه ٧مشاريع طرق ,٥ مشاريع تنمية ريفية ,٦مشروعات صغيرة ,ونجد أن نوع التمويل منحه ,وذلك لأن الصندوق عفا ديونه علي السودان وحولها الي منح ,أما التمويل الذي قدمه الاتحاد الأوربي لدعم الصادرات في الفترة (١٩٧٦-١٩٩٦م) فقد بلغ حوالي ٣٢٠ مليون يورو .

ثالثا :مساهمة بنك الاستثمار الأوربي في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان :

بدا البنك تعاونه مع السودان عام ١٩٧٦م ,حيث مول اتفاقية تعدين الذهب بأرياب وجبيت وقدم ثلاث قروض لزيادة توليد الكهرباء بخزان الروصيرص ومشروع النسيج بالجزيرة والمنافل والسكة حديد ومطار جوبا ,توقف نشاط البنك بالسودان نتيجة لتجميد الاتحاد لتعامله مع السودان وذلك بسبب تراكم المتأخرات والتي بلغت حوالي ٢٦,٦ مليون دولار^{٦٥}.

وقد بلغ اجمالي التمويل الذي قدمه الفترة من (١٩٨٨-١٩٧٨م)حوالي ٦٤,٢ مليون دولار ,تركزت في مشاريع الري والتعدين .

المطلب الثالث :مساهمة المؤسسات الاقليمية الإفريقية في تمويل التنمية

اولا:مساهمة بنك التنمية الأفريقي في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان :

بدأت مجموعة البنك عملياتها في السودان في عام ١٩٧١م ,واستمر في تقديم التمويل منذ ١٩٧١م ,وحتى ١٩٩٥م ,حيث توقفت نتيجة للمتأخرات والتي بلغت عام ٢٠٠٢م حوالي ١١٠,٢٣

^{٦٤} / جمهورية السودان ,وزارة المالية ,إدارة التعاون الدولي ,تقرير عام ٢٠٠٠م , ص ٥٥

^{٦٥} / بابكر محمد ابوبكر , رسالة سبق ذكرها , ص ١٩٣ .

مليون دولار ,في عام ٢٠٠٠م بدأت الدولة في سداد مليون دولار شهريا من المتأخرات ,وتشمل
مجموعة البنك الأفريقي صندوق التنمية الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي .^٦

وقد قدم البنك تمويل للسودان منذ بداية تعامله في عام ١٩٧١م وحتى ١٩٩٢م تمويل قدره ٥٧,١
مليون دولار استخدم في مشروعات السكة حديد والزراعة والطاقة والتصنيع الزراعي .

ثانياً: مساهمة صندوق التنمية الأفريقي في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان: تركزت
المشروعات التي مولها صندوق التنمية الأفريقي في الفترة من (١٩٩٢-١٩٧٤م) في مشاريع
الزراعة والطرق بتمويل قدره ١٨٩,٩ مليون دولار .

ونجد أن مجموعة البنك الأفريقي قد مولت ٣٥ مشروعاً بما يعادل ٢٩١,٥ مليون دولار منها
٢,٨ مليون دولار من مصادر البنك ,١٩,٧ مليون دولار

امن مصادر الصندوق ,مول البنك ١٥ مشروعاً ,ومول الصندوق ٩ مشاريع بينما بلغ عدد
مشروعات الدراسات والاعون الفني ١١ مشروعاً.

ثالثاً: مساهمة الأيقاد في التنمية الاقتصادية في السودان:

انشئت عام ١٩٨٦م , نفذت مشروع الانذار المبكر عام ١٩٨٩م ويهدف الي توفير المعلومات
والبيانات المتعلقة بالامن الغذائي ,تبلغ تكلفة المشروع ٦٩٩ الف دولار قد منحها الفاو تحولت
من منظمة غير حكومية لمكافحة الجفاف والتصحر ,أما المشاريع التي تقوم بتنفيذها الان هي
مشروع شبكة التسويق ومشروع شبكة المعلومات .^٦

^{٦٦} /جمهورية السودان ,وزارة المالية ,تقرير إدارة التعاون الدولي لعام ٢٠٠٠م , ص
^{٦٧} /جمهورية السودان ,وزارة الزراعة , إدارة التعاون الدولي , نشاط المنظمات الدولية والإقليمية والتطوعية في مجال الزراعة , يوليو
٢٠٠١م ,ص

المبحث الثالث

علاقة السودان مع دول التعاون الثنائي في تمويل التنمية الاقتصادية

تشمل مؤسسات التمويل القطرية التي ساهمت في تمويل التنمية في السودان الصندوق السعودي ، والصندوق الكويتي ، والصندوق الليبي ، والصندوق العراقي ، صندوق ابوظبي ، وكذلك مساهمة دول التعاون الثنائي في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان والتي تشمل الدول العربية ودول امريكا الشمالية ودول أوروبا ودول آسيا.

المطلب الأول : مساهمة مؤسسات التمويل القطرية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

اولا: مساهمة الصندوق السعودي في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

بدأ الصندوق تقديم التمويل للسودان عام ١٩٧٦م ، واستمر في تقديم التمويل في شكل قروض الا ان توقف عام ١٩٨٣م، بسبب كارثة الجفاف والتصحر وتفاقم المتأخرات ، ثم أستأنف نشاطه مرة أخرى عام ١٩٨٥م، بعد ان بدأ السودان في دفع مستحقات الصندوق عليا ، حيث مول مجموعه من مشاريع ، وقدرت اجمالي التمويل الذي قدمه في الفترة من عام ١٩٧٦م_١٩٨٩م حوالي ٨٤١ مليون ريال سعودي ، تعادل ١٨٣ مليون دولار ، ولكن توقف نشاط الصندوق في السودان مرة أخرى بسبب تراكم المتأخرات وتداعيات حرب الخليج ، ثم استؤنفت العلاقة مرة أخرى عام ١٩٩٨م ، حيث وقع السودان مذكرة تفاهم لجدولة المديونية ، وذلك بأن يدفع السودان ٢ مليون ريال شهريا تزداد كل سنة مليون ريال بحيث تصل في ٢٠٠٥م الي ٥ مليون ريال حتي تسوية المديونية .

^{٦٨} / بابكر محمد ابوبكر، جامعة ام درمان الإسلامية، التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية(٢٠١٠-١٩٧٠م) ، رساله دكتوراه غير منشورة ، ص١٩٥ ، نقلا عن الأتي: توفيق حامد السيد ، عرض للعلاقات السودانية السعودية ، ندوة علاقات السودان الخارجية ، جامعة الخرطوم ، ١٩٩١م ، ص١٥

عدل هذا الاتفاق عام ٢٠٠٥م وذلك بأن تتم جدولة المديونية بأقساط نصف سنوية تبدأ عام ٢٠٠٢م وتنتهي عام ٢٠٠٣م ، وقد بلغ مستحقات الصندوق لدى السودان في عام ٢٠٠٢م حوالي ٦٧٦,٢ ريال .

وقد مول الصندوق منذ بداية نشاطه في السودان في الفترة (١٩٧٦م_٢٠٠٢م) حوالي ١٨ مشروعاً بتمويل قدرة ٤٨١,٢ مليون دولار ، تمثلت المشاريع الي مولها في الآتي : خمسة مشاريع زراعية ، أربعة مشاريع طرق ، مشروعين للري ، مشروعين خدمات ، مشروعين صناعه ، مشاريع اخري وتشمل الملاحة والأقمار الصناعية.

ثانياً: مساهمة الصندوق الكويتي في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

بدأ نشاطه التمويلي في السودان عام ١٩٦٢م ، توقف التعامل مع الصندوق عام ١٩٨٩م بسبب تراكم المتأخرات والتي بلغت في تلك الفترة حوالي ٣٣٣,٢ مليون دينار كويتي أي ما يعادل ١١٦ مليون دولار وبسبب بداعيات حرب الخليج ، ثم في عام ٢٠٠٠م ، بدأ التفاوض بشأن المتأخرات وتمهيد السبيل لاستئناف التعاون بين السودان والصندوق وذلك وفقاً لمقترح تقدم به الصندوق كما يلي .

١. استخدم المبالغ الي كانت وديعه طرف بنك السودان (١١ مليون دينار كويتي) مع قرض آخر في مشاريع رى الرهد ، طريق سنجة-الدمازين وكهرباء العاصمة القومية.

^{٦٩} / بابر محمد ابوبكر، جامعة ام درمان الاسلامية ، التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية (١٩٧٠_٢٠١٠م)، رساله دكتوراه غير منشورة ، ص ١٩٧ ، نقلاً عن الآتي: الياقوت مضوي الفكي ، السودان ابو ابوظبي (علاقات اقتصادية متنامية) ، المجلة الاقتصادية ، مجلة ربع سنوية ، العدد ٥٢

^{٧٠} / وزارة المالية تقارير اداء التعامل الدوالي لعام ٢٠٠٠ م ، ص ٦٩

٢. جدول المتبقي من المتأخرات (٢٣,٢) مليون دينار كويتي علي فترة قدرها ٢٠ عاما بدون فترة سماح وعلي أقساط نصف سنوية.

٣. دفع مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دينار كويتي شهريا للسودان اعتبارا من اكتوبر ٢٠٠٠م.

وقد بلغ حجم التمويل من الصندوق الكويتي للسودان في الفترة (١٩٦٢م_٢٠٠٢م) حوالي ٤١١,١ مليون دولار تمثلت المشاريع التي تم تحويلها في الأتي: خمسة مشاريع طرق ، خمسة مشاريع ري أربعة مشاريع صناعية ، مشروعين زراعة ، مشروعين خدمات.

وقد بلغ اجمالي التمويل المقدم من صندوق ابوظبي الي السودان في الفترة من (١٩٧٦ - ٢٠٠٢ م) حوالي ٣٤٨,٦ مليون دولار استخدمت في مجالات متعددة .

رابعا : مساهمة الصندوق الليبي في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان :

بدا الصندوق نشاطه في السودان عام ١٩٦٩ م بتوقيع اتفاقية القرض النقضي البالغة ١١,٣ مليون دولار بهدف تمويل البنك الزراعي والبنك الصناعي ونتيجة لخلافات السياسية خلال السبعينات توقف نشاط الصندوق ثم استأنف من جديد عام ١٩٨٧ م حيث قدم منحة لاسترداد ٣٠٠ الف طن بترول ، وفي الفترة من عام ١٩٨٨ م - ١٩٩٣ م توقف نشاط الصندوق لمرّة الثانية في تنفيذ مباني خصما علي المديونية .

وقد بلغ اجمالي التمويل المقدم من الصندوق الليبي الي السودان في الفترة (١٩٦٩-١٩٩٣ م) حوالي ٦٦٨,٢ مليون دولار استخدمت في شراء البترول من الجماهيرية الليبية .

خامسا : مساهمة الصندوق العراقي في تمويل التنمية في السودان :

^٧ /٧ بابكر محمد ابوبكر ، جامعة امدرمان الاسلامية ، التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان والمعوقات والبدائل الاسلامية (٢٠١٠-١٩٧٠م) ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ص ١٩٩.

بدا نشاطة في السودان في عام ١٩٦٧ م ، حيث تم التفاق بين الجنابين بامداد السودان بمليون طن خام من البترول شرط ان يتم دفع ٦٥ % من قيمة الخام مباشرة و ٣٥% تمويل بغرض حكومة العراقي ، وامتدة السداد علي عشرة اقساط في فترة سماح عامين وافواد ٢ % ، واستمر التعاون لمد عام ، حيث لم يتمكن السودان من الوفاء بالتزاماته وبناء علي ذلك عقدة اتفاقية بين الصندوق السودان لمعالجة المديونية في عام ١٩٨٦ م ، بان يلتزم السودان بتمويل السفارة العراقي خصما علي المديونية ، وان يقوم السودان يتحويل ٢٠ مليون دولار في العراقي مقابل تصدير سلع عراقية بمبلغ ١٥ مليون دولار ، واجراء المقاصة بين تحولات السودانيين العاملين في العراقي ومديونية السودان .

المطلب الثاني : مساهمة دول التعاون الثنائي في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان :

تشمل دول التعاون التي ساهمة في تمويل التنمية في السودان ما يلي

اولا : الدول العربية وتمثل السعودية الكويت ، ابوظبي ، سلطنة عمان ، قطر .

ثانيا : دول امريكي الشمالية وتشمل الولايات المتحدة ، كندا .

ثالثا : دول تشمل بريطانية ، المانية ، هولندا ، بليجيكي ، فرنسا ، فنلندا ، النرويج ، الدنمارك ،

ايطاليا ، النمسا ، تشيكوسلوفاكيا ، يوغسلافيا ، المجر ، رومانيا .

رابعا : دول اسيوية : وتشمل اليابان ، الصين ، ايران ، باكستان ، بنغلاديش ، ماليزا ، تركيا ،

كوريا ، اندونيسيا

اولا : مساهمة الدول العربية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان :

١. مساهمة السعودية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان :

بداة السعودية في تقديم التمويل للسودان عام ١٩٧٦ م بعد الفوائض البترولية ، وهي تقدم قروضها عن طريق وكالة النقد السعودية وزارة ماليتها ، توقفت عن تقديم التمويل عام ١٩٨٥ م نتيجة لتراكم المتأخرات ثم استأنفت عام ٢٠٠٠ م ، حيث قدمت قرضا قدره ١٥٠ مليون دولار لتمويل مشروع سد مروى .

وقد بلغ حجم التمويل الذي قدمته للسودان في الفترة (١٩٨٤-١٩٧٦ م) حوالي ٩٥٠,٢ مليون دولار كان هذا التمويل في شكل قروض نقدية .

٢. مساهمة دولة الكويت في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

بدأت في تقديم التمويل للسودان عام ١٩٦٩ م ، وهي تقدم التمويل عن طريق وزارة ماليتها وبنكها المركزي والشركة الكويتية للتجارة وطريق المقاولات والاستثمارات الخارجية ، أما التمويل الذي قدمته عن طريق وكالتها المختلفة فقد كان كما يلي:

أ.وزارة المالية الكويتية: قدمت تمويل عام ١٩٧٣ م ، حيث تم الاتفاق بين بنك السودان والمالية والنفط الكويتية بأن تقو وزارة المالية الكويتية بأستثمار مبلغ ٥ مليون دينار كويتي بأسمها لدى بنك النيلين قيد المبلغ في حساب بنك السودان ، طرف بنك الكويت المركزي بأجل ووديعة لمدة سنتين بسعر فائدة ٦,٢٥% في العام يتم تجديدها بموافقة الطرفين.

ب.البنك المركزي الكويتي: قدم البنك الكويتي تمويله عام ١٩٧٣ م ، بعد اتفاقية مع بنك السودان علي ايداع وديعتين بمبلغ ٥٠٢ ألف دينار كويتي لدي بنك السودان لمدة سنتين ، يجوز تجديدها

^{٧٣} بابكر محمد ابوبكر ،امدرمان الاسلامية ، التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان والمعوقات والبدائل الاسلامية (١٩٧٠-٢٠١٠م) ، رسالة دكتوراة غير منشورة ،ص ٢٠٠، نقلا عن الاتي : وزارة المالية تقارير اداء التعاون الدولي لعام ٢٠٠٠ م ، ص ٧١- وزارة المالية ، تقارير اداء التعاون الدولي لعام ٢٠٠٠ ، ص ٦٥

بسعر فائدة ٧% سنويا. وفي عام ١٩٧٤م أودع مبلغ ٢ مليون دينار كويتي، روفي عام ١٩٨٤م أودع مبلغ ١٩,٤ مليون دينار.

ت. الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية:

بدأ تعاملها في السودان عام ١٩٧٥، حيث قدمت ١١ قرضا في الفترة من (١٩٧٤م_١٩٨٦م) بتمويل قدرة ٣٤٧ مليون دولار. ثم توقفت الحكومه الكويتية كما توقف الصندوق الكويتي عن تقديم التمويل للسودان بسبب حرب الخليج وتراكم المتأخرات ولعدم قدرة بنك السودان علي سداد الودائع في تاريخ الأستحقاق بسبب شح النقد الأجنبي، الأمر الذي أدى الي تركم الفوائد والفوائد الجزئية، استمر الوضع هكذا الي أن عاد السودان تطبيع العلاقات مع الكويت عام ٢٠٠٠م. وقد بلغ حجم التمويل المقدم من الحكومه الكويتية للسودان في الفترة(١٩٦٧م_١٩٧٨م) حوالي ٣٧١,١ مليون دولار مولت به حكومه السودان ومصانع سكر كنانة.

٣. مساهمة أبوظبي في تمويل الاقتصادية في السودان :

بدأ تعاملها مع السودان عام ١٩٧٢م، وقدمت أربعة قروض تعدين بشروط ميسرة تحمل أسعار فائدة تتراوح بين ٢_٤% تسدد علي اقساط سنوية، مع فترة سماح ٥ سنة وفترة أمهال ١٥ سنة، توقفت عن تقديم التمويل عام ١٩٩٠م بسبب حرب الخليج وتراكم المديونية.^{٧٥}

٤. مساهمة سلطنة عمان في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان :

^{٧٤} بابكر محمد ابوبكر، جامعة ام درمان الإسلامية، التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية(١٩٧٠_٢٠١٠م)، رساله دكتوراه غير منشورة، ص٢٠١، نقلا عن لاتي: جمهورية السودان، وزارة المالية، تقرير اداء التعاون الدولي لعام ٢٠٠٠م، ص٦٨.

^{٧٥} /جمهورية السودان، وزارة المالية، تقرير اداء التعاون الدولي لعام ٢٠٠٠م، ص٦٩

بدأ تعاملها مع السودان عام ٢٠٠٢م حيث ساهمت في تمويل مشروع سد مروى وتعليق خزان الرصيرص بتمويل قدره ١٠٦ مليون دولار .

٧

٦

٥. مساهمة دولة قطر في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

بدأ تعاملها مع السودان عام ٢٠٠٢م ، حيث ساهمت في تمويل مشروع سد مروى بقرض ١٥ مليون دولار

٧

٧

ثانيا: مساهمة دول أمريكا الشمالية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

١. مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

يرجع تاريخ بداية التعاون الاقتصادي الي عام ١٩٥٨م ،حيث وقعت اول اتفاقية بين البلدين ، ثم تجددت الاتفاقية عام ١٩٧٣م ، بعد ان تخلت الدولة عن النظام الاشتراكي وتحولت الي النظام الرأسمالي بموجب هذا الاتفاقية انشأت مكتب للوكالة الامريكية بالخرطوم للأشراف علي برنامج ومشروعات العون الامريكي والذي يشمل عون المشروعات التنموية ، العون الغذائي ، العون السلعي ، عون المشروعات قدم في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية حتي منتصف السبعينات ، ثم في شكل منح مالية وعينية وفنية ،استمرت علاقة البلدين منذ ذلك الحين الي ان توقفت عام ١٩٩٠م حيث صدر قرار امريكي بايقاف العون الاقتصادي للدول التي يستبدل فيها النظام الديمقراطي المنتخب بنظام عسكري ، وكذلك تعديل (بروك) الخاص بايقاف التمويل لعدم تسديد الديون ، ومنذ ذلك الحين والي الآن لم تقدم امريكا أي تمويل للسودان ، عدا العون الغذائي عن

^{٧٦} / جمهورية السودان، وزارة المالية تقرير اداء التعاون الدولي لعام ٢٠٠٠م، ص٧

^{٧٧} / المصدر نفسه، ص٨.

طريق المنظمات التطوعية التابعة لها . وقد بلغ حجم العون الأمريكي المقدم للسودان في الفترة من (١٩٦٢م_١٩٨٨م) حوالي ١,٥٧ مليون دولار، اما اجمالي التمويل الذي قدمته لتمويل مشروعات التنمية في السودان في الفترة(١٩٦٢_١٩٨٨م)فقد بلغ حوالي ١٧٨,٨ مليون دولار ،شكلت المنح أغلب التمويل المقدم.

٢.مساهمة دولة كندا في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

بدأ التعاون بين البلدين عام ١٩٧٩م، جدد هذا التعاون عام ١٩٨٦م، مولت كندا عدة مجالات شملت العون المالي والفني والغذائي والانساني تقديم كندا التمويل عن طريق الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ويشمل العون الكندي المقدم للسودان مايلي :

١.عون المشروعات :وهو عبارة عن قروض ومنح لتمويل مشروعات تنموية.

٢.العون الفني :عبارة عن دعم البحوث يقدمها المركز الدولي لأبحاث التنمية ويشمل مجالات الطب(التطعيم)أمراض اللاجئين ، السياسات الصحية الطب البلدى ،صحة الأمومه والطفولة ،الصحة المهنية ،الابحاث الاقتصادية ، مقارنة أداء الشركات الخاصة والعامه.

٣.العون الغذائي : عبارة عن منح في شكل قمح كندي يستخدم العائد المحلي منه في تمويل مشاريع التنمية.

٤.العوئي الطارئ الانساني :ويقدم في شكل أغذية يقوم البنك الكندي للغلال بتمويله.

^٨بابكر محمد ابوبكر،جامعة ام درمان الاسلامية ،التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل(١٩٧٠_٢٠١٠م) ،رساله دكتوراة غير منشورة ، ص٢٠٤_٢٠٥ ، نقلا عن لاتي: جمهورية السودان ،رئاسة مجلس الوزراء .
تقرر العمل الاقتصادي ،العلاقات الامريكية، ص٥.

٥. المعونات الاخرى :كذلك تقدم كندا العون الغذائي و عون المشروعات عن طريق المنظمات التطوعية التابعه لها والمنظمات الدولية الاخرى.

استمر تعاون كندا مع السودان في المجال التنموي منذ عام ١٩٧٩م_١٩٨٩م حث توقف هذا التعاون بعد ذلك بعد ذلك صدور قرار كندي بتخفيض العون الخارجي بنسبة ٥٠,٥% لعام ١٩٩٠م ، الامر الذي ادي الي تأثر المعونات التنموية في السودان بهذا القرار ، وفي عام ١٩٩١م صدر قرار كندي أخر بوقف التمويل عن السودان بسبب حرب الجنوب والتحول الديمقراطي وغيره من الاسباب ، ومنذ ذلك الحين لم تقدم كندا اي تمويل أخر للسودان ، ولكن بعد توقيع اتفاقية السلام تعهدت بدفع ٩٠ ميون دولار لدعم مبادرات السلام .

وقد بلغ اجمالي التمويل المقدم من كندا في شكل عون مشروعات و عون تقني و عون فني في الفترة(١٩٧٩_١٩٨٩م) حوالي ٩٦,٦ مليون دولار ، اما اجمالي التمويل للمشروعات التنموية في السودان في نفس الفترة بلغ حوالي ٣٢,٨ مليون دولار .

ثالثا: مساهمة دول اوربا في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان :

١. مساهمة بريطانيا في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

قامت العلاقات السودانية البريطانية منذ عهد الاستعمار ،وبعد الاستقلال ١٩٦١م بدأت بريطانية في تقديم التمويل الي السودان في شكل قروض بفترة سداد ٢٠ عاما ، وبفائدة تتراوح ما بين ٥%_٨% ، ولكن في مطلع السبعينات توقفت بريطانيا عن تقديم تمويل بسبب تأميم الشركات

^٩/ بابكر محمد ابوبكر، جامعة ام درمان الاسلامية ،التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان النعوقات والبدائل(١٩٧٠_٢٠١٠م) ،رسالة دكتوراة غير منشورة ، ص٢٠٤_٢٠٥ ،نقلا عن كل من الاتي: جمهورية السودان ، رئاسة مجلس الوزراء ، تقرير العمل الاقتصادي ، العلاقات السودانية الكندية ،ص٣٩.

والبنوك البريطانية ، استأنفت مرة أخرى في أواخر السبعينات حيث قدمت منح بمبلغ ٧٨ مليون جنيه استرليني ، وكانت اكبر منحه للسودان ، كما انها اعفت ديونها علي السودان ، وصارت تقدم منحا بدلا عن قروض الي أن توقفت عام ١٩٨٩م عن تقديم التمويل للسودان بسبب حقوق الانسان وحرب الجنوب والاطهاد الديني .

٢. مساهمة المانيا في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان

بدأت المانيا في تقديم التمويل للسودان ١٩٥٨م عن طريق وزارة التعاون الاقتصادي الالمانى وبنك التسليف الالمانى ، وهي تقدم قروضا بشروط ميسرة قدرها ٣,٠% سنويا ، ويعتبر السودان من أوائل الدول في سلم العون الالمانى ، حيث يأتي في المرتبة الاولى في مجال العون الالمانى في العالم ، وفي المرتبه الثانية بعد مصر في سلم العون الأنمائي ، استمرت المانيا في تقديم التمويل الي توقفت في الفترة (١٩٦٥_١٩٧٢م) بسبب قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وبسبب قضية السلاح الالمانى لإسرائيل ، ولكن استأنفت العلاقات مرة أخرى عام ١٩٧٢م ، حيث اعلنت المانيا ديونها علي السودان ، وحولت القروض الي منح ، ولكن للمره الثانية توقفت عن تقديم التمويل الي السودان عام ١٩٨٩م بسبب ضغط الرأي العام في المانيا ضد التشريعات الاسلامية والاطهاد الديني والاسترقاق وحقوق الانسان في السودان ، وكذلك بدعوي عدم الوصول الي اتفاق مع صندوق النقد الدولي لعلاج متأخرات الديون التجارية الألمانية علي السودان والبالغة حوالي ٤٨ مليون مارك لم تسدد ولم تتم اعادة جدولتها .

^{٨١} يوسف عمر بريدي ،العلاقات السودانية البريطانية في الفترة من(١٩٩٨-٢٠٠٤م)، المجلة السودانية الدبلوماسية ،وزارة الخارجية ،العدد الرابع ، يناير ٢٠٠٥م ، ص٦

^{٨٢} /بابكر محمد ابوبكر ،جامعة امدرمان الاسلامية ،التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية (١٩٧٠_٢٠١٠م)، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ص ٢٠٦ ،نقلا عن كل من الاتي : جمهورية السودان ، وزارة المالية والاقتصاد ، تقرير اداء التعاون الدولي لعام ٢٠٠٠م ، ص٨٥.

وقد بلغ اجمالي العون الالمانى المقدم في الفترة (١٩٦٠_١٩٩٠م) حوالي ٦٠٧,١ مليون دولار لعون المشروعات والعون الفني والعون السلعي.

٣. مساهمة فرنسا في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان :

بدأت فرنسا في تقديم تمويل لسودان منذ العام ١٩٧٢م في شكل تسهيلات ائتمانية وقروض ميسرة بفائدة سنوية ٣% وهي تقدم التمويل عن طريق البنوك الفرنسية بنسبة ٣٠% والحكومة الفرنسية بنسبة ٧٠%، توقفت فرنسا عن تقديم التمويل عام ١٩٨٣م بسبب تراكم الديون وعدم سداد القروض، واقتصر التمويل الفرنسي علي تقديم معونات غذائية وعون سلعي ، ثم توقفت نهائيا عن تقديم اي تمويل منذ عام ١٩٨٩م لاسباب سياسية .

٤. مساهمة هولندا في تمويل التنمية الاقتصادية لسودان:

بدأت هولندا في تقديم التمويل عن طريق بنك الاستثمار الهولندي في شكل قروض ومنح عام ١٩٦٢م ،حيث قدمت ١٠ مليون جلد ، هولندي علي قرضين بسعر فائدة ٥% سنويا، يسدد القرض في فترة ٢٥ عاما تتضمن ٧ سنوات فترة اعفاء ، ثم في عام ١٩٩٨م قدمت ٢٥٠ الف جلد استخدمت في التعمير العام ، كما قدمت تسهيلات ائتمانية بشرفاء الشركات الهولندية لتوريد معدات راس مالية ، وفي عام ١٩٧٥م اعتبرت هولندا السودان ضمن الدول التي تتلقي عونا سنويا ، كما اعفت ديونها علي السودان وحولتها الي منح ، وتعتبر هولندا اكبر ممول في تقديم التمويل في المجالات المختلفة منذ ذلك الحين الي ان توقفت عن تقديم التمويل عام ١٩٩٠م ، كذلك بسبب المسائل السياسية في السودان وتوقفت تماما منذ ذلك الوقت الي عام

^{٨٢} ادوارد ماسون ، العلاقات السودانية في اطار سياسية فرنسا الافريقية ، ندوة علاقات السودان الخارجية ، جامعة الخرطوم ، معهد الدراسات

١٩٩٦م ، ولكن في عام ١٩٩٧م قدمت منحة لتمويل مياه ملكال ، وحاليا وبعد ما تحسنت العلاقات مع صندوق النقد الدولية فانها وعدت بتقديم تمويل للاعمار .^٤

وقد بلغ حجم العون الهولندي في الفترة من (١٩٦٢__١٩٩١م) حوالي ٤٨٠ مليون دولار منحو ٢٤٠ مليون جلد ر لعون المشروعات ، اما العون السلعي فقد كان حوالي ٩٧,٨ والعون الفني ٤٢,٤٥ ، وتشمل العون الفني مجالات ابحاث الطاقة والغابات والتنمية وتطوير مصادر المياه وبرنامج مكافحة الجراد ودعم انشطه المراة الريفية ، اما العون السلعي فقد كان في شكل دعم لميزان المدفوعات ، توفير الزيوت الاساسية لعربات ، الازمادة والمبيدات الحشرية ، تقاوي البطاطس ، ومدخلات انتاج حيواني وادوية بشرية ،الي جانب ذلك ساهمة هولندا في مجال الانمائية واعادة التعمير ، ذلك بتقديم الاغذية الضرورية لمتضررين خلاتل كوارث الامطار والسيول كذلك ساهمة في عملية شريان الحياة بالجنوب، كما انها قد مولت ٥٩ مشروعا تنمويا لسودان وذلك في الفترة (١٩٦٢__١٩٩٧م) واذا كان كل التمويل الذي قدمته كان في شكل منح قدرها ٤٢,٠٣٥ مليون دولار ، وذلك لانها اعفت ديونها التي علي السودان وحولاتها الي منح .

٥. مساهمة ايطاليا في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

بدأت في تقديم التمويل للسودان لعام ١٩٦٠م في شكل قروض ميسرة بفائدة تتراوح بين ٤%_٩% ، وفترة سداد تتراوح بين (٢_ ٢٠)سنة ،ولكن منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي تحولت الي تقديم منح بدلا من قروض ، وفي عام ١٩٨٦م أوقفت التمويل عن السودان لأسباب سياسية

^٤ /بابكر محمد ابوبكر ، جامعة امدرمان الاسلامية ، التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية (١٩٧٠__٢٠١٠م) رسالة دكتوراة غير منشورة ،ص٢٠٧ ، نقلنا عن الاتي : جمهورية السودان ، وزارة المالية ، تقرير اداء التعاون الدولي لعام ٢٠٠٠م، ص٩٤.

، منها قضية الرهائن الايطاليين في اثيوبيا ، الحرب مع الجنوب ، عدم الاستقرار في دارفور ، وفي عام ١٩٩٣م ولنفس الاسباب السياسية ، بالإضافة الي ضغط مجموعة الدول الاوربية الاخري اوقفت التمويل نهائيا عن السودان .

وقد بلغ حجم العون المقدم في الفترة من (١٩٦١_١٩٩٣م) حوالي ٣١٧,٦ مليون دولار ، تمثل عون المشروعات في انشاء العديد من المشاريع الكبرى ، مثل مشروع خشم القربة وغيرها ، اما العون الفني فقد كان في شكل بعثات ايطالية بحديد اولويات المشاريع ، اما العون السلعي الغذائي فقد كان في شكل أرز ودقيق كما قدمت ايطاليا عون طارئ لكوارث السيول والامطار ولمحاربه الجراد الصحراوي وكذلك شاركت في برنامج الاغاثة وتأهيل المشروعات التي تعرضت للخراب نتيجة لفيضانات عام ١٩٨٨م ، وقد تركز التمويل الايطالي في تشيد البنيات الاساسية ومجال الري والحفريات ومشروعات الصنائه ، وقد بلغ حجم التمويل المقدم للمشروعات في فترة (١٩٦١_١٩٩٣م) حوالي ٢٠٢,٤ مليون دولار .

٦. مساهمة الدنمارك في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

بدات في تقديم التمويل للسودان ١٩٧١م لنفس الاسباب التي تبنتها الدول الاوربيه الاخري المتعلقة بحقوق الانسان والحرب ، الا انها قدمت منحه ١٩٩١م لأكمال مشروعاتها في مجال الكهرباء .

^{٨٥} /بابكر محمد ابوبكر، جامعة ام درمان الاسلامية، التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية (١٩٧٠_٢٠١٠م)، رساله دكتوراه غير منشورة، ص٢٠٨_٢٠٩، نقلا عن الاتي: جمهورية السودان ، وزارة المالية ، تقرير اداء التعاون الدولي ، ص ١١١ ، جمهورية السودان ، وزارة المالية ، تقرير اداء التعاون الدولي عام ٢٠٠٠م ، ص ١٠٦ .

^{٨٦} /بابكر محمد ابوبكر ، جامعه ام درمان الاسلامية ، التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية (١٩٧٠_٢٠١٠م)، رساله دكتوراه غير منشورة ، ص ٢٠٩_٢١٠ .

٧. مساهمة بلجيكا في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

بدأت في تقديم التمويل عام ١٩٧٤م في شكل قروض عن طريق البنوك البلجيكية بفائدة ٨,٥% وفترته سماح ٣ سنوات ،استخدام التمويل في المجالات الصناعة والسكر ، وفي بناء السفن ،كما قدمت تمويلا لمنح دراسه في مجال الطب وأنشأت مدارس نموذجية فنية ، منذ عام ١٩٧٦م والي الان لم تقدم بلجيكا اي تمويل للسودان لسبب تراكم المتأخرات .^٧

وقد بلغ التمويل المقدم للسودان في الفترة (١٩٧٤_١٩٧٦م) حوالي ٤٢,٣٢ مليون دولار تركز في مشاريع النسيج والنقل النهري.

٨. مساهمة فنلندا في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

بدأت في تقديم التمويل عام ١٩٧٨م فيشكل منحه في مجالات الغابات والطاقة والمشاريع الزراعية ومشاريع التدريب الزراعي.

توقف العون عام ١٩٩٠م لأسباب موقف المجموعه الاوربية من السودان والمتعلقة بالقضايا السياسية.^{٨٨}

٩. مساهمة النرويج في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

بدأت في تقديم التمويل عام ١٩٧٥م عن طريق وكالة التنمية النرويجية وهي تقدم منحه في مجالات التعاون الاقتصادي والصناعي والفني ،كما يقدم مجلس الكنائس النرويجية منحا للجنوب

^{٨٧} /جمهورية السودان،وزارة الخارجية، مؤتمر العلاقات السودانية مع الدول الافريقية، ص٩.

^{٨٨} /جمهورية السودان ،وزارة الخارجية، مؤتمر العلاقات السودانية مع الدول الاوربية، ص٩.

في مجالات الزراعة والصناعة والتعليم ، توقفت عن التقديم التمويل عام ١٩٩٠م بسبب المشاكل
الامنية في المناطق التي تعمل بها

٨

٩

رابعاً: مساهمة الدول الاسيوية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

١. مساهمة اليابان في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

بدأت اليابان في تقديم عروض سلعية للسودان عام ١٩٧٦م، بسعر فائدة ٦% وفترة سداد ٢٠ سنة
وفترة سماح ١٠ سنوات ، ألا انها منذ عام ١٩٨٢م صارت تقدم للسودان منحا بدلا عن القروض
وهي تقدم تمويلها عن طريق وكالة التعاون الدولي اليابانية وصندوق التعاون الاقتصادي لما وراء
البحار.

تمثلت المنح التي قدمتها اليابان بفتح مكتب لوكالة التعاون الدولي الياباني بالخرطوم وذلك
للمساهمة تمس احتياجات السودان والتعاون مع السلطات المختلفة عن طريق التقدم بطلبات
المشروعات وسبل تطوير استيعاب العون ، ظل السودان حتي عام ١٩٨٧م الدولة الافريقية الوحيدة
التي تتلقي منحا من اليابان ، علما بأن باقي الدول التي قدم لها منح هي اسيوية .

توقف العون الياباني عن السودان نهائيا عام ١٩٩٣م ، بسبب الضغط عليها من الدول الغربية ،
خاصة الولايات الامريكية ، ولكن بعد توقيع اتفاقية السلام تعهدت بدفع مائة مليون دولار للمساعدة
في اعادة مناطق الجنوب التي دمرتها الحرب

٩

١

^٨ / جمهورية السودان، وزارة الخارجية ، مؤتمر العلاقات السودانية مع الدول الاوربية، ص ١١.

^٩ بابكر محمد ابوبكر ، جامعة ام درمان الاسلامية ، التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل
الاسلامية (١٩٧٠_٢٠١٠م)، رسالة دكتورة غير منشورة، ص ٢١٥، نقلا عن الاتي: جمهورية السودان ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني،
تقرير مجالات التعاون الثنائي، ١٩٩٩م، ص ١٨.

^٩ جريدة أخبار اليوم، مصدر سبق ذكره، ص ١٦

وقد بلغ اجمالي التمويل الذي قدمته اليابان حوالي ٥,٥ مليون دولار أمريكي منها ٢٦١ مليون دولار عون مشروعات والذي قدمته لمستشفى سوبا الجامعي ،مشروع النيل الازرق الصحي ،مياه الخرطوم ،مستشفى ابن سينا وجامعة الجزيرة.

اما العون السلي والذي بلغ حوالي ٢٤٠ مليون دولار فقد كان في شكل عون سنوي لزيادة انتاج الغذاء وشراء الاسمده والمبيدات.

٢. مساهمة الصين في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان:

بدأت الصين التعاون مع السودان عام ١٩٥٩م وذلك التعاون في كافة المجالات الثقافية والفنية والتجارية ،أما مجال التعاون الاقتصادي فقد بدأ عام ١٩٧٠م حيث قدمت الصين قروضا تنموية بدون فوائد ومقدارها ٤,٥ مليون جنية تم استغلالها في مشروعات حيوية مثل قاعة الصداقة وكبرى حنتوب وغيرها ، اما فب اطار التعاون الفني فقد قدمت مساعدات لتوريد معدات وأجهزة ، كما قدمت منح دراسية ، وقدمت الدعم والخبرة في مجالات الرياضة والفنون الشعبية .

وفي عام ١٩٩٥م قدمت الصين قروضا مدعومة وقروض تجارية بدلاً عن تقديم قروض بدون فوائد ،وبناء علي ذلك قدمت قرضين تم استغلالهما في تنقيب واستخراج البترول والذهب .

ومما يجدر ذكره ان الصين لم تتوقف نهائياً عن تقديم التمويل لسودان منذ بداية تعاونه الاقتصادي مع السودان وحتى الان كما تعد اكبر شريك تجارياً لسودان .

وقد بلغ حجم العون الصيني المقدم للسودان في الفترة (٢٠٠٠-١٩٧٠م) حوالي ٢١٠,٢ مليون دولار اما بالنسبة للمشروعات التي مولتها الصين فنجد انها مولت العديد منها في مجالات

^{٩٢}بابكر محمد ابوبكر ,رسالة سبق ذكرها ,ص ٢١٦ ، نقلًا عن البنك السوداني ،تقرير السنوي الحادي عشر ،١٩٧١، ص ٨٨ .

^{٩٣} وزارة المالية ،تقرير مجالات التعاون الثنائي ،ص ١٦ .

مختلفة والانشاء الطرق والصناعة والزراعة ,والصحة والكهرباء ...الخ,وقد بلغ حجم التمويل المقدم من الصين للسودان لتمويل المشروعات في الفترة من (٢٠٠٣-١٩٧٠م) حوالي ٨٦٧,٢ مليون دولار تركزت علي مشاريع البنية التحتية وحيث مثلت نسبة ٥٤% من إجمالي التمويل المقدم ,تليه المشروعات الزراعية الانتاحية بنسبة ١٥% ثم التعاون الفني ٢% ويلاحظ ان القطاع الزراعي كان نصيبه ضعيفاً جد من التمويل الصيني .

٣. مساهمة تركيا في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان :

بدأت العلاقات بين البلدين عند توقيع اتفاقية التعاون الفني عام ١٩٨٩م والتي شملت مجالات مثل خدمات الخبراء والاستشاريين ومشاريع التنمية ونقل التكنولوجيا في مجالات التصنيع والزراعة والصحة والعلوم والمنح الدراسية ,وقد قدمت تركيا في مجال التعاون الفني كورسات تدريبية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة وفي الطب ,اما في مجال الاستثمار فقد قامت بعض الشركات التركية بدراسة جدوى مشروع الاستثمار في خزان الحمداب وفي مجال تمويل المشروعات فقد قامت بإنشاء مستشفى التركي بالكلاكة بتمويل قدره ٤,٧ مليون دولار .^٤

٤. مساهمة كوريا في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان :

بدأت التعاون الاقتصادي معها عام ١٩٧٦م ,انحصر في مجالات العون الفني والعون التنموي والتعاون التجاري والاستثمارات المشتركة ,وقد بلغ حجم التمويل المقدم من كوريا الي السودان في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٣م) حوالي ٤٩,٥ مليون دولار

^٤/ بابكر محمد ابوبكر , رسالة سبق ذكرها , ص ٢١٩ , نقلا عن جمهورية السودان ,وزارة الخارجية ,سمنار العلاقات الاقتصادية بين السودان وتركيا ,٢٠٠١م ,ص ٤٥ .

^٥ / جمهورية السودان ,وزارة الخارجية ,تقرير مجالات التعاون الثنائي ,ص ٩ .

استعرض هذه الفصل مساهمة المؤسسات الخارجية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في السودان ,وذلك من خلال توضيحه لحجم التمويل المقدم منها لعون المشروعات وللعون السلعي والعون النقدي ,وبناء علي ذلك لابد من تحليل اقتصادي لهذا التمويل وتوضيح اثره سفي حدوث التنمية الاقتصادية في السودان.

الفصل الثالث

عودة التطبيق مع العالم الخارجي وأثره على الاقتصاد السوداني

المبحث الأول: تقييم التمويل الخارجي في النشاط التنموي في
السودان

المبحث الثاني: معايير فعالية التمويل الخارجي

المبحث الثالث: أسباب عدم فعالية التمويل الخارجي لأحداث
التنمية الاقتصادية في السودان

تمهيد:

يتناول هذا الفصل التحليل الاقتصادي لمساهمة مؤسسات التمويل الخارجية المختلفة للتنمية الاقتصادية في السودان, وقد قسم الي مباحث هي :

المبحث الاول يتناول تقييم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل الخارجية المختلفة في النشاط التموي في السودان في الفترة من (١٩٧م-٢٠١٠م) وذلك من حيث حجم التمويل, ونوعه, ومقارنة اي القطاعات الاقتصادية اكثر استفادة من التمويل, المبحث الثاني يستعرض الي معايير فعالية اداء مؤسسات التمويل الخارجية المختلفة وذلك من خلال توضيح مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي, المبحث الثالث يدور حول اسباب عدم فعالية التمويل المقدم من هذه المؤسسات لإحداث التنمية الاقتصادية في السودان وذلك بتوضيحه للإسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية لعدم الفعالية وطرق رفع فعالية التمويل في إحداث التنمية, المبحث الرابع يتناول طرق تقدير الحاجة للتمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل المختلفة, وذلك بتركيزه علي طرق تقدير الحاجة للتمويل الخارجي وطرق قياس أثر التمويل الخارجي, وبدائل الخارجي .

المبحث الاول

تقييم التمويل الخارجي في السودان في الفترة من (١٩٧٠م-٢٠١٠م)

سوف يتم تقييم التمويل المقدم من هذه المؤسسات علي اساس إجراء المقارنة بينهما من حيث حجم التمويل ونوعه والقطاعات المستفيدة .

المطلب الأول: تقييم التمويل الخارجي في السودان :

أولاً: حيث حجم التمويل :

بلغ إجمالي التمويل الذي تصل عليه السودان من مؤسسات التمويل الخارجية في الفترة من (١٩٥٦م-٢٠٠٣م) حوالي ١٤,٦ مليار دولار وتعتبر دول التعاون من اكثر الممولين للتنمية في السودان حيث بلغ إجمالي ما قدمته في شكل عون سلعي وعون مشروعات ودعم ميزان المدفوعات حوالي ٨,٨ مليار دولار اي بنسبة ٦٠% من إجمالي التمويل الخارجي تليها مؤسسات التمويل الاقليمية اذ ساهمت بحوالي ٢,٨ مليار دولار بنسبة ١٩%, ثم مؤسسات التمويل الدولية بحوالي ٢,٢ مليار دولار بنسبة ١٥%, ثم أخيراً مؤسسات التمويل القطرية حيث ساهمت بتمويل قدره ٠,٨٠١ مليار دولار بنسبة ٦% من إجمالي التمويل

جدول رقم (١-٥)

إجمالي التمويل المقدم من مؤسسات التمويل الخارجية للسودان في الفترة من ١٩٧٠م-٢٠١٠م

^{١٦} / بابكر محمد ابوبكر , رسالة دكتوراه غير منشورة , التمويل الخارجي لمشاريع التنمية الاقتصادية في السودان المعوقات والبدائل الاسلامية (١٩٧٠م-٢٠١٠م), ص ٢٢٣ .

القيم بمليار دولار

النسبة %	حجم التمويل	المؤسسة
١٥%	٢,٢	المؤسسات الدولية
١٩%	٢,٨	المؤسسات الإقليمية
٦%	٠,٨٠١	المؤسسات القطرية
٦٠%	٨,٨	دول التعاون الثنائي
١٠٠%	١٤,٦	الجملة

المصدر: الباحثون (من التقارير والمنشورات من وزارة المالية).

ساهمت مؤسسات التمويل الخارجية المختلفة في الفترة من (١٩٥٨م-٢٠٠٣م) بتمويل ٢٧٠ مشروعاً بتكلفة قدرها ١٤,٦ مليار دولار سحب منها حوالي ١٣,١ مليار دولار .

وفيما يلي جدول آخرى توضح حجم التمويل المقدم من المؤسسات الدولية والإقليمية والقطرية ودول الثنائي.

جدول رقم (٥-٢)

التمويل المقدم من المؤسسات الدولية في السودان في الفترة من ١٩٧٠م-٢٠١٠م

القيم مليار دولار

^{٩٧} / بابر محمد ابوبكر، رسالة سابقة، ص ٢٢٤، نقلاً من وزارة المالية، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، ملخص مؤشرات أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة من ١٩٨٩م-٢٠٠٤م، ص ٧.

النسبة %	المبلغ	مؤسسات التمويل
٥١%	١,١٤٨,٢	البنك الدولي
٤٣%	٩٦٠	صندوق النقد الدولي
٦%	١٣٧	الإيقاد
١٠٠%	٢,٢٤٥,٢	الجملة

المصدر: إعداد الباحثون (من التقارير والمنشورات من وزارة المالية).

. يلاحظ من الجدول رقم (٥-٢) ان البنك الدولي قد ساهم في تمويل التنمية في السودان بنسبة ٥١% من إجمالي التمويل المقدم من المؤسسات الدولية يلية ,صندوق النقد الدولي اذ ساهم بنسبة ٤٣% لدعم ميزان المدفوعات ثم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيقاد) ساهم بنسبة ٦%.

الجدول التالي يوضح التمويل المقدم من مؤسسات التمويل الاقليمية.

جدول رقم (٥-٣)

التمويل المقدم من مؤسسات التمويل الاقليمية للسودان من ١٩٧٠-٢٠١٠م

القيم مليار دولار

النسبة %	المبلغ	مؤسسات التمويل
٥%	٠,١٣٨,٧	الأوبك
١٤%	٠,٣٧٦	مجموعة بنك التنمية الافريقي
١٧%	٠,٤٨٠,٦	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي

البنك الاسلامي	٠,٤٠٠,٢	%١٥
صندوق النقد العربي	٠,١٣٢,٥	%٥
الاتحاد الأوربي	٠,٥٧٦,١	%٢١
صندوق التنمية الأوربي	٠,٥٨٥	%٢١
بنك الأستثمار الأوربي	٠,٠٦٤	%٢
الجملة	٢,٧٥٣,١	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحثون (من التقارير والمنشورات من وزارة المالية).

من الجدول السابق نجد ان الاتحاد الاوربي وصندوق التنمية الاوربي قد قدما اعلى نسبة تمويل للسودان اذ بلغت ٢١%. يليها الصندوق العربي للانماء بنسبة ١٧%, ثم البنك الاسلامي للتنمية بنسبة ١٥%, ثم مجموعة بنك التنمية الافريقي بنسبة ١٤%, وفي المرتبة الاخيرة بنك الاستثمار الاوربي بنسبة ٢% .

٩

٨

الجدول التالي يوضح التمويل المقدم من مؤسسات التمويل القطرية .

جدول رقم (٥-٤)

التمويل المقدم من المؤسسات التمويل القطرية للسودان للفترة من ١٩٧٠م-٢٠١٠م

القيم مليار دولار

^{٩٨} / بابكر محمد ابوبكر ,رسالة سابقة ,ص٢٢٥.

النسبة %	المبلغ	مؤسسات التمويل
٤١,٤%	٠,٣٣١,٤	الصندوق السعودي
١٥,١%	٠,١٢١,١	الصندوق الكويتي
٤٣,٥%	٠,٣٤٨	صندوق ابو ظبي
١٠٠%	٠,٨٠٠,٥	الجملة

المصدر: إعداد الباحثون (من التقارير والمنشورات من وزارة المالية).
من الجدول السابق نجد ان اعلى نسبة تمويل قدمها صندوق ابو ظبي اذ بلغت ٤٣,٥% يليه
الصندوق السعودي بنسبة ٤١,٤% وفي المرتبة الأخيرة الصندوق الكويتي ١٥,١%.
الجدول التالي يوضح التمويل المقدم من دول التعاون الثنائي
جدول رقم (٥-٥)

التمويل المقدم من دول التعاون الثنائي للسودان للفترة من ١٩٧٠م-٢٠١٠م
مليار دولار

النسبة %	المبلغ	الدول
٢٦%	٢,٢٤٧,٤	الدول العربية
٣١%	٢,٦٧٩,٧	الدول الاوربية
٢٢%	١,٨٢٦,٩	الدول الاسيوية
٢١%	١,٨٠٨,٦	دول امريكا الشمالية
١٠٠%	٨,٥٦٢,١	الجملة

^٩/ بابكر محمد ابوبكر, رسالة سابقة، ص ٢٢٦ .

المصدر: إعداد الباحثون (من التقارير والمنشورات من وزارة المالية).

من الجدول السابق نجد أن الدول الأوروبية قدمت أعلى نسبة تمويل اذ بلغت ٣١%، تليها الدول العربية بنسبة ٢٦%، ثم الدول الآسيوية بنسبة ٢٢%، واخيرا دول أمريكا الشمالية بنسبة ٢١%.

ثانيا: ترتيب المؤسسات والدول حسب حجم التمويل :

من إجمالي ٤٦ مؤسسة دولية وإقليمية وقطرية ودول تعاون ثنائي، قدمت ١٠ دول حوالي ٨٠% من إجمالي التمويل يأتي علي رأسها السعودية.

وفيما يلي جدول يوضح ذلك

جدول رقم (٥-٦)

ترتيب التمويل حسب حجم التمويل الذي قدمته للسودان في الفترة من ١٩٧٠م-٢٠١٠م

القيم مليار دولار

النسبة %	حجم التمويل	المؤسسة او الدولة
٩,٥%	١,٣٨١	السعودية والصندوق السعودي
٨%	١,١٤٨,٢	البنك الدولي
٧,٢%	١,٠٥٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٦,٦%	٠,٩٦٠	صندوق النقد الدولي
٦,١%	٠,٨٨٨,٦	الكويت والصندوق الكويتي
٥,٩%	٠,٨٧٦,٢	الصين
٤,٦%	٠,٦٦٨,٢	ليبيا والصندوق الليبي

المانيا	٠,٦٠٧,١	%٤,٢
الإتحاد الاوربي	٠,٥٧٦,١	%٣,٩
الصندوق العربي للإنماء	٠,٥٤١	%٣,٧
اليابان	٠,٥٠٥	%٣,٥
هولندا	٠,٤١٨,٣	%٣,٣
البنك الإسلامي	٠,٤٠٢	%٢,٧
مجموعة بنك التنمية الأفريقي	٠,٣٧٦	%٢,٦
بريطانيا	٠,٣٧١	%٢,٤
ايطاليا	٠,٣٧١	%٢,٢
ماليزيا	٠,٢٩٠	%٢
أخرى	٣,١٥٣,٦	%٢١,٦
الجملة	١٤,٥٧٨,٥	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحثون (من التقارير والمنشورات من وزارة المالية).

ومن الجدول السابق نجد ان السعودية قدمت اعلى نسبة تمويل اذ بلغت ٩,٥% , يليها البنك الدولي بنسبة ٨% , ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٧,٢٥% , ثم صندوق النقد الدولي بنسبة ٦,٦% , ثم الكويت بنسبة ٦,١% , ثم الصين بنسبة ٥,٩% , ثم ليبيا بنسبة ٤,٦% , ثم ألمانيا بنسبة ٣,٥% , ثم هولندا بنسبة ٣,٣% , ثم البنك الاسلامي ٢,٧% , ثم البنك الأفريقي بنسبة

٢,٦% , ثم بريطانيا بنسبة ٢,٤% , ثم ايطاليا بنسبة ٢,٢% , ثم ماليزيا بنسبة ٢% , وباقي الدول بنسبة ٢١,٦% .

المطلب الثالث: ترتيب انواع التمويل حسب حجم التمويل :

تشمل أنواع التمويل الخارجي في السودان قروض ومنح المشروعات والقروض النقدية لدعم ميزان المدفوعات والعون السلعي والغذائي والعون الفني ,ونجد أن أكثر أنواع هذا التمويل شيوعا هو قروض ومنح المشروعات والقروض النقدية لدعم ميزان المدفوعات والميزانية العامة .
وفيما يلي جدول يوضح ترتيب هذا التمويل .

جدول رقم (٧-٥)

ترتيب أنواع التمويل في الفترة من ١٩٧٠م - ٢٠١٠م

القيم مليار دولار

نوع التمويل	حجم التمويل	النسبة %
قروض المشروعات والعون الفني	٨	٥٥%
المنح السلعية والعون الغذائي	٣,٢	٢٢%
القروض النقدية	٣,٤	٢٣%
الجملة	١٤,٦	١٠٠%

المصدر :الباحثون (من التقارير والمنشورات من وزارة المالية) .

من الجدول السابق نجد انه تشكل قروض ومنح المشروعات حوالي ٥٥% من إجمالي التمويل بينما تشكل القروض النقدية لدعم ميزان المدفوعات ٢٣%، وتشكل المنح السلعية والاعون الغذائي ٢٢% .

وفيما يلي جدول اخر يوضح تفاصيل أنواع التمويل حسب الجهات المانحة.

جدول رقم (٨-٥)

ترتيب مؤسسات التمويل حسب حجم التمويل الذي قدمته للسودان في الفترة من

١٩٧٠م-٢٠١٠م

القيم مليار دولار

المؤسسات	قروض المشروعات والاعون الفني	منح سلعية و اعون غذائي	قروض نقدية
المؤسسات الدولية :-			
صندوق النقد الدولي	1.254.1	-	٩٦٠
البنك الدولي	1.148.2	-	-
إيقاد	0.137	-	-
الامم المتحدة	-	٠,١٦٩,٤	-
المؤسسات الاقليمية:-			
صندوق النقد العربي	0.132.5	-	٠,١٣٢,٣
الصندوق العربي للإنماء	٠,٤٨٠,٦	-	٠,٠٥٤,٦

-	-	٠,٤٠٠,٢	البنك الإسلامي للتنمية
-	٠,٠٧٨,٢	٠,٠٣٧,٩	مجموعة بنك التنمية الافريقي
-	٠,٠٩١,٢	٠,١٣٨,٧	صندوق الأوبك
٠,١٧٥,٤	-	٠,٣٠٩,٥	الاتحاد الأوربي
-	-	٠,٠٦٣,٨	بنك الاستثمار الأوربي
-	-	٠,٠١٦,٦	الشركة العربية للاستثمار البتروولية
			المؤسسات القطرية :-
١,٠٤٨,٢	-	٠,٣٣٣	الصندوق السعودي
٠,٢١٥	٠,٠٤٩,٦	٠,٠٣٩,٩	صندوق ابو ظبي
٠,٣١٤,٧	٠,٢٣٤,٢	٠,٤٠١,٧	الصندوق الكويتي
			دول التعاون الثنائي :-
-	٠,٨٧٨,١	٠,١٣٨,٩	امريكا
-	٠,٢٤٠	٠,٢٦٥	اليابان
-	٠,٠٦٣,٨	٠,٠٣٢,٨	كندا
-	٠,٦٦٦,٢	١,٦٧٧,٨	دول غرب اوربا
-	٠,٠٥٤,٦	٠,٢٠٢,١	دول أوربا الشرقية
-	٠,٠١٠,٧	٠,١٣٣,٩	الصين
٠,٠١٥	-	-	قطر

عمان	٠,١٠٦	-	٠,٠٧٤,٣
ليبيا	-	٠,٥٩٣,٩	-
العراق	-	٠,١٠٤,٨	-
ايران	٠,٠٨٤	-	-
باكستان	-	٠,٠١٠	-
الهند	-	٠,٠٢٥	-
تركيا	٠,٠٠٤,٧	-	-
إندونيسيا	٠,٠١١,٩	٠,٠٢٤,٩	-
ماليزيا	٠,٠٠٦	٠,٠٣٤	٠,٢٥٠
كوريا	٠,٠٣٠	٠,٠٠٤,٧	-
الجملة	٧,٦٣٦,٨	٣,٣٦٠,٣	٣,٢٦٦,٤

المصدر: إعداد الباحثون (من التقارير والمنشورات من وزارة المالية).

من الجدول السابق نجد ان إجمالي قروض ومنح المشروعات والعون الفني هو ٨ مليار دولار تقريبا ,وان إجمالي المنح السلعية والعون الغذائي ٣,٣ مليار دولار تقريبا وإجمالي القروض النقدية ٣,٣ مليار دولار تقريبا .

المطلب الثالث: أكثر القطاعات استفادة من التمويل الخارجي في السودان :

استخدم التمويل في مختلف القطاعات الاقتصادية من زراعة وخدمات وطاقة ونقل واتصالات , كما قدم في شكل عون سلعي وعون لدعم ميزان المدفوعات , ولكن أكثر القطاعات التي استخدم فيها التمويل هو قطاع الزراعة والري وذلك لأنه أنشئ بواسطة الخزانات والسدود , كما أستخدم لإنشاء العديد من المشاريع الزراعية مثل مشروع امتداد المناقل , وتحديث مشروع الجزيرة وغيرها من المشاريع , وفيما يلي جدول يوضح ذلك .

جدول رقم (٥-٩)

التمويل الخارجي المقدم للسودان حسب القطاعات في الفترة ١٩٧٠م-٢٠١٠م

القيم مليار دولار

القطاع	حجم التمويل	النسبة %
الزراعة والري	٢,٩٥٧,١	٢٠,٣%
الطاقة	١,٩٧٤,١	١٣,٤%
الخدمات الإجتماعية	٢,٠٩٥,٣	١٤,٤%
النقل والمواصلات	١,٩٠٦,١	١٣,١%
الصناعة	٠,٥٦٢,٥	٣,٩%
اخرى (عون + دعم ميزان المدفوعات)	٥,٨٣٥,٣٥	٣٥%
الجملة	١٤,٥٧٨,٥	١٠٠%

المصدر :إعداد الباحثون (من التقارير والمنشورات من وزارة المالية) .

من الجدول السابق نجد أن إجمالي التمويل الذي حصلت عليه قطاعات المختلفة هو ١٤,٥٧٨,٥ مليار دولار ,القطاع الزراعي حصل علي اعلى نسبة ٢٠% من الإجمالي ,يليه قطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة ١٤% ,ثم قطاع الطاقة بنسبة ١٣,٥% ,ثم قطاع النقل والاتصالات بنسبة ١٣,١% ,وفي المرتبة الأخيرة القطاع الصناعي بنسبة ٣,٩% .^٣

المطلب الرابع :دور مؤسسات التمويل المختلفة في تمويل القطاعات الاقتصادية :

اولا:دورها في تمويل المشاريع الزراعية :

ساهمت مؤسسات التمويل المختلفة في تمويل وتنمية القطاع الزراعي وذلك باعتباره اهم القطاعات اسهاما في الناتج المحلي الإجمالي واكثرهما مساهمة في التجارة الخارجية ,فهو قد تحصل علي اعلى نسبة من هذا التمويل ,وقد بلغت جملة الأموال المقدمة منها لقطاع الزراعة ٧,٢٤١ مليار دولار .

^٣ /١٠٢ بابكر محمد ابوبكر ,رسالة سابقة ,ص ٢٣٠-٢٣١.

المبحث الثاني

معايير فعالية التمويل الخارجي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في السودان

تعتبر مشاكل عجز الميزانية العامة, وعجز ميز المدفوعات, وضعف الناتج المحلي الإجمالي من اهم المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في السودان, لذلك فإنه سوف يتم التعرف علي مدى فعالية اداء مؤسسات التمويل الخارجية المختلفة من خلال الوقوف علي مدى مساهمتها في التخفيف من هذه المشاكل .

وبناء عليه سوف نتناول كل من هذه المشاكل .

المطلب الاول: مدى مساهمة مؤسسات التمويل الخارجي في سد عجز الميزانية العامة في السودان:

يوضح هذا المعيار مدي مساهمة التمويل الخارجي في سد عجز الميزانية العامة في السودان, ويتم ذلك من خلال نسبة حجم التمويل الخارجي الي النفقات العامة, او الي حجم المكون الأجنبي في ميزانية الدولة, ولا يخفى مدى تأثير عجز الموازنة العامة سلبا علي الاقتصاد القومي اذ انه يعوق تمويل مشروعات التنمية, كما قد يؤدي الي التضخم وانخفاض قيمة العملة, مما ينعكس علي عجز الميزان الخارجي .

الجدول التالي يوضح نسبة المكون الأجنبي الي حجم التمويل المقدم من المؤسسات الخارجية.

^{١٠٤}/ بابكر محمد ابوبكر, رسالة سبق زكرها, ص ٢٣٢. نقلا عن محمود طارق عبد السلام, مرجع سبق زكره, ص ٣١٢.

جدول رقم(٥-١٠)

نسبة حجم التمويل الخارجي الي حجم المكون الأجنبي في ميزانية الدولة في الفترة ١٩٧٠م-٢٠١٠م
القيم (مليار دولار)

السنة	حجم التمويل الخارجي	المكون الاجنبي	حجم التمويل /المكون الأجنبي
١٩٩٢	٩٧	٥,٧	١٧,٠
١٩٩٣	١١٠,٤٢	٨,١	١٤
١٩٩٤	٨٨,٦	١,٨	٤٩
١٩٩٥	٢٣,٦	٥,٨	٤
١٩٩٦	٣٦	١,٨	٢٠
١٩٩٧	٤٨	٢,٤	٢٠
١٩٩٨	٢٣,٤	١,٧	١٤
١٩٩٩	٤٨٣,٦٤	٤,٢	١١٥
٢٠٠٠	١١٦,٧	٤,٥	٢٦
٢٠٠١	٤٨٢,٢	٢,١	٢٣٠
٢٠٠٢	٦٤٤,٢	٣,١	٢٠٨
٢٠٠٣	٢٦٣,٧	٨,٦	٣١
المتوسط	٢٤١٧,٤٦	٤٩,٨	%٤٩

المصدر : إعداد الباحثون(مجمع من العروض الإقتصادية لوزارة المالية ومن التقارير السنوية لبنك السودان). من الجدول السابق يتضح أن مساهمة التمويل الخارجية في تمويل عجز الميزانية العامة منخفض نسبياً ,اذ لم يتجاوز ٤٩ %من قيمة إجمالي النفقات العامة خلال الفترة من

١٩٩٢م-٢٠٠٣م. ومن ذلك يتضح ضعف فعالية هذه المؤسسات الخارجية في تمويل سد عجز الميزانية العامة في الدولة .

المطلب الثاني : مدى مساهمة التمويل الخارجي في سد عجز ميزان المدفوعات في السودان :

من السلم به أن ضعف مساهمة مؤسسات التمويل الخارجية في سد العجز الداخلي ينعكس بالضرورة علي العجز في الميزان الخارجي . وسوف نوضح فيما يلي مساهمة التمويل الخارجي في تخفيض عجز ميزان المدفوعات , وذلك من خلال نسبة التمويل الخارجي الي قيمة الواردات والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (١١-٥)

نسبة قيمة التمويل الخارجي الي قيمة الواردات في السودان في الفترة من ١٩٧٠م-٢٠١٠م

السنة	حجم التمويل الخارجي	قيمة الواردات	حجم التمويل/قيمة الواردات
١٩٩٢	٩٧	٨٢٠,٩	٠,١٢
١٩٩٣	١١٠,٤٢	٥٩٢	٠,١٩
١٩٩٤	٨٨,٦	١٠٩٥,٥	٠,٠٨١
١٩٩٥	٢٣,٦	١١٤٨,٨	٠,٢١
١٩٩٦	٣٦	١٤٨٨,٣	٠,٠٢٤
١٩٩٧	٤٨	١٤٢١,٩	٠,٠٣٤

^{١٠٥}/ بابكر محمد ابوبكر ,رسالة سبق ذكرها , ص ٢٣٤. نقلا عن محمود طارق عبدالسلام , المرجع السابق , ص ٣١٣

١٩٩٨	٢٣,٤	١٧٣٢,٢	٠,٠١٤
١٩٩٩	٤٨٣,٦٤	١٢٥٣,٣٧	٠,٣٨٦
٢٠٠٠	١١٦,٧	١٣٦٦,٤١	٠,٠٨٥
٢٠٠١	٤٨٢,٢	٢٠٢٤,٨٤	٠,٢٣٨
٢٠٠٢	٦٤٤,٢	٢١٧٩,٢٢	٠,٢٩٦
٢٠٠٣	٢٦٣,٧	٢٥٣٦,١٠	٠,١٠٤
المتوسط	٢٤١٧,٤٦	١٧٦٥٩,١٨	%١٤

المصدر: إعداد الباحثون: (مجمع من العروض الإقتصادية لوزارة المالية ومن التقارير السنوية لبنك السودان .

من الجدول اعلاه يلاحظ أن نسبة قيمة التمويل الخارجي الي قيمة الواردات متدنية جدا ,مما يقلل من فعالية التمويل الخارجي في خفض عجز ميزان المدفوعات حيث لم يتجاوز متوسط مساهمة هذا التمويل الي اجمالي قيمة الواردات خلال الفترة من (١٩٩٢-٢٠٠٣) نسبة ١٤ % .

المطلب الثالث : مدى مساهمة التمويل الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي :

يعكس هذا المؤشر فعالية التمويل الخارجي من خلال معرفة مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ,وذلك خلال الفترة من (١٩٩٢م-٢٠٠٣م),وذلك لأهمية الناتج المحلي الإجمالي الكبرى في مستوى المعيشة ,وكذلك باعتباره مقياس هام لتطور وتنمية أداء الاقتصاد .

والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة التمويل الخارجي الي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (١٩٩٠م-٢٠٠٣م).

جدول رقم (١٢-٥)

نسبة مساهمة التمويل الخارجي الي الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٩٠م-٢٠٠٣م

القيم مليون دولار

السنة	حجم التمويل الخارجي	الناتج المحلي الإجمالي	حجم التمويل / الناتج المحلي
١٩٩٠م	١٥٩	٢٤٤,٧	٠,٦٥
١٩٩١م	١٢٤,٢١	٢٦٧,٨	٠,٤٥
١٩٩٢م	٩٧	٤٣٢٧,٨	٠,٢٢
١٩٩٣م	١١٠,٤٢	٥٨٦٢,١	٠,١٩
١٩٩٤م	٨٨,٦	٦٣٥١,٢	٠,١٤
١٩٩٥م	٢٣,٦	٩٨٨٠,٧	٠,٢
١٩٩٦م	٣٦	٨٢٥٩,٣	٠,٤
١٩٩٧م	٤٨	١٠٦٨٤,٨	٠,٤
١٩٩٨م	٢٣,٤	١١٥١٣,٧	٠,٢

٠,٤٧	١٠٣٢,٥	٤٨٣,٦٤	١٩٩٩م
٠,١	١١٢٤٢,٢	١١٦,٧	٢٠٠٠م
٠,٣٨	١٢٥٩٦,٥	٤٨٢,٢	٢٠٠١م
٠,٣٩	١٦٢٥٦,٤	٦٤٤,٢	٢٠٠٢م
٠,١٤	١٩٠١٠,٩	٢٦٣,٧	٢٠٠٣م
%٢١	١١٧٥٣٩,٦	٢٤١٧,٤٦	المتوسط

المصدر: إعداد الباحثون (مجموعة من العرض الإقتصادي لوزارة المالية ومن التقارير لبنك السودان
).

من الجدول رقم (١٢-٥) يتضح أن نسبة التمويل الخارجي الي الناتج المحلي الإجمالي متدنية جداً, ويوضح ذلك عدم فعالية هذا التمويل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي اذ لم تتجاوز متوسط مساهمة قيمة إجمالي التمويل في الناتج المحلي الإجمالي ٢١% خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٣م) وبالتالي لن يكون لها تأثير كبير علي التنمية الاقتصادية في الدولة .

المبحث الثالث

اسباب عدم فعالية التمويل الخارجي في إحداث التنمية الإقتصادية في السودان

تلقى السودان قدر كبير من الاموال التي قدمتها مؤسسات التمويل الخارجية بلغت جملتها حوالي ١٤,٦ مليار دولار في الفترة من (١٩٥٦م-٢٠٠٣م) إلا أن هذا التمويل لم يؤدي الي إحداث التنمية بالقدر المطلوب في السودان ,ويرجع ذلك لأسباب إقتصادية وسياسية ,ولأسباب اخرى كالأسباب غير الإقتصادية المتعلقة بالبيئة وبالمؤسسات نفسها ,وفيما يلي نتناول كل من هذه الاسباب في مطالب .

المطلب الأول: الأسباب الإقتصادية لعدم فعالية التمويل الخارجي في إحداث التنمية في السودان

هنالك مجموعة من الأسباب والعوامل الإقتصادية حدثت من فعالية التمويل الخارجي في إحداث التنمية الإقتصادية في السودان نوردها فيما يلي :-

أولاً: الاعتماد المتزايد علي العالم الخارجي والعجز عن تعبئة الفائض الإقتصادي:

حيث نجد أن السودان ظل يعتمد اعتماداً كبيراً علي رأس المال الأجنبي لزيادة معدلات إستثماره ونموه ,فهو يلجأ للتمويل كبديل لجهد الادخار المحلي والذي يتميز بالانخفاض فهو يقل عن ١٠% من الدخل القومي وهو المعدل الذي يعتبره (روستو) ضروري للانطلاق نحو النمو الذاتي ,ويرجع ذلك لإنخفاض الدخل وعدم الوعي الإدخاري وقلة عدد المنشآت التي تجمع المدخرات ,كما أن الإقتراض الميسر والمتاح (نسبياً) يغري عن تعبئة الفائض الممكن .

فحسب موازنة الدولة لعام ٢٠٠٣م نجد أنه قد تم تمويل عجز الميزانية البالغ ٢٣,٦ مليار دينار من مصادر خارجية بمقدار ٢٢,٤ مليار دينار ومن مصادر داخلية ١٠,٢ مليار دينار وهذا يوضح ضرورة الإستمرار في الإقتراض لزيادة معدلات النمو ورفع مستوى الإستهلاك

الجاري ،مما ترتب عليه حدوث مشاكل في السداد في الأجل المتوسط والطويل 'وكان هذا الإفراط في الإعتماد علي العالم الخارجي سبباً رئيسياً في صعوبات الدين الخارجي التي يعاني منها السودان والتي كانت سبباً إعاقة التنمية ،حيث انه يتم تمويل جزء من ثروة الدولة (التي كانت من الممكن أن تستغل في معدلات تنمية)الي الخارج لسداد الديون وفزائدها ،كما يعود تزايد الإعتماد علي العالم الخارجي الي طبيعة الإقتصاد السوداني وعدم قدرته علي خلق نموزج تراكمي مؤهل لتمويل نفسه بنفسه عبر الزمن ،وهذا ينتج عن كيفية اوجه التصرف في الفائض الإقتصادي والذي يوجه نحو الاستهلال المحلي بمعدلات تزيد من معدلات نمو الناتج المحلي،فالناتج المحلي ينمو بنسبة ٦% في المتوسط بينما أن الاستهلاك ينمو بأكثر من ١٠ % ،ولك بسبب غياب التخطيط السليم للاستهلاك والإنتاج والتجارة الخارجية وأنماط الإستثمار .^٨

ثانياً : فشل التنمية والتصنيع :

كذلك يرجع السبب في عدم فعالية التمويل الخارجي لإحداث التنمية في السودان الي الأخطاء الفادحة الي انطوت عليها استراتيجيات التصنيع في السودان ،حيث نجد أن كثيراً من الصناعات التي اقيمت بتمويل خارجي كبير قد افترقت عناصر الناتج لها وحققت خسائر كبيرة بسبب سوء اختيار هذه الصناعات اصلا ،او بسبب عدم توفر الحماية الكافية لها ،أو بسبب سوء الإدارة ،أو بسبب ضعف المنشآت الأساسية التي تقدم الخدمات الضرورية للصناعة مثل وسائل النقل والكهرباء والمياه والطرق وخدمات البنوك أو لعدم توفر المواد الخام .

^{١٠٧}/ بابكر محمد ابوبكر ،رسالة سبق زكرها ،ص ٢٣٧.

^{١٠٨}/ بابكر محمد ابوبكر ، رسالة سبق زكرها ،ص ٢٣٨ ، نقلا : جمهورية السودان ،بنك السودان ،التقرير الثالث والأربعون ،٢٠٠٣م ،ص٩٢،

كذلك استراتيجية التصنيع من اجل إحلال الواردات والتي اتبعها السودان منذ بداية الستينات والتي تهدف الي تحسين ميزان المدفوعات والتي تم التحيز لها بإقامة صناعات كثيفة راس المال علي أساس أنها سوف تقلل من الواردات وتزيد من الصادرات أدت الي عقد كثير من القروض الخارجية لتمويلها ,إلا أن هذه الأستراتيجية بدلاً من أن تكون عاملا في تحسين ميزان المدفوعات أصبحت عبئا عليا حيث ارتبط تشغيل هذه الصناعات بتوفير الواردات من السلع الوسيطة وقطع الغيار وغيرها من معدات التشغيل بالاستيراد من الخارج كما انها لم تستطيع منافسة الصناعات المماثلة لها في الأسواق العالمية وبالتالي ادت الي زيادة العبء علي ميزان المدفوعات مما أدى الي مزيد من الديون ومزيد من تراجع النمو وذلك لما هو معروف من التأثير السلبي للديون علي عملية التنمية .

كذلك نجد ان نمط التنمية المتبع في السودان أدى الي إضعاف مقدرة الاقتصاد علي الإستفادة من هذا التمويل وبالتالي ضعف مقدرة الإقتصاد علي النمو وذلك النحو التالي :

١. سياسة التكوين الرأسمالي : نجد أنها تقوم علي اساس تزايد الاستهلاك بالنسبة للنواتج المحلي ,وهو ما يتعارض مع شروط التنمية فسياسة إغراق السوق بالسلع المستوردة يؤدي الي انماط إستهلاكية عالية مما يؤدي إنخفاض التكوين الراسمالي .

٢. فشل الاستراتيجيات الإقتصادية :أدى فشل خطط التنمية الإقتصادية الي تراجع معدلات الإستثمار كما أدى الي تدهور مستوى الانتاجية ,مما أحدث عجز بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والخدمات وبين معدلات الإذخار والطلب علي الطلب علي الإستثمار والإنفاق الحكومي متزايد الايرادات الحكومية كل هذه العجوزات خلقت فجوات تمويلية ,لجأت الدولة

^{١٠٩} /بابكر محمد ابوبكر ,رسالة سبق ذكرها ,ص ٢٣٩ , نقلا من رمزي زكي ,ملاحظات حول استراتيجية التنمية في البلاد المختلفة ,المعهد العربي للتخطيط ,الكويت ,١٩٨٤م ,ص ١٣ .

لسدها الي الطلب المزيد من التمويل الخارجي الامر الذي أدى تشتيت التمويل في جهات عديدة مما قلل من كفاءة استخدام هذا التمويل .

ثالثاً : نجد ان جهود التنمية ارتبطت بالقطاع الحديث وأهملت باقي القطاعات الإقتصادية:

اذ قامت تجارب التنمية والتصنيع علي إجمالي القطاع الزراعي , وذلك بسبب الفائض الإقتصادي منه ووضعه في خدمة القطاعات الأخرى , وكان نتيجة ذلك تدهور مستوى المعيشة في الريف وتزايد الهجرة الي المدن وتدني مستوى أنتاجية المحاصيل , وهذا أدى

الي إضعاف مساهمة الزراعة في إمداد الصناعة بالمواد الخام , ووالي إنخفاض مستوى الانتاجية , ووالي تناقص حجم الفائض الزراعي المخصص للتصدير .

رابعاً : غياب سياسة سليمة لإدارة التمويل الخارجي :

فالسودان لم يكن له تصور واضح عن كيفية إدارة التمويل الخارجي وعن كيفية المعايير التي تحدد في النهاية طاقة الدولة علي سداد ديونه , كما لم يكن لديه فكرة عن الحدود القصوى التي يتعين إلتجاوزها للدين الخارجي حتى لا تحدث مشكلات في السداد , كما لم يكن لديه معايير سليمة للتحكم بها علي علاقات التكلفة والعائد بالنسبة للإقتراض , كذلك لم توجد إطلاقاً استراتيجية سليمة للإقتراض الخارجي , بل كانت العشوائية التي حكمت القرارات المتصلة بالقروض وأنواعها ومجالات استخدامها , والتخبط في السياسات والإجراءات المتعلقة بسدادها .

كذلك لجأ السودان الي استخدام القروض لتمويل الواردات من السلع الإستهلاكية وهذا يؤدي الي أن استخدام القروض لا ينتج عنه زيادة في الطاقة الإنتاجية للبلاد وبالتالي لا تخلق مواردها مباشرة لسداد أعباء الدين (الفوائد) .

خامساً : حدوث أخطاء في تقييم المشروعات الممولة براس المال الأجنبي :

حيث لم تجرى لهذه المشروعات دراسة الجدوى الصحيحة لها قبل تنفيذها وقد أثبتت التجربة العملية عند إنشاء مصانع القطاع العام أن الدراسات التي أجريت لها قبل إقامتها لم تكن بالعمق والدقة والعقبات مع بداية تشغيل وتنفيذ هذه المشروعات ,ومن أهم هذه المشاكل امتداد فترة إنشاء المصنع لفترة أطول مما كان متوقع ,وزيادة تكلفة الإنشاء ,وعدم مناسبة مواقع بعض الصناعات وتعطل بعض المصانع في فترات عديدة من السنة ,والعمل باقل من الطاقة الإنتاجية المحددة وذلك كما في مصنع ألبان بابنوسة والذي مولته روسيا لم يحقق التنمية الصناعية وذلك بسبب سوء إختيار الصناعة وموقعها ,حيث اختير إنشاء مصنعا ألبان بابنوسة في منطقة للعرب الرحل ,مما لم يمكن من توفير المواد الخام للمصنع في بعض أجزاء العام الأمر الذي أنهى بعدم تشغيل المصنع وظل السودان يتحمل عبء قرضه حتى الآن

كذلك لم تجراء لبعض المشروعات حسابات دقيقة بين التكلفة والعائد ,وقد هذا الي اختيار وتنفيذ عدد من المشروعات تفوق تكلفتها مقدار العائد منها ,كما لم يستطيع السودان أن يصل بهذه المشروعات الي الحد الأمثل وترتيب علي ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج ,الأمرالذي أدى الي تقليل حجم الفائض المحقق والي حدوث خسارة في نتائج نشاطها .

سادساً : عدم وجود رؤية واضحة حول حدود المدى الزمني الذي يعتمد فيه الإقتصاد علي التمويل الخارجي لينطلق بعد ذلك للدخول في مرحلة النمو الذاتي :

حيث لم تضع الدولة استراتيجية بشأن تقوية قدرتها الذاتية علي النمو ,أي تنمية ورفع مدخراتها المحلية ,بحيث تتناقص أهمية التمويل الخارجي عبر الزمن .

المطلب الثاني :نماذج قطاعية من عدم كفاءة التمويل في إحداث التنمية في السودان :

¹¹¹ /بابكر محمد ابوبكر ,رسالة سبق ذكرها ,ص ٢٤١ ، نقلًا من رمزي زكي ,أزمة القروض الدولية الأسباب والحلول ,دار المستقبل العربي ,بيروت ,١٩٨٧م,ص ١١٨ .

علي الرغم من أن السودان تلقى العديد من التمويل الخارجي إلا أن الجهود الرامية للتنمية فيه قد فشلت, وفيما يلي نورد أمثلة من قطاعات الإقتصادية (الزراعة -الصناعة -البنيات الأساسية) توضح عدم كفاءة هذا التمويل في إحداث التنمية .

أولاً: عدم كفاءة التمويل الخارجي في إحداث التنمية في القطاع الزراعي (مشروع الجزيرة كمنوذج لهذا القطاع)

يعتبر مشروع الجزيرة أكبر مشروع مروى في العالم ,حيث تبلغ مساحته ٢مليون فدان ويساهم في انتاج البلاد من القطن بنسبة ٦٥% ,٧٠% من القمح , و٣٢% من الذرة , ٢٠% من الخضر , ١٥% من الفول السوداني ,وكل انتاجه من القطن والفول يذهب التصدير .

انشىء خزان الروصيرص لتوفير المياه والكهرباء له ,كما شيدت الطرق و السكك الحديدية والمرافق الخدمية لتوفير الخدمات للمشروع ,وذلك لما له من وزن في تجارة السودان الخارجية ,وقامت عشرات المصانع المتخصصة في الغزل والنسيج ومصانع الزيوت ومصانع العلف علي أثره .

بدأت مشاكل المشروع التمويلية بعد انخفاض أسعار القطن عالميا في ستينات القرن الماضي ,حيث تقلص عائد المزارع وتعاضمت ديون المشروع فعجز عن صيانة منشآت الري والبنيات التحتية الأخرى .

وذلك لأن المشروع يعتمد كلياً علي واردات المحروقات والجرارات والآليات وقطع الغيار وكانت تلك الفترة بداية اللجوء للتمويل الخارجي لحل مشاكل المشروع التمويلية ,فلجأت الدولة للبنك الدولي لتوفير التمويل اللازم ,بعد ذلك لجأت للصناديق العربية ودول التعاون الثنائي .

^{١١٢} /بابكر محمد ابوبكر ,رسالة سبق زكرها , ص ٢٤٢ , نقلا من سليمان سيد احمد ,مشروع الجزيرة الأسطورة الحية ,ط١ ,الخرطوم ٢٠٠٢م ,ص ٣ .

وفيما يلي جدول يوضح التمويل الذي حصل عليه المشروع من هذه المؤسسات .

جدول رقم (١٣-٥)

التمويل الذي حصل مشروع الجزيرة في الفترة من ١٩٧٠م-٢٠١٠م

القيم مليون دولار

حجم التمويل	الجهة الممولة
٩٥,٥	البنك الدولي
٢٢	الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي
١٢٧,٧	الصندوق السعودي
٣٠	هولندا
٢٧٥,٢	الجملة

المصدر: إعداد الباحثون (مجموعة من العرض الإقتصادي لوزارة المالية ومن التقارير السنوية لبنك السودان).

من الجدول السابق نجد أن المشروع قد تحصل علي حجم مقدر من التمويل الخارجي بلغ ٢٧٥,٥ مليون دولار ,قدمت من البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والصندوق السعودي وهولندا وعلي الرغم من ذلك ما زالت انتاجية المشروع متدنية ودون المستوى المطلوب ,ويرجع ذلك لمشاكل متعلقة بتشغيل المشروع ومنها ما هو متعلق بالرى وضعف خدمات الماكينات

الزراعية وضعب الخدمات الزراعية ,وعدم توفر أو سوء استخدام التمويل ,وضعف التأهيل والصيانة,وضعف قنوات التسويق وتعدد السياسات الإقتصادية النقدية وغيرها من المشاكل .
التي انقصته عن الإنتاج بالصورة المثلى والتي تؤدي الي رفع الإنتاجية في المشروع وبالتالي دعم الإقتصاد ككل .

ثانياً : عدم كفاءة التمويل الخارجي في إحداث التنمية في القطاع الصناعي (مصنع نسيج قدو كنموذج لهذا القطاع):

تم اختيار المشروع بمنطقة النوراب وهي قرية من قرية (قدو) والتي اشتهرت بصناعة النسيج , كذلك لقرب المنطقة من مشروع الزيداب بالأقطان , مولته ايطاليا والدنمارك بتمويل قدره ٢٢,٧ مليون دولار ,ولكن عند التنفيذ اختلف الوضع حيث صارت تصدر أقطان مشروع الزيداب بدلاً من تخصيصها للمصنع ,كذلك لم تتوفر الأيدي العاملة الماهرة والتي أنشئ من أجلها المشروع و كانت النتيجة أن توقف تنفيذ المشروع في عام ١٩٨٠م ,وظلت معدات المصنع في ميناء بوتسودان عرضة للتلف لفترة طويلة , الا أن لجنة قررت عدم قيام المشروع بوضعه الحالي لعدم وجدواه الإقتصادية , ومن ثم يمكن الإستفادة من معدات المشروع عن طريق تحويل المشروع لأكملة الي منطقة أخرى ذات جدوى إقتصادية ,أو تحويل جزء منه والتخلص من الجزء لباقي بالبيع وبناء آ علي ذلك تم تحويل وحدتي النسيج والتجهير لتكملة مصنع الغزل الرفيع بحري .
وكذلك النتيجة أنه لم يقم المصنع وظل عبء تميله علي التنمية .

ثالثاً : عدم كفاءة التمويل الخارجي في إحداث التنمية في مشروعات البنية الأساسية (السكة حديد كنموذج لهذا القطاع) :

^{١١٣} /بابكر محمد ابوبكر ,رسالة سبق زكرها ,ص ٢٤٣ .

^{١١٤} /بابكر محمد ابوبكر ,رسالة سبق زكرها ,ص ٢٤٤ , نقلا من جمهورية السودان ,وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ,الادارة العامة للمؤسسات والهيئات والشركات العامة ,عرض وتحليل القطاع الصناعي .

دخلت السكك الحديدية السودان عام ١٨٧٣م وهي تمثل أهم وسائل النقل إذ تمثل ٧٥% من وسائل النقل فية كما أنها تنقل احتياجات مشروعات التنمية من الآلات والمعدات والمواد الخام والصادرات وتربط الإنتاج بميناء بورتسودان .

ونظراً لأهميتها بالنسبة للإقتصاد فقد تلقت حجم مقدر من التمويل من مؤسسات التمويل المختلفة، والجدول التالي يوضح حجم التمويل الذي تلقتهم منهم .

جدول رقم (١٤-٥)

التمويل الذي حصلت عليه السكة حديد من مؤسسات التمويل المختلفة في الفترة من ١٩٧٠م-٢٠١٠م
القيم مليون دولار

حجم التمويل	الجهة الممولة
١٣٤,٢٠	البنك الدولي
١٧,٦٠	الصندوق العربي للانماء الإقتصادي
١٩,٦٠	مجموعة بنك التنمية الافريقي
٣٠	صندوق التنمية وبنك الاستثمار الأوربي
١٧,٦٠	الصندوق الكويتي
٣٦,٤	صندوق ابو ظبي
٣٦	الصندوق السعودي
٥	الصندوق العربي

٢٨,١	بريطانيا
١٥,١	فرنسا
٧,٥	ايطاليا
٥,٥	هولندا
٥٢	اليابان
١٠	المجر
٦,٤	اندونيسيا
٣	ماليزيا
٤٢٤	الجملة

المصدر : إعداد الباحثون (جمعة من العرض الإقتصادي لوزارة المالية ومن التقارير السنوية لبنك السودان).

من الجدول السابق نجد أن حجم التمويل الذي تلقتة السكه حديد من مؤسسات التمويل المختلفة قد بلغ ٤٢٤ مليون دولار من إجمالي التمويل الذي قدم للسودان ,وعلي الرغم من كبر حجم التمويل الذي قدم اليها ,الا أن كفاءتها مازالت ضعيفة وذلك بسبب افتقارها للخطوط المزدوجة

مما يعرقل الاستفادة الكاملة منها , كذلك هنالك عوامل طبيعية تعوق حركتها كالامطار والسيول ,بالاضافة الي الاعطال وعدم توفر قطع الغيار وحاجتها المستمره الي الصيانه .

المطلب الثالث : العوامل غير الإقتصادية التي حدثت من فعالية التمويل الخارجي في إحداث التنمية :

هنالك عوامل غير إقتصادية ادت الي عدم فعالية التمويل الخارجي في حدوث التنمية المنشودة في السودان منها ما يلي :

أولاً : العوامل المتعلقة بالمؤسسات التمويلية :وهي

١. عدم قيام المؤسسات التمويلية المختلفة بتمويل برامج تنمية حيث نجد أن هذه المؤسسات تميل الي تمويل المشروعات التي تعطي عائداً مالياً سريعاً ,مما يؤدي ال طرح المشروعات التي لا تعطي عائداً كبيراً وسريعاً في السنوات الأولى من تنفيذ المشروع وإن كانت تقدم منافع بعيدة المدى مثل مشروعات زيادة الكفاءة الإنتاجية , ورفع المستوى التدريبي والتعليمي وغيرها ,ويؤكد هذا عدم حصول المشروعات المتعلقة بالتعليم والصحة إلا علي نسب ضئيلة جداً من التمويل الخارجي ,كذلك نجدها تقدم قروضاً لمشاريع دون بحث اذا كان عائدها الإقتصادي يساهم بالفعل في خدمة أهداف التنمية .

٢. كذلك لا تقدم هذه المؤسسات تمويلها إلا في حدود نسب معينه من راس مالها وراس مال المشروعات ,كما أنها تعتمد علي اسلوب الإقتراض مما يجعل نشاطها مقيداً بحدود الطاقة الإقراضية لهذا المؤسسات والطاقة الإقراضية للدولة .

^{١١٦}/ بابكر محمد ابوبكر ,رسالة سبق ذكرها ,ص ٢٤٦ .

بالإضافة الي انها لا تتعامل مع القطاع العام بشكل أساسي أما القطاع الخاص فإنه لا يتم التعامل معه إلا في حدود ضعيفة جداً، لا تتلائم مع التحول نحو زيادة فعالية دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي .

٣. طول إجراءات السحب من القروض المقدمة من هذه المؤسسات وربطها بالوفاء بالالتزامات سداد الرسوم والفوائد بالنسبة للقروض السابقة، وربطها بتقديم العمل بسير المشروعات ،فالسودان قد بدا بتلقي القروض منذ عام ١٩٥٨م وصلت جملة المسحوبات من هذه القروض حتى عام ٢٠٠٣م والي ١٢,٨ مليار دولار من ٢١مليار دولار وبمقارنة القروض بالمسحوبات خلال الفترة من (٢٠٠٠م-٢٠٠٤م) نجدها ٢٧,٦ مليون دولار من من ٨٥٣,٨ مليون دولار هي جملة التمويل من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤م، وهذا يؤدي الي أن يصبح صافي التحويلات في غير صالح ميزان المدفوعات ، حيث أصبحت التدفقات سالبة ولا تعود علي الاقتصاد بميزان تولد دخول إضافية، وقد بلغ حجم التدفقات السالبة ٤٢٥,٩ مليون دولار .

١ ٨
مصادر الدولة المتحصل عليها من عائدات البترول واحتياطات البلاد من العملة الصعبة مما يشكل عبئاً مستمراً علي ميزان المدفوعات .

وفيما يلي جدول يوضح اجمالي السحوبات من القروض والمنح خلال الفترة ٢٠٠٠م-٢٠٠٤م.

^{١١٧} /بابكر محمد ابوبكر ، رسالة سبق زكرها ، ص ٢٤٧ ، نقلًا من ١ طارق محمود عبدالسلام ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٧ .

^{١١٨} / جمهورية السودان ، وزارة المالية ، تقرير أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة من ٢٠٠٠م -٢٠٠٤م ، ص ٨١ .

جدول رقم (٥-١٥)

مقارنة السحوبات من القروض والمنح خلال الأعوام (٢٠٠٠م-٢٠٠٤م)

القيم مليون دولار

السنة	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	الجملة
معدل النمو	٢١%	٢٢,١%	١٨,٤%	٢٢%	٨٦,٥%	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثون, وزارة المالية, أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة من ٢٠٠٠م-٢٠٠٤م
ص ٨١.

من الجدول يتضح أن إجمالي السحوبات هي ٥٧٨,٩, معدل نمو السحوبات منخفضة للغاية.

ثانياً: الأسباب غير الاقتصادية والمتعلقة بالدولة نفسها:

١. عدم ثبات السياسات الاقتصادية, حيث تعاقب علي السودان حكومات مختلفة لكل منها رؤية مختلفة حول استخدام التمويل الخارجي .

٢. ضعف القدرة الاستيعابية والتنفيذية لكثير من الوحدات المستفيدة وعدم المال كثير من الوحدات والوزارات المستفيدة بإجراءات السحب من القروض .

٣. شح السيولة المحلية المطلوبة لتغطية المكون المحلي من تكلفة المشروعات .

٤. تعدد جهات الاختصاص بالنسبة للتعامل في مجال القروض والمعونات وطول الاجراءات الدستورية لاجازة اتفاقيات القروض ونفاذها .

ثالثاً: الاسباب غير الاقتصادية المتعلقة بالبيئة:

^{١١٩} / بابر محمد ابوبكر, رسالة سبق زكرها , ص ٢٤٨ , نقلًا من احمد عمر ابراهيم, دور التمويل الأجنبي في التنمية, مؤشر اركويت ١٩٨٦م, ص ٨.

من الاسباب الاخرى لعدم فعالية التمويل الخارجي في تمويل التنمية في السودان ,المشاكل ذات الصلة بالبيئة , مثل الجفاف والتصحر والفيضانات , والتي تركت اثرها علي البيئة الاساسية ,كما أنها حولت التمويل الأجنبي من المشروعات الي تمويل آثار هذه الكوارث .

المطلب الرابع :الاسباب السياسية التي حدثت من فعالية التمويل الخارجي من حدوث التنمية في السودان تتأثر المنح والمعوناتوالقروض بالاعتبارات السياسية للدولة ,ويمكن التدليل علي ذلك ببعض الامثلة والمؤشرات كما يلي :-

١. ربط المنح والمعونات بالمواقف السياسية للدولة ,ومن الأمثلة علي ذلك لم يحصل السودان علي تمويل من الصناديق العربية والدول العربية فيالتسعينات بسبب موقفه من حرب الخليج الثانية .

٢. كذلك لم يحصل السودان علي أي تمويل من الدول الغربية والمؤسسات الدولية في التسعينات بسبب أيولوجية النظام الحاكم ,وبسبب ما أدعته هذه المؤسسات من انتهاك لحقوق الانسان والديمقراطية ,ومحاربة الارهاب والحكم الرشيد والشفافية ومحاربة الفساد

٣. هناك أسباب أخرى غير سياسية حدثت من فعالية التمويل منها تحول الدول المانحة تمويلها من الدول النامية الي دول التحول الاشراكي .

٤. تأثر المنح والمعونات والقروض بالظروف السياسية ,يؤثر بلا شك علي سير تنفيذ المشروعات المموله بواسطتها ,مما يحد من فعاليتها في إحداث التنمية .

^{١٢٠} / عمر ابراهيم الطاهر ,مديونية السودان الخارجية ,المشاكل والحلول , مجلة المصرفي ,بنك السودان , العدد(٣٣) ,سبتمبر ٢٠٠٤م ص٤

^{١٢١} / بابكر محمد ابوبكر ,رسالة سبق زكرها , ص ٢٤٩ .

المطلب الخامس : طرق رفع فعالية التمويل الخارجي المقدم من مؤسسات التمويل الخارجي المختلفة:
لضمان تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاستعادة القصوى من الموارد المالية لهذا المؤسسات
لابد من الاتي :-

١. تكلفة الدراسات والمسوحات الاقتصادية والاجتماعية : من اوائل المشاكل التي تعترض الاستفادة
من التمويل الاجنبي بصورة جيدة في السودان انعدام أو ندرة الدراسات المتعلقة بالظروف
الموضوعية للتمويل .

٢. اختيار المشروعات ذات المنافع المتعددة وذات المردود العالي : ويكون ذلك باختيار
المشروعات التي يمكن الحصول عليها علي اكبر المنافع وبأقل التكاليف والجهود في الحصول
علي منافع أخرى (مثل استصلاح واستثمار الاراضي البكر , اكتشاف المعادن , وتشغيل الايدي
العاملة , وإعادة توزيع السكان بشكل متلائم) وتنفيذ المشروعات ذات المردود العالي يكون بانشاء
مشروعات تقدم للاقتصاد أكبر قدر ممكن من السلع الانتاجية والاستهلاكية والخدمات حسب
افضليتها وحسب حاجتها الملحة للاقتصاد .

٣. الاعتماد علي الذات اولاً ثم علي التمويل الخارجي ثانياً , ويقصد بذلك أن لا تُرسم الدولة
استراتيجية تنموية علي اساس حجم المعونات الخارجية المتوقعة , بل يجب عليها أن تنظر الي
هذا التمويل علي انه مجرد وسيلة لسد الثغرات , كذلك علي الدولة الا تضع التصور علي أساس

^{١٢٢} / بابكر محمد ابوبكر , رسالة سبق زكرها , ص ٢٥٠ .

^{١٢٣} / نقلا من رمزي زكي , إعادة جدولة الديون ومستقبل التنمية في مصر , بحث منشورة في ديوان مصر الخارجية , مكتبة مدبولي , القاهرة
١٩٨٥م , ص ١٢٤ , و من عبدالله هدية وآخرون , العرب والأزمة الاقتصادية العالمية , حوار الشمال والجنوب , المؤسسة الجامعية للنشر
, بيروت , ١٩٨٦م , ص ٤٦ .

استمرار المعونات ,بل يجب أن تضع استراتيجية تتمكن من خلالها الاستغناء علي التمويل الخارجي في اقرب وقت ممكن .

٤. كذلك يجب علي الدولة ان تدقق في تركيبة التدفقات المالية حيث يجب ان لا تلجأ الي التدفقات التي تولد الدين ,وان توجه هذه التدفقات الي الاستثمارات في قطاعات تدخل في التجارة الخارجية .

٥. فيما يتعلق باستخدام المعونات يجب ان تستخدم في تغطية النفقات الاستهلاكية الجارية بل يجب أن تستخدم لازالة الاختناقات التي تعوق التنمية ,كما ينبغي الا تستخدم المعونات في المشروعات التي تتطلب خدمة مستمرة ومتكررة ,وقط غيار يمكن الحصول عليها الا من الخارج وذلك للحيلولة دون إدامة العتماد علي التكنولوجيا الاجنبية ,كما يجب عدم الاعتماد علي المساعدة التقنية المفيدة بانفاق مبالغ هائلة ومتكررة علي الواردات .

أولاً : النتائج :

توصل البحث الي عدة نتائج نوردها فيما يلي :

أولاً: التمويل الخارجي في السودان مر بثلاثة مراحل هي كما يلي :

١.مرحلة البداية في الفترة من (١٩٥٨_١٩٦٩م):

^{١٢٤} / بابكر محمد ابوبكر , رسالة سبق زكرها , ص ٢٥١ .

^{١٢٥} / نقلا من علي توفيق الصادق ووليد عدنان الكردي , دور الحكومات الانمائي , صندوق النقد العربي , دمشق , ٢٠٠٠م , ص ١١٩ , ومن شيريل بيسار , البنك الدولي , دراسة نقدية , ترجمة احمد فؤاد بليح , سينا للنشر , ط ١ , القاهرة , ١٩٩٤م , ص ١١٩ .

انحصر التمويل في هذه الفترة في مجموعة البنك الدولي والصندوق الكويتي والولايات المتحدة وبعض دول اوربا الغربية والشرقية بلغ اجمالي التمويل في هذه الفترة حوالي (٢٢١,١) مليون دولار.

٢.مرحلة الانتعاش في الفترة (١٩٧٠_١٩٨٣م):

تميزت هذه الفترة بتدفق موارد مالية أجنبية كبيرة ،أقيمت بها العديد من مشاريع التنمية في القطاعات المختلفة ،وذلك لتوفر الفوائد المالية البترولية لدى تلك الدول في تلك الفترة كذلك توفرت موارد مالية من المعسكر الغربي ،كل الأسباب السابقة اتاحت للسودان فرصه للحصول علي قدر كبير جدا من التدفقات المالية بلغت جملتها حوالي (١٩,٧)مليون دولار فالتمويل الذي حصل عليه في تلك الفترة فشل في التحولات الاقتصادية بل ادى الي أزمة الديون وتراكمها وذلك للأسباب عديدة منها ،سوء الادارة الاقتصادية ،التوسع المستمر في سياسة دعم السلع الاستهلاكية ،كما ان هذه الموارد وظفت في مشروعات غير متكاملة ،وتركزت في راس المال غير مثمر ،وكان الاولى ان توجه لتنمية راس المال الاقتصادي والاجتماعي لخلق ثروة تزيد من الدخل القومي .

٣.مرحلة الضمور في الفترة (١٩٨٣م-٢٠١٠م):

قسمت الي مرحلتين هي كما يلي :

المرحلة الاولى :في الفترة من (١٩٨٣م-١٩٨٩م):

تميزت هذه الفترة بالكوارث الطبيعية من جفاف وتصحر ومجاعات وامطار وسيول ،تحول التمويل من تمويل انمائي الي مساعدات لدرء هذه الكوارث ،كذلك تقاومت المشاكل الاقتصادية مثل تدني الانتاج ،زيادة التضخم ،عجز الاداء الحكومي وتراكم الديون والعجز عن سدادها،بالاضافة الي

المشاكل السياسية كحرب الجنوب ،وحرب الخليج ،بلغ حجم التمويل حوالي (٥,٢)مليون دولار في نهاية الفترة .

المرحلة الثانية :في الفترة من (١٩٩٠م-١٩٩٩م):تراجع التمويل في هذه الفترة الي ادنى مستوى له علي الاطلاق حتي وصله الي (١١٦,٧)مليون دولار في نهاية الفترة لعدة اسباب منها :

١.زوال الحرب الباردة وظهور الولايات المتحدة كقوى عظمى وحيدة .

٢.تداعيات حرب الخليج الثانية .

٣.اتجاه دول العالم الي العولمة وتحرير الاقتصاد .

٤.هدفت شروط تقديم التمويل في تلك الفترة الي التركيز علي الشرط الاساسي وهو اعمة النظام العالمي الجديد مثل حقوق الانسان الديمقراطية .

٥.تراكم ديون السودان وضعف قدرته علي سدادها ادى الي حرمانه من الحصول علي المزيد منها .

المرحلة الثالثة :٢٠٠٠ م-٢٠١٠م

تميزت هذه المرحلة بالرجوع الي استقطاب التمويل الخارجي ،فادركت الدولة انه لا بد من تطبيع علاقاتها مع المؤسسات المالية خصوصا صندوق النقد الدولي ،ومع استمرار تطبيع العلاقات مع تلك المؤسسات ستزداد تدفقات التمويل الخارجي والتي سيتبعها معالجة مشكلة الديون من خلال كبادرة الدول الفقيرة والمثقله بالديون والتي سوف تهيئ للسودان فرصه شطب نسبة تصل الي ٨٠% من ديونه الخارجية .

ترجع مبررات لجوء السودان الي طلب التمويل الاجنبي الي ان عملية تمويل التنمية فيه ترتبط بتوفير التمويل وعلي مدى قدرة الاقتصاد علي تدبير الاموال الازمة لتنفيذ التنمية .

نجد ان التمويل المقدم من مؤسسات التمويل المختلفة أثار إيجابية واخرى سلبية على مسار التنمية في السودان تتمثل الاثار الايجابية في : انه يسد الفجوة بين الادخار والاستثمار ، وتوفير النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية ، ويسد عجز الموازنه العامة ،يؤدي الي تحسين ميزان المدفوعات.

اما الاثار السلبية: تتمثل في انه يؤدي الي مشكلة المديونية ،والي تناقص الادخار ،وتزايد العجز في ميزان المدفوعات بسبب زيادة استيراد السلع الاستهلاكية ، ويؤدي الي التضخم لأنه يزيد عرض النقود ويؤدي الي الأخلال بالخطط التنميه لأعتمادها علي التمويل الخارجي وأخيرا يؤدي الي مشكلة التبعية.

ثانياً : التوصيات :-

أهم التوصيات التي توصل اليها البحث هي مايلي :

١. نجد ان الدولة تلجأ الي التمويل الخارجي لسد الفجوه بين الادخار والاستثمار ، حتي تتفادى الدولة المخاطر المتوقعة من ذلك يجب ان تكون الاستثمارات المموله تمويلا اجنيا في شكل سلع رأس مالية تخدم القطاعات المرتبطه بالانشطه التنموية والانتاجية.

٢. لتفادي الاثار السلبية للتمويل الخارجي يجب ان عدم الاعتماد عليه في تمويل عجز الميزانية ،وعجز ميزان المدفوعات باعتباره مورد سهل وعامل خارجي مرتبط بحد كبير لقرار سياسي وعلاقات مع العالم الخارجي ، بل يجب تتم تنمية وتطوير مصادر الايرادات المحلية بالتركيز علي الضرائب المباشرة وضرائب ارباح الاعمال وضريبة القيمة المضافة.

٣. يجب تحويل الاقتصاد من اقتصاد يعتمد في نموه علي الصرف الاستثماري المستورد من الخارج الي اقتصاد مدفوع بالانتاجية وذلك خلال تقوية معامل كفاءات العمل ورأس المال بالنسبه الي إجمالي الانتاجية والذي يمكن التوصل إليه عن طريق دفع المهارات وتنمية رأس المال المحلي وتحسين الادارة والتنظيم.

٤. تشجيع الباحثين والأكاديميين والمهتمين بأمر السياسات الاقتصادية الخارجية بصورة مواصلة هذا الموضوع للوقوف علي إيجابياته والتغلب علي سلبياته وإيجاد أهم البدائل المثلي لهذه السياسة والتي من أهمها البدائل الإسلامية.

المصادر و المراجع

- (١) أشواق عباس , العلاقات العامة الدولية , منشورات الجامعة الإفتراضية السورية , سوريا
- (٢) الاطوفي محمد , حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية , مجلة المستقبل العربي .
- (٣) بابكر محمد ابوبكر , جامعة أم درمان الإسلامية , التمويل الخارجي لمشاريع التنمية في السودان , المعوقات والبدائل الإسلامية , ١٩٧٠-٢٠١٠ م , رسالة دكتوراه غير منشورة
- (٤) بشيرو جان ٢٠١٠م , تطور القانون الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد , كردستان , منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية
- (٥) بوقنطار , الحسان و عبدا لوهاب معلمي ١٩٩٦ , العلاقات الدولية , الدار البيضاء .
- (٦) بول هيرست و اجراعام طوميسون ٢٠٠٥ م , ما العولمة : الاقتصار العالمي وإمكانية التحكم , ترجمة فالح عبد الجبار , بغداد .
- (٧) بول ويلكينس ٢٠١٣ , العلاقات الدولية مقدمه قصيرة جدا , ترجمه لبنى عماد تركي , القاهرة الهداوي للتعليم والثقافة .
- (٨) بيير ريوفان , جان باتيست , ١٩٩٨ م , مدخل إلي تاريخ العلاقات الدولية
- (٩) جلال عصام الدين ١٩٩٢ م , قضايا الدين والنظام العالمي الجديد , مجلة السياسة الدولية , العدد ١٠٠ .
- (١٠) جهاد , عودة ٢٠٠٥ , النظام الدولي , نظريات وإمكانيات ط ١ , القاهرة , دار الهدى للنشر والتوزيع .
- (١١) جون سبيرو ١٩٧٣ , سياسات العلاقات الدولية , ترجمه محمد علي , عمان .
- (١٢) سعد , محمد و آخرون ٢٠١٠ العولمة , النظام الدولي الجديد , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية .
- (١٣) سلامة غسان , ٢٠٠٣ م , التحولات في النظام الدولي وإبعاده العربية , مجلة المستقبل العربي , العدد ٢٨٨ .
- (١٤) سمير باهي ٢٠١٤ م , تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة علي السياسات الخارجية للدول المغاربية .
- (١٥) طشطوش , هائل عبد المولى ٢٠١٠ , مقدمة في العلاقات الدولية , الأردن , جامعة اليرموك .
- (١٦) عبد الناصر , وليد محمود ٢٠١٥ م , جذور الصراعات في الشرق الأوسط .

- (١٧) علي عودة العقابي ' العلاقات الدولية ' دراسة تحليلية في الأصول و النشأة والتاريخ و النظريات ' بغداد
- (١٨) العمر ، علي شقيق ١٩٩٠ م ، العلاقات الدولية في العصر الحديث ، الرباط ، دار النشر للمعرفة ، ص ٧٢-٧٤ .
- (١٩) العويني محمد علي ، ١٩٨٢ ، العلاقات الدولية المعاصرة ، النظرية و التطبيق ، القاهرة ،
- (٢٠) مارتن ، غريفيش ، تيري اوكلامان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، جده
- (٢١) موسى محمد ١٩٩٤ م ، أضواء علي العلاقات والنظام الدولي ، بيروت ، دار البيارق ، ص ٢٢ .
- (٢٢) ميثاق الأمم المتحدة ، المادة ٥١ .
- (٢٣) يادكار ، طالب رشيد ٢٠٠٩ م ، مبادئ القانون الدولي العام ، اربيل ، مؤسسة موكرياني للبحوث

موقع الجزيرة علي الانترنت ، WWW.ALGZERA.COM

في ختام هذا البحث الذي يحمل عنوان :

"عودة التطبيع مع العالم الخارجي وأثره علي الاقتصاد السوداني " ، سنحاول أن نذكر أبرز النتائج والخلاصات التي توصلنا إليها :

أن العلاقات الدولية ظاهرة تاريخية ، ولها مبادئ تحكمها وعوامل تؤثر عليها ، أن العلاقات الدولية تأثرت بالإحداث التاريخية التي عرفها العالم والتي أبرزها الحربتين العالميتين وظاهرة القطبية .

التمويل الخارجي في السودان مر بثلاثة مراحل المرحلة الأولى انحصر التمويل علي مجموعة البنك الدولي والصندوق الكويتي والولايات المتحدة وبعض دول أوروبا

المرحلة الثانية تميزت بتدفق موارد مالية كبيرة أقيمت بها العديد من مشاريع التنمية في القطاعات المختلفة .

المرحلة الثالثة مرحلة الضمور وانقسمت إلي مرحلتين الأولى تميزت بالكوارث الطبيعية من جفاف وتصحر ومجاعات وأمطار وسيول ، المرحلة الثانية تراجع التمويل إلي ادني مستوي له ١٩٩٠ - ١٩٩٩ بسبب تراكم الديون وتداعيات حرب الخليج وزوال الحرب الباردة

وخلاصة القول أن حقل العلاقات الدولية هو حقل كبير وغني بالتفاعلات والتقلبات كما انه يتميز بحركة مستمرة .